ورقة سياسات:

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

السياق الأردني

USAID
من الشعب الأمريكي

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2020/1/283)

352,4
مركز القدس للدراسات السياسية
ورقة سياسات: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.. السياق الأردني / مركز القدس للدراسات السياسية - عمّان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2020
(92) صفحة.
ر.إ: (2020/1/283)
الواصفات: الإدارة العامة //إدارة التنمية //التخطيط التنموي //الإدارة الاقتصادية.

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه، ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك): ISBN: 978 - 9957- 427 - 78 - 8

أعدت ورقة السياسات هذه بفضل الدعم السخي من الشعب الأمريكي، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). إن محتويات هذه الورقة «الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.. السياق الأردني» لاتعكس وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID)، أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

تصميم الغلاف والإخراج الفني:
م. نائل هودلي

ورقة سياسات:

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

السياق الأردني

إعداد:

د. أمجد العمري

أ. زينه صوفان

منسقة المشروع:

هالة سالم

كانون الأول/ديسمبر 2019

عمان ، الأردن

USAID من الشعب الأمريكي

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

فهرس المحتويات

قائمة الجداول 6

قائمة الأشكال 6

قائمة الاختصارات 7

شكر وتقدير 8

تمهيد 9

الملخّص التنفيذي 13

1. المقدّمة 16

2. النوع الاجتماعي في الأردن – حقائق وأرقام 18

2.1 مؤشّرات النوع الاجتماعي 18

2.1.1 مؤشر التنمية البشرية 19

2.1.2 مؤشر التنمية بحسب الجنس 20

2.1.3 مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 21

2.2 عدد السكان 22

2.2.1 المخصصات المرصودة للإناث 24

2.3 النوع الاجتماعي: حقائق وأرقام 26

2.3.1 المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للصحة 26

2.3.2 مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019 28

2.3.3 المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للتربية والتعليم 36

2.3.4 مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية 49

2.3.5 الوظائف الحكومية من منظور النوع الاجتماعي 58

2.3.6 مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بالمشاركة السياسية 60

3. الموازنة العامّة والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن 65

3.1 الموازنة العامّة في الأردن 65

3.2 الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن 67

3.3 الإصلاح المالي وتصميم الموازنة (دائرة الموازنة العامة) بما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	**70**
3.3.1 مرحلة الإعداد	**72**
3.3.2 مرحلة الموافقة	**73**
3.3.3 مرحلة التنفيذ	**74**
3.3.4 مرحلة المراقبة	**74**
3.4 تحدّيات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	**75**
3.5 فرص الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	**77**
3.5.1 وضع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن على مستوى المحافظات	**77**
3.5.2 مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن	**78**
3.5.3 صلة الوصل بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة لاستيفاء متطلبات	**80**
4. الخاتمة والاستنتاجات والتّوصيات	**82**
4.1 الاستنتاجات	**82**
4.2 خيارات السياسات والتّوصيات	**83**
4.2.1 التوصيات العامة	**84**
4.2.2 الحكومة المركزية بما فيها السلطات المحلية وأعضاء مجالس المحافظات	**84**
4.2.3 مجلسا الأعيان والنواب	**88**
4.2.4 اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، المجتمع المدني، والحركة النسائية	**88**
4.3 المؤشرات المقترحة بحسب القطاع	**90**
4.3.1 التعليم	**90**
4.3.2 الصحة	**91**
4.3.3 العمل	**93**
4.3.4 الشؤون السياسية والبرلمانية	**93**
المراجع	**94**
الملحق (1)	**95**

قائمة الجداول

الجدول (1)	توزّع السكّان بالنسبة المئوية للعامين 2010 و 2018	22
الجدول (2)	توزّع الذكور والإناث بحسب المحافظات	24
الجدول (3)	المخصّصات المرصودة للإناث مقابل إجمالي الإنفاق العام للأعوام 2017-2021	25
الجدول (4)	متوسّط العمر المتوقّع للعامين 2010 و2018	28
الجدول (5)	مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي للأهداف الاستراتيجية الخاصة بوزارة الصحّة	29
الجدول (6)	مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لبرامج وزارة الصحّة	31
الجدول (7)	النفقات الإجمالية لوزارة الصحة مقارنة بالمخصصات المرصودة للإناث في الأعوام من 2017 إلى 2021	34
الجدول (8)	تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة الصحة للفترة الممتدة بين العامَيْن 2017 و2021	35
الجدول (9)	التحصيل العلمي 2010-2017	37
الجدول (10)	مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي للأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم	39
الجدول (11)	مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في برامج وزارة التربية والتعليم	42
الجدول (12)	النفقات الإجمالية لوزارة التربية والتعليم مقابل المخصّصات المرصودة للإناث	47
الجدول (13)	تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة التربية والتعليم للفترة الممتدة بين العامَين 2017 و2021	48
الجدول (14)	الاستعراض الاقتصادي العام حول العمالة والبطالة / المشاركة في القوة العاملة	50
الجدول (15)	استحداث الوظائف / القطاع – 2010 – 2015	51
الجدول (16)	مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لأهداف وزارة العمل الاستراتيجية	52
الجدول (17)	مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لبرامج وزارة العمل	54
الجدول (18)	النفقات الإجمالية لوزارة العمل مقارنة بالمخصصات المرصودة للنساء للأعوام 2017 – 2021	56
الجدول (19)	تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة العمل للفترة الممتدة بين العامَيْن 2017 و2021	57
الجدول (20)	عدد الموظفين الحكوميين (2017)	59
الجدول (21)	مخصصات تعويضات العاملين (الخدمات المدنية) للأعوام 2017 - 2021	59
الجدول (22)	المناصب المشغولة وفقًا للنوع الاجتماعي	62
الجدول (23)	النفقات الإجمالية لوزارة الشؤون السياسة والبرلمانية مقارنة بالمخصصات المرصودة للإناث	62
الجدول (24)	تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية للفترة 2017 – 2021	63

قائمة الأشكال

الشكل (1)	مؤشّر التنمية البشرية بين العامَيْن 1995 و2016 (الأردن)	19
الشكل (2)	مؤشّر التنمية بحسب نوع الجنس بين العامَيْن 1995 و2017 (الأردن)	20
الشكل (3)	مؤشّر عدم المساواة بين الجنسَيْن بين العامَيْن 1995 و2016 (الأردن)	22
الشكل (4)	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرنامج في وزارة الصحة للعام 2019	36
الشكل (5)	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرنامج في وزارة التربية والتعليم للعام 2019	49
الشكل (6)	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرنامج في وزارة العمل للعام 2019	58
الشكل (7)	نسبة مخصصات تعويضات العاملين (إناث) من المخصصات الإجمالية للأعوام 2017 - 2021	60
الشكل (8)	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرنامج في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية للعام 2019	64
الشكل (9)	عملية إعداد الموازنة العامة	65
الشكل (10)	الإجراءات المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف مراحل دورة الموازنة	71

قائمة الاختصارات

CBO	Community Based Organization	منظّمة مجتمع مدني
CEDAW	The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women	اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة
CSB	Civil Service Bureau	ديوان الخدمة المدنية
DoS	Department of Statistics	دائرة الإحصاءات العامة
EDP	Executive Development Plan	البرنامج التنموي التنفيذي
FRPFM	Fiscal Reform and Public Financial Management	مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة
GB	General Budget	الموازنة العامة
GBD	General Budget Department	دائرة الموازنة العامة
GDI	Gender Development Index	مؤشّر التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي
GII	Gender In-equality Index	مؤشّر عدم المساواة بين الجنسين
GoJ	Government of Jordan	الحكومة الأردنية
GRB	Gender Responsive Budgeting	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
HDI	Human Development Index	مؤشّر التنمية البشرية
IDIs	In-Depth-Interviews	المقابلات المعمّقة
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
JNCW	Jordanian National Commission for Women	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
KPIs	Key Performance Indicators	مؤشّرات الأداء الرئيسية
LFPR	Labor Force Participation Rate	نسبة المشاركة في قوّة العمل
MoE	Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم
MoF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MoH	Ministry of Health	وزارة الصحّة
MoHE	Ministry of Higher Education	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MoI	Ministry of Interior	وزارة الداخلية
MoL	Ministry of Labor	وزارة العمل
MoPIC	Ministry of Planning and International Cooperation	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MoPPA	Ministry of Parliamentary and Political Affairs	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
NCHRD	National Center for Human Resource Development	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
NGO	Non-governmental Organization	منظّمة غير حكومية
PMDU	Prime Ministry Delivery Unit	وحدة الإنجاز والأداء الحكومي في رئاسة الوزراء
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SME	Small and Medium Size Enterprise	المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
VTC	Vocational Training Corporation	مؤسّسة التدريب المهني

شكر وتقدير

لم تكن هذه الورقة لتُبصِرَ النور لولا مساندة مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة ومركز القدس للدراسات السياسية، اللذين قدّما دعمًا في مجالات شتّى، من تقديم التوجيهات والوثائق الداعمة، وصولًا إلى إتاحة الاتّصال وتيسير الاجتماعات. ولا بدّ من توجيه شكر خاصّ إلى مختلف ممثّلي الهيئات الذين خصّصوا الوقت للمشاركة في الاجتماعات وتقديم كافة المعلومات اللازمة.

- السيّد مجدي الشريقي، مدير عام دائرة الموازنة العامة بالوكالة.
- السيّد فراس الصعوب من دائرة الموازنة العامة.
- السيّدة روان معايطة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- السيّدة منال سويدان من دائرة الإحصاءات العامة.
- د. إيمان العكور من وزارة العمل.
- د. معن الشمايلة والسيّدة هبة الطورة من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
- السيّد هشام أبو خشبة والسيّدة ختام الملكاوي والسيّد محمد أبو عمير من وزارة التربية والتعليم.
- السيّد مؤيّد برماوي والسيّدة امتثال بركات من وزارة الصحّة.
- معالي السيّدة رابحة الدباس، مجلس الأعيان.
- د. ريم أبو دلبوح، رئيسة لجنة المرأة وشؤون الأسرة، مجلس النواب.
- السيّد رائد الخزاعلة، عضو مجلس النواب، وعضو سابق في اللجنة المالية.
- السيّد شعيب شديفات، عضو مجلس النواب، وعضو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكّان.

تمهيد[1]

الأساس المنطقي وهدف المهمّة

بدءًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل 71 عامًا، مرورًا بإعلان الألفية قبل 51 عامًا، وصولًا إلى أهداف التنمية المستدامة اليوم، لا يزال الاهتمام العالمي ينصبّ على تعزيز حقوق الإنسان والقضاء على التمييز وغيره من أشكال عدم الإنصاف للنساء والرجال والفتيات والفتيان. لكن على الرغم من التقدّم الذي أُحرِز خلال العقد الفائت، تستمرُّ أوجه عدم المساواة بين الجنسَيْن على مستوى نتائج التنمية، والفُرَص، والحصول على الموارد والتحكُّم بها، والمشاركة في صنع القرار، وذلك على جميع صُعُد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تؤدّي أوجه عدم المساواة هذه إلى خسارة مليارات الدولارات من النموّ الاقتصادي كلّ سنة، كما أنّ تأثيرها المتراكم يُقلِّل من صحّة ورفاه وإنتاجية شريحة كبيرة من السكّان.[2] ولا شكّ في أنّ التقلّبات المستمرّة في المنطقة وصعوبة الوضع الاقتصادي الذي تمرّ به الأردن يدفعان إلى التركيز بشكل أكبر على الإصلاحات الاقتصادية والمالية. مع ذلك، وعند النظر إلى مسألة «الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي» باعتبارها أداةً أساسية من أدوات إدارة المالية العامة لتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسَيْن، تبرز الحاجة إلى زيادة التحليل والدراسات حول هذا الموضوع للتوصّل إلى توصيات ملموسة ورسم معالم الطريق إلى الأمام. يمكن وصف الدستور والإطار التشريعي في الأردن بأنّهما متحيّزان وغير متحيّزَيْن في آنٍ معًا إزاء النوع الاجتماعي. فالحقوق مكفولةٌ لجميع المواطنين. على سبيل المثال، تنصّ المادّة (23) من الدستور الأردني على أنّ العمل حقّ لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفّره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به. وعلى الرغم من أنّ كلمة «المواطن» تشمل ضمنيًا الذكور والإناث، يمكن تعديلها في الواقع للإشارة بشكلٍ محدّد إلى الذكور والإناث، بغية الترويج لأيديولوجيةٍ وفكرٍ وسياسة عامة أكثر مُراعاةً للمساواة بين الجنسَيْن، كما جاءَ في البند الأوّل من المادّة (6): «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإنْ اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».

لدى معاينة التشريعات الأردنية، يتّضِح أنّ القوانين والأنظمة لا تنطوي على أيّ تحيُّزٍ جنساني في معظمها. لكنّ التنفيذ ونقص الرقابة المناسبة يسمحان بحصول بعض أوجه القصور وسوء الممارسة. من الأمثلة على تحسين القوانين التعديلُ الأخير الذي أُجرِيَ على قانون العمل دعمًا للمساواة بين الجنسَيْن في سوق العمل الأردني. فتمَّت

[1] www.parliament.jo/en/nod/150

[2] Accelerating gender equality and women's empowerment in Africa. تقرير التنمية البشرية لأفريقيا 2016. نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

الموافقة على المادّة الثانية من قانون العمل لتشتمل على تعريف للعمل المَرِن والمساواة في الأجور، بالإضافة إلى بندٍ ينصّ على أنّ أيّ انحرافٍ عن التعريفات القانونية يُعتبَر مُخالفةً للقانون. تُعَدّ هذه الخطوة ممتازة لأنّها تعكس الإصلاح المُرتقَب للقانون الذي سيُعاقِب مَن لا يلتزم بالبندَيْن الواردَيْن في المادّة الثانية من قانون العمل. ومن خلال اعتماد آلية الرقابة الصحيحة والمناسبة، يمكن أن يُعاقِب القانون على عدم تساوي الأجور بين الذكور والإناث تمهيدًا لإلغائه في المستقبل.[3]

ويمكن أن تُشكِّل السياسات والاستراتيجيات الوافية في الأردن نقطةَ انطلاقٍ هامّة لتركيز الموازنة والتخطيط وتوجيههما نحو برنامج أكثر استجابةً للنوع الاجتماعي. فقد ركّزت وثيقة الأردن 2025 مثلًا على المواطنين (ذكورًا وإناثًا)، وحاولَت توجيه خطّة التنمية العشرية للمملكة نحو ضمان تكافؤ الفُرَص. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ تصميم السياسات الملائمة والمستجيبة للنوع الاجتماعي هو أمرٌ أساسي لتوجيه الموازنة والتخطيط. وكمثالٍ آخر عن السياسة المُراعية للنوع الاجتماعي، نذكُر استراتيجية الأردن لمكافحة الفقر 2010-2023 التي استندَت إلى (23) وثيقة خيارات سياساتية تأخذ في الاعتبار مسألة النوع الاجتماعي. ركّزت الوثيقة نفسها أيضًا على مسألة النوع الاجتماعي باعتباها ركيزة أساسية من الركائز الخمس للاستراتيجية.

ويمكن الإشارة في هذا السياق أيضًا إلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2013-2017 التي تهدف إلى العمل من أجل الحفاظ على الإنجازات التي حقّقتها النساء اللواتي يعشْنَ في الأردن من حيث المطالبة بحقوقهنّ ومواصلة تمكينهنّ للقيام بذلك. علاوةً على ذلك، ترمي الاستراتيجية إلى القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة في المجال العام. ومن أجل تعزيز المساواة بين الجنسَيْن وتمكين المرأة، تمّ تحديد ثلاثة محاور أساسية:(1) التمكين الاجتماعي للمرأة/الأمن البشري والحماية الاجتماعية،(2) التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة، و(3) التمكين الاقتصادي للمرأة. تُضاف إلى ذلك محاور أخرى متقاطعة ينبغي أن تندرج أهدافها ضمن محاور ومجالات الاستراتيجية. يشمل ذلك: (1) الثقافة الاجتماعية التي تدعم تمكين المرأة، و(2) الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، و(3) إدراج النوع الاجتماعي ضمن التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والميزانيات الوطنية، و(4) التطوير المؤسّسي للمنظّمات العاملة في إطار تمكين المرأة. أمّا ثالث مجموعة من الأهداف الفرعية المتقاطعة بين عدّة محاور، فهي:

- التشريعات الوطنية التي تحقّق العدالة والمساواة، بصيغةٍ تتناسب مع متطلّبات المجتمع، وتحمي حقوق الإنسان، وتُؤمِّن تكافؤ الفُرَص بين المواطنين.

[3] المرجع نفسه.

- السياسات الوطنية المُحدَّثة التي تُراعي مسائل النوع الاجتماعي، وتنسجم مع الدراسات العلمية المتعمّقة، وما يرافقها من تطويرات وتحديثات وممارسات فضلى.
- الخطط والبرامج والميزانيات الوطنية التي تُراعي احتياجات الذكور والإناث بعدالة، وما يرافقها من تطويرات وتحديثات وممارسات فضلى.

بعد انتهاء الإطار الزمني للاستراتيجية في العام 2017، أُجرِيَ تقييمٌ للارتباطات والتنسيق في التنفيذ. ويجري العمل على وضع استراتيجية جديدة للفترة 2020-2025.

صادَّق الأردن أيضًا على اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو). ويُعتبَر ذلك بمثابة خطوة داعمة في سبيل مواءمة السياسات الوطنية مع السياسات الدولية التي ترمي إلى تحسين تمكين المرأة وتعزيز المساواة. في هذا السياق، تتولّى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة متابعة الأنشطة التنفيذية التي تدعم الاتّفاقية. تتكفَّل اللجنة أيضًا بمواءمة السياسات الوطنية مع المتطلّبات الرئيسية للاتّفاقية. وتأتي الخطّة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025 لتدعم حقوق المرأة في الأردن أيضًا. ويشمل المحور الثالث للاستراتيجية (حقوق الفئات الأكثر تعرّضًا للانتهاكات) على قسم مُوجَّه نحو تعزيز حقوق المرأة وصونها؛ وهو يتناول تنقيح السياسة العامة، ووضع سياسات تأخذ في الاعتبار مسألة تمكين المرأة من خلال النظر في الجوانب المالية للموازنة العامة، فضلًا عن تصميم برامج تدعم تمكين المرأة.

انطلاقًا من هذه الخلفية، تُطرَح هذه الوثيقة في سبيل تقديم توصيات قائمة على الأدلّة لصانعي السياسات، بغية تحسين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، من أجل تلبية احتياجات الجنسَيْن في المجتمع الأردني. وهي تُسلِّط الضوء على مدى استجابة السياسة المالية الأردنية لمختلف احتياجات النساء والرجال، وبالتالي تحقيق المساواة بين الجنسَيْن وتحسين نتائج التنمية البشرية. ومن شأن ذلك أن يساهم في توفير مردود قائم على الأدلّة للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، في سبيل تعزيز الاستهداف المنصِف لشرائح المجتمع المختلفة، كمُستخدِمين وكمقدّمي خدمات وكمُكلَّفين. من جهة أخرى، ما زالت أنماط التوظيف القائمة على النوع الاجتماعي تميل إلى استبعاد الإناث (في القطاع الخاصّ بالدرجة الأولى). وقد يُعزى ذلك إلى عدم رغبة الإناث في العمل ضمن القطاع الخاصّ وإلى قلّة اهتمام القطاع الخاصّ بتوظيف الإناث. وتشتمل العوائق الأخرى التي تحول دون

تحسين مشاركة المرأة وفُرَص عملها، على سبيل المثال لا الحصر، على: محدودية توفُّر وسائل النقل وغياب خدمات رعاية الأطفال. وعلى الرغم من إجراء عدد من التعديلات على قانون العمل خلال السنوات الثلاث الماضية (اثنان منهما في هذا العام والعام 2018)، يبقى الكثير ممّا ينبغي القيام به في هذا الصدد. وعلى الرغم من تلك الإصلاحات التشريعية، ما زالت مشاركة الإناث وعملهنّ يُعتبَران متدّنيَيْن جدًا.

سيركّز هذا التحليل الذي يتناول الوضع الراهن للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على نفقات التعليم والصحّة والعمل والتنمية السياسية. وستُقام الروابط مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأردن 2025 وعملية إرساء اللامركزية الحالية في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بغية تعزيز مستوى تكامل المؤشّرات مع آلية التخطيط والموازنة العامة. وتقترح الوثيقة توصياتٍ واضحة من شأنها أن تُمهِّد الطريق نحو الحلول السريعة والحلول الطويلة الأمد في الوقت عينه، ممّا يساعد الحكومة الأردنية وشركاءها على الارتقاء بعمليات الموازنة لتصبح أكثر مُراعاةً لاعتبارات النوع الاجتماعي.

المنهجية

تأتي هذه المهمّة لتدعم مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة من خلال وضع أوراق سياسات حول عدد من المواضيع، وبالتالي مؤازرة المشروع في نهجه وجهوده الرامية إلى إصلاح الشؤون المالية للحكومة الأردنية. اعتُمِدَت لصياغة هذه الورقة منهجيةٌ تشتمل على سلسلة من المقابلات المعمّقة مع جهات معنيّة متعدّدة، بينها: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحّة، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دائرة الموازنة العامة، دائرة الإحصاءات العامة، مجلس النواب (لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكّان، واللجنة المالية، ولجنة المرأة) ومجلس الأعيان (لجنة العمل والتنمية الاجتماعية ولجنة المرأة). إنّ تشكيل ووضوح الإطار المؤسّسي لنهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إزاء الجهات المعنيّة الأساسية، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات للسلطات المختصّة في العملية، سيؤدّيان في النهاية إلى نتائج لافتة. وتمّ وضع قائمة من الأسئلة المتنوّعة لأغراض هذه الورقة بهدف جمع المعلومات ذات الصلة من الجهات المعنيّة المذكورة. بالإضافة إلى ذلك، أُجرِيَ بحثٌ نظريّ لترسيخ العمل من خلال نتائج متعلّقة بالموضوع المطروح. شملَ البحث النظريّ رؤية الأردن 2025، والخطط والسياسات الحكومية الحالية، وخطّة أولويات عمل الحكومة (مشروع النهضة)، والبرنامج التنموي التنفيذي، والوثائق المساندة الخاصّة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلخ. وستساعد نتائج البحث النظريّ في التثبّت من المعلومات المستمدّة من المقابلات. يُرجى مراجعة الملحق رقم (1) للاطّلاع على لائحة الأسئلة المفصّلة المُستخدَمة لهذا الغرض.

الملخّص التنفيذي

تعمل الحكومة الأردنية، بالتعاون مع مختلف الشركاء، على إصلاح سياساتها المالية مُواكَبةً للتطورات الخارجية والإقليمية والمحلّية. إلّا أنّ الصيغة معقّدة وتحتاج إلى مجموعة واسعة من الأنشطة إذا أُريدَ للأردن أن يعتمد نهجًا إصلاحيًا متوازنًا. فيبدو أنّ مواءمة الإصلاحات المالية مع الأعباء الاقتصادية والسياسية الحالية هو بحدّ ذاته تحدٍّ. في الواقع، تبيّنَ أنّ شروط قروض المجتمع الدولي وتوصياته الإصلاحية واسعة النطاق، على الرغم من الوضع الراهن وما يتّصل به من تحدّياتٍ قائمة مثل الأثر المستمرّ لأزمة اللاجئين السوريين، والنموّ الاقتصادي البطيء، والتحدّيات الإقليمية المستمرّة.

وقد عززت العديدٌ من السياسات والخطط الوطنية والدولية إلى الترويج لمبدأ التخطيط المُنصِف للجنسَيْن كقاعدة أساسية للتنمية، منها مثلًا رؤية الأردن 2025 وأهداف التنمية المستدامة – خطّة العام 2030. يمثّلُ ذلك فرصةً ممتازة أمام الأردن لترسيخ إيديولوجيات المساواة، واستقطاب المزيد من الدعم التقني لهذا الموضوع، والدعوة إلى تخطيط وموازنة مُراعِية للنوع الاجتماعي. وانتقالًا إلى مسألة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تحديدًا، تُشير الأبحاث النوعية إلى وجود أوجه قصور متعدّدة في هذا الإطار في الأردن. تم تنفيذ عدد من الجهود لتعزيز عملية التخطيط والموازنة في الأردن من أجل التقدُّم نحو تنميةٍ أفضل وتحقيق قدر أكبر من المساواة. واشتملت هذه الجهود على تعيين ضباط ارتباط لمتابعة قضايا المساواة بين الجنسَيْن إلى جانب تطوير قدرات فِرَق العمل في ما يتعلّق بوضع الخطط والموازنات المُستجيبة للنوع الاجتماعي. في هذا السياق، لعبَت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة دورًا رائدًا في تنفيذ أنشطة بناء القدرات في سبيل تمكين ضباط الارتبط ليصبحوا أكثر انخراطًا ويُسهِموا في دعم تحقيق المساواة بين الجنسَيْن، كلٌّ ضمن الهيئة أو المؤسّسة التي يعمل فيها. من جهته، اضطلعَ مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة بدورٍ مهم في تطبيق الإصلاحات المالية في الأردن عبر سلسلةٍ من الأنشطة المختلفة. وأجرى المشروع تحليلًا تقنيًا لأربع وزارات مُختارة للنظر تحديدًا في موازناتها وتقييم مدى استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي، وقدَّمَ بنتيجة ذلك توصياتٍ ملموسة حول كيفية المضيّ قدمًا في جهود تكريس الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تلك الوزارات الأربع: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، وأخيرًا وليس آخرًا وزارة العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه مرحلة الموافقة على إعداد الموازنة التبعات عينها التي تترافق مع المراحل الأخرى، وذلك بسبب التقسيم غير المتناسب لفئات الموازنة. فعلى الرغم من وجود دليل خاصّ بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي منذ العام 2015، يحتوي على مبادئ توجيهية تفصيلية حول كيفية إعداد الموازنة من منطلق مراعاي للمساواة بين الجنسَيْن استنادًا إلى المعايير الدولية، فضلًا عن بناء القدرات في هذا المضمار، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الممارسات المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن دائرة الموازنة العامة والوزارات، بغية تحقيق الأولويات وسدّ الفجوة بين الجنسَيْن في المجتمع الأردني. ولا يخفى على أحد نقصُ المؤشّرات المُراعية للنوع الاجتماعي في وثيقة الموازنة، والموارد المالية المصنّفة حسب النوع الاجتماعي والموجّهة إلى المستفيدين مقابل مزوّدي الخدمات. وبصورة عامة، يؤدّي ذلك إلى عرقلة جهود الرصد وتتبّع أداء الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وإلى شلّ مُخرَجات الموازنة المُراعِية للنوع الاجتماعي والموجّهة نحو النتائج. فعلى حدّ تعبير النائب رائد الخزاعلة: «حتّى لو لم نتّفق مع الموازنة المقدّمة، وكانت لدينا تحفّظات، إلا أنّنا مُلزَمون بالحرص على تمرير الموازنة لتأمين دفع الرواتب لجميع موظّفي القطاع العام. ينتهي بنا الأمر بالتفاوض وخفض المبالغ المخصّصة للموازنة الرأسمالية لأنّنا لا نستطيع التفاوض على تخفيض التكاليف الجارية في معظم الحالات».

تكتسب فرصة دعم توصيات الإصلاح القائمة من خلال نهج التخطيط المتين أهمية بالغة. ومن المهمّ جدًا الدعوة بشكل صحيح إلى تحقيق المساواة بين شرائح المجتمع المختلفة وبغضّ النظر عن الجنس. وعند التركيز على مسألة المساواة كعنصر أساسي من عناصر التنمية والإصلاح، لا بدَّ من الإشارة إلى التخطيط والموازنة المُراعية للنوع الاجتماعي كقاعدة أساسية للتقدُّم في أيّ بلد كان. ولقد ثبتَت جدوى إدراج المؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي في عملية وضع الموازنات. إذًا، تُعتبَر الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي أداةً أساسية تُتيح للحكومات التخطيط والتنفيذ استنادًا إلى مؤشّراتٍ من شأنها بناء مجتمع سليم قائم على أساس المساواة. في السياق الأردني تحديدًا، تمّ بذل بعض الجهود، لكنّ لا يزال هناك الكثير ممّا ينبغي القيام به. وتأتي ورقة السياسات هذه لتُسلِّط الضوء على أبرز التحدّيات والفُرَص وسُبُل المضيّ قدمًا في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن.

تتوفَّر للأردن فُرَصٌ لتعزيز التخطيط والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويمكن للأردن الاستفادة من عدّة تجارب ومن السياسات والاستراتيجيات المُعتمَدة حاليًا. فأهداف التنمية المستدامة/خطّة العام 2030 لاتعزّز

المساواة بين الجنسَيْن فحسب ضمن هدفها الخامس «تحقيق المساواة بين الجنسَيْن وتمكين جميع النساء والفتيات»، وهو هدفٌ يضمّ ستّة مقاصد رئيسية وعددًا من المؤشّرات ذات الصلة، بل يمكن ربط أحد مؤشّرات هذا الهدف بهذه الورقة مباشرةً؛ وهو المؤشّر 5.ج.1 النسبة المئوية للبلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبّع المخصّصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسَيْن وتمكين المرأة. في الواقع، يمهّد هذا الهدف الطريق أمام الدول لضمان المساواة بين الجنسَيْن. وعند النظر إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى، يتبيّن أنّها جميعها تشمل مؤشّرات مراعية للنوع الاجتماعي يمكن إدراجها في النموذج الأردني وتعديلها لتتناسب مع السياق الأردني عند الحاجة.

أخيرًا وليس آخرًا، يمكن تحسين وتعزيز العمل على المستوى المحلّي لإدماج وإدراج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال العمل مع الهيئات المحلّية في المحافظات الـ 12. وتُعَدّ المجالس المنشأة حديثًا على المستوى المحلّي وعلى مستوى المحافظات بيئةً خصبة لغرس العمليات المناسبة للتخطيط ووضع الموازنات. لكن يحتاج معظم أعضاء المجالس إلى بناء القدرات في ما يتعلّق بتصميم الموازنات، وفهم تصميم المؤشّرات ومستوياتها، والتخطيط، وتصميم المشاريع وإدارتها. فيرتبط تصميم المشاريع والموازنات حاليًا بأنشطة البنى التحتية بالدرجة الأولى، ولا يتعمّق في جوانب التنمية المحلّية والتخطيط والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. لذلك، يأتي بناء القدرات هذا لتحفيز ودعم الموازنة المناسبة التي ينبغي أن تنعكس إيجابيًا على المواطنين. فمن المُقدَّر أنّه بمجرّد اعتماد الموازنة المناسبة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك مجموعة من المبادرات والمشاريع التي تستند إلى مؤشّرات النوع الاجتماعي، سيشكل ذلك الخطوة الأولى نحو تغيير ثقافة التخطيط والموازنة وإدخال منظور النوع الاجتماعي كركيزة للتنمية والمساواة على مستوى المحافظات ولاحقًا على مستوى المملكة. على سبيل المثال، قامت الحكومة الأردنية سابقًا بتقييم مؤشّر مستوى المعيشة/مؤشّر جودة الحياة، الذي استطاعَ الكشف عن التباينات على مستوى المحافظات اعتمادًا على القطاعات المختلفة. يمكن أن يشكّل ذلك الخطوة الأولى لتحديد مؤشّرات النوع الاجتماعي اللازمة لكلّ محافظة. ويمكن إدراج ذلك ضمن أنشطة بناء القدرات وإتاحة المجال لإدراج مؤشّرات النوع الاجتماعي التي ينبغي أن تحدّ من التباينات على مستوى المحافظات.

1. المقدّمة

أدّى أثرت الصدمات الخارجية الحادة والنزاعات الجيوسياسية إلى تدهور البيئة والأداء الاجتماعيَّين والاقتصاديَّين في الأردن. فالنزاعات في سوريا والعراق، وهما الشريكان التجاريان الرئيسيان وأهمّ أسواق التصدير بالنسبة إلى الأردن، بالإضافة إلى توافد 1.3 مليون سوري، هي عوامل ساهمت في استنزاف موارد الأردن المحدودة، ممّا أسفر عن تراجُع جودة الخدمات العامة وتدنّيها، مع تكاليف سلبية ملحوظة وطويلة الأمد في الموازنة العامة والدين العام. وتسبّب ذلك بتفاقم الضغوط على الإناث وشرائح المجتمع الأخرى غير المحظيّة. وإزاء تزايُد الضغوط المالية على الاقتصاد الأردني والمواطنين الأردنيين (وخاصّةً النساء والشباب)، بما في ذلك الركود وانخفاض مستويات النموّ الاقتصادي، وارتفاع معدّلات البطالة، لا سيّما لدى الإناث، والظروف الاجتماعية الصعبة، اعتمدَ الأردن في العام 2014 برنامجًا للإصلاح المالي مع صندوق النقد الدولي بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلّي والحدّ من العجز المالي. يشدّد برنامج الإصلاح المالي على الحاجة إلى تنفيذ سياسات وإصلاحات لخفض الدين العام نحو مستوياتٍ أكثر استدامةً، وتعزيز الاستثمار والإنتاجية، والنهوض بالنموّ الشامل. تشتمل الحصّة الأكبر من البرنامج على ضبط المالية العامة بشكلٍ تدريجي وثابت؛ من خلال إزالة الإعفاءات من ضريبة المبيعات العامة والرسوم الجمركية، وتوسيع قاعدة ضريبة الدخل، ومعالجة التهرّب الضريبي، وزيادة الامتثال، وترشيد النفقات العامة مع تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي.

وينبغي أن يساعد مخزون الأردن الغني من الأدبيات والسياسات الاستراتيجية في ترجمة السياسات إلى خطط قابلة للتنفيذ تستند إلى غايات التنمية المحلّية والأهداف والمؤشّرات الوطنية. فرؤية الأردن 2025 على سبيل المثال هي رؤيةٌ تستجيب للنوع الاجتماعي وتركّز على المواطنين (ذكورًا وإناثًا). وتشكل مواءمة التخطيط والموازنة مع السياسات والاستراتيجيات الحالية أداة ممتازة لتقييم وإطلاق الموازنة والتخطيط المُستجيبَين للنوع الاجتماعي.

في العادة، تُعتبَر الموازنة الوطنية، بوصفها سياسة مالية مركزية للاقتصاد الكلّي، أداةً فعّالة لتحديد استراتيجيات البلد لتحقيق التنمية المجتمعية وتأمين فُرَص أفضل للجميع، وبالتالي تحسين رفاه المواطنين. تعتمد التنمية الشاملة بالدرجة الأولى على كفاءة وفعالية إنفاق الموارد العامة، التي لها ثلاث وظائف رئيسية: 1) تعزيز النموّ والاستدامة، 2) إعادة توزيع الدخل والثروة، و3) تخصيص السلع والخدمات العامة. في هذا السياق، للموازنة الوطنية آثار مباشرة وغير مباشرة على المواطنين، ذكورًا وإناثًا. تتمثّل الآثار المباشرة في حجم الضرائب التي يدفعونها والمزايا

التي يتلقّونها من النفقات العامة. أمّا الآثار غير المباشرة فتنشأ عن انعكاس الموازنة على الازدهار العام في الاقتصاد؛ ومعدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي؛ ومعدّلات التضخّم واستحداث فُرَص العمل.

في الوقت الراهن، يُلاحَظ أنَّ البلدان النامية تُعاني من عجز مالي مرتفع ومستويات غير مستدامة من الدين العام، ما يؤدّي إلى حصر سياسة الاقتصاد الكلّي، وتحديدًا السياسة المالية، ضمن مجالات محدودة تتمثل في استعادة الاستدامة المالية وتحقيق النموّ الاقتصادي، فتمّ تجاهُل الاحتياجات الخاصّة بالنوع الاجتماعي والتوزيع العادل بين الجنسَيْن لمنافع الإنفاق، ما يؤثّر سلبًا على النتائج الاجتماعية المرجوّة. لكنّ معالجة المساواة بين الجنسَيْن يمكن أن تعزّز النموّ الاقتصادي وتحقّق نتائج اجتماعية أفضل. من هذا المنطلق، وعند الانتقال إلى مشهد التنمية في الأردن، الذي اتّصفَ بخطط وسياسات إنمائية ممتازة تغطّي معظم الجوانب، من المقرّر تنفيذ إصلاحات تشمل مجموعة واسعة من المجالات والقطاعات. ولقد زادَت التحدّيات الخارجية من الضغوط وكشفت حقيقة ومدى الحاجة الملحّة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشكل صحيح. الأمرُ إذًا يستدعي تحليلًا أكثر تعمّقًا للوضع الراهن لإصلاحات السياسة المالية، والفجوات والفُرَص والمكوّنات المختلفة، بما في ذلك الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وعند مناقشة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، من المهمّ فهم كيفية تحليل برامج الموازنة من منظور النوع الاجتماعي وكيفية إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الوطنية. فيجب مواءمة عملية وضع الموازنة مع المؤشّرات المختلفة التي تحكم تصميم السياسات والتخطيط لها. في هذا السياق، تسمح الموازنات التي تُراعي اعتبارات النوع الاجتماعي بملاحظة كيفية تأثير إيرادات ونفقات الموازنة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والفُرَص المتاحة للنساء والرجال، وكذلك جوانب المساواة بين المرأة والرجل في البلد. عادةً ما يساهم تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تسهيل تحديد وكشف مدى كفاءة سياسة الدولة إزاء مختلف فئات الذكور والإناث من وجهات نظر مختلفة. وينبغي أن تعتمد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على بيانات مصنّفة تغطّي مجالات مثل التعليم والصحّة والعمالة والعنف والرعاية الاجتماعية والإسكان والبيئة (حسب توفُّر البيانات). أمّا نقص البيانات المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي على مختلف المستويات فيؤدّي إلى إعاقة عملية تصميم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويُعيق أيضًا تصميم السياسات المناسبة من منظور النوع الاجتماعي.

2.النـوع الاجتماعـي في الأردن – حقائـق وأرقـام

يتناول هذا الجزء من التقرير تحليل البيانات الحالية في ما يتعلّق بالنوع الاجتماعي، استنادًا إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ودائرة الموازنة العامة وغيرهما. ويتضمّن هذا الجزء قسمَيْن: يتطرّق الأوّل إلى تحليلٍ لمؤشّرات مختارة مرتبطة بالنوع الاجتماعي، ويعرض الثاني الحقائق والأرقام المتعلّقة بالنوع الاجتماعي.

2.1 مؤشّرات النوع الاجتماعي

تمّ إطلاق عدد من مؤشّرات النوع الاجتماعي على مدار السنين لإظهار الفجوة بين الجنسَيْن وكشف تفاصيلها وتبعاتها والتصنيفات القطرية في هذا الشأن. يأخذ هذا القسم في الاعتبار ثلاثة مؤشّرات رئيسية، وهي مؤشّر التنمية البشرية، ومؤشّر التنمية حسب الجنس، ومؤشّر عدم المساواة بين الجنسَيْن. ولقد أصدرَ المنتدى الاقتصادي العالمي أيضًا التقرير العالمي للفجوة بين الجنسَيْن. يقيّم هذا التقرير البلدان بناءً على أربعة قطاعات مختلفة: المشاركة والفرصة الاقتصادية، والتحصيل العلمي، والصحّة والبقاء، والتمكين السياسي. كذلك، يقيّم التقرير المساواة بين الجنسَيْن وتمكين المرأة بين البلدان المشاركة. اشتمل التقرير للعام 2018 على (149) بلدًا، واحتلّ الأردن المرتبة (138) التي يمكن وصفها بأنّها متدنّية جدًا.[4]

يُصنَّف الأردن في المرتبة الثانية والعشرين كأدنى/أسوأ مؤشّر التنمية بحسب الجنس في العالم (168/147)، ولا يوجد من بين البلدان التي تتّصف بمؤشّر تنمية بشرية أعلى من الأردن أيّ بلد لديه مؤشّر أدنى من حيث التنمية حسب الجنس. على الأرجح، يُعزى ضعف أداء الأردن على مستوى مؤشّر التنمية حسب الجنس إلى التباين في الفُرَص والنتائج الاقتصادية للرجال والنساء، مقابل التباينات الكبيرة في الصحّة أو التعليم، التي تؤثّر بشكل إيجابي على الإناث. فمتوسّط العمر المتوقّع للمرأة الأردنية يبلغ (76.3) سنة، مقارنةً بـ (72.8) سنة للرجال. وتبلغ سنوات الدراسة المتوقّعة للنساء والفتيات الأردنيات (13.4) سنة، وهي تحتلّ المرتبة السابعة والتسعين في العالم، في حين أنّ سنوات الدراسة المتوقّعة للرجال والفتيان في الأردن لا تتعدّى (12.9) سنة، وتحتلّ المرتبة المئة في العالم. وبالنسبة إلى الفُرَص الاقتصادية وفُرَص العمل، تُعتبَر الفجوة أوسع بكثير في الأردن بين بالذكور والإناث. فالمرأة الأردنية تحظى بثالث أدنى نسبة من المشاركة في القوى العاملة في العالم، حيث لا تتجاوز هذه النسبة (14%) فقط. ومع مشاركة (63.7%) من الرجال الأردنيين في القوى العاملة، يتّصف الأردن أيضًا بثالث أعلى فجوة بين الجنسَيْن في القوى العاملة في العالم، حيث تبلغ (78%). وثمّة مؤشر رئيسي آخر يدلّ على تدنّي الفُرَص الاقتصادية للمرأة في الأردن، وهو التباين الكبير في متوسّط الدخل القومي للذكور والإناث: فالرجال كسبوا كمعدّل عام (13,971 دولارًا) في العام 2017، مقارنةً بمتوسّط دخل المرأة البالغ (2,459 دولارًا) في العام

[4] http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

2017. بالتالي، كسب الرجال الأردنيون (568.2%) ممّا كسبته المرأة الأردنية، وهو ثالث أعلى هامش/فارق بين دخل الذكور والإناث في العالم.[5]

2.1.1 مؤشّر التنمية البشرية

مؤشّر التنمية البشرية هو أداة إحصائية تقيس متوسّط الإنجازات في الجوانب المتعلّقة بالتنمية البشرية؛ فترة حياة صحّية ومديدة، ومستوى مناسب من المعرفة والتحصيل العلمي، ومستوى معيشي متوسّط.

الشكل (1): مؤشّر التنمية البشرية بين العامَيْن 1995 و2016 (الأردن)

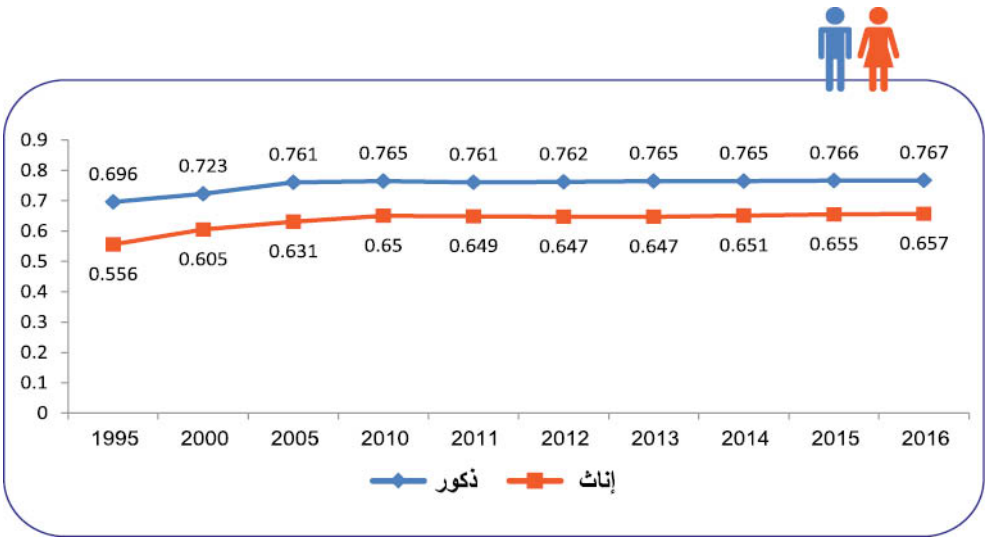

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن – قسم الإحصاءات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي

يظهر الشكل (1) مؤشّر التنمية البشرية للذكور والإناث في الأردن بين العامَيْن 1995 و2016. واللافت أنّ مستويات مؤشّر التنمية البشرية للذكور أعلى قليلاً من المؤشّر الخاصّ بالإناث، حيث يبلغ متوسّط مؤشّر التنمية البشرية للذكور للعام 2016 (0.767)، ومتوسّط مؤشّر التنمية البشرية للإناث للعام نفسه (0.657). يرتبط الاختلاف في الاقتصاد الأردني في مؤشّر التنمية البشرية بين الجنسَيْن ارتباطًا منهجيًا بعدم تكافؤ الفُرَص في سوق العمل. وقد يعزى ذلك إلى أنّ الوظائف التي تُستحدَث لا تُناسِب احتياجات الإناث في بعض الحالات، فضلاً عن انخفاض معدّلات المشاركة وارتفاع معدل العمل غير الرسمي بين النساء. على سبيل المثال، ترتبط جميع الوظائف التي يتمّ استحداثُها في قطاع البناء بمعدّل توظيف مرتفع للذكور ولا تشجّع الإناث على المشاركة. وحتّى يومنا هذا، تؤثّر المعايير الاجتماعية على قرار الإناث في الحصول على وظيفة. فلا يزال الناس يشعرون أنّ العمل في القطاع العام أكثر أمانًا خاصّةً بالنسبة إلى الإناث. ويميلون إلى الشعور بأنّ العمل في القطاع الخاصّ قد لا يوفّر بيئةً آمنة. وهذه العوامل جميعها تعزّز معدّلات المشاركة المنخفضة وتزيد من البطالة في صفوف الإناث في الأردن. ويمكن أن تُعزى العوامل الإضافية التي تلعب دورًا في زيادة العمالة غير الرسمية بين الإناث إلى حقيقة أنّ الضرائب المرتفعة ورسوم التسجيل المرتفعة تُبعِد الإناث عن تسجيل وتشغيل أعمالهنّ التجارية بشكلٍ رسمي.

[5] http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/JOR

وعند إلقاء نظرة أكثر تعمّقًا على العوامل المذكورة، من المهمّ أن نُشير إلى عدم توفّر البيانات. فحتّى يومنا هذا، لم يتمّ تحليل الطابع غير الرسمي في سوق العمل بعد الدراسات المنشورة العام 2013. وعليه، يشكّل عدم توفّر البيانات عائقًا رئيسيًا يَحول دون التقييم الصحيح لظاهرة العمل غير الرسمي من منظور النوع الاجتماعي. وقد يكون ذلك مرتبطًا نوعًا ما بأزمة اللاجئين السوريين، حيث شغلَ السوريون معظم الوظائف غير الرسمية، ممّا أثّرَ سلبًا على مشاركة الإناث في هذا المجال. وجديرٌ بالذكر أنّه وعلى الرغم من وجود اختلاف في مستويات مؤشّر التنمية البشرية بين الجنسَيْن، يبدو أنّ كليهما يتقدّمان نسبيًا بمعدّل متواز. من هذا المنطلق، من المهمّ الإشارة إلى أنّ الموازنة السليمة المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي تشتمل على المؤشّرات ذات الصلة، يمكن أن تقضي على مجموعة من أوجه القصور المختلفة أو أن تعالجها بشكلٍ أفضل، ممّا سيؤدّي إلى تقدّم أفضل لناحية مؤشّر التنمية البشرية على الصعيدَيْن الوطني والدولي. فعدم المساواة بين الجنسَيْن يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية البشرية. ويُعزى جزء كبير من هذه الفجوة إلى انخفاض دخل المرأة وتحصيلها التعليمي في العديد من البلدان. وتتّسع الفجوة بين الجنسَيْن في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. ولا بدَّ من التنويه هنا بأنّه على الرغم من أنّ هذا المؤشّر يدعم الإناث، إلا أنّ معدّلات التوظيف والمشاركة لا تزال منخفضة جدًا، وقد يكون ذلك ناجمًا عن ضعف المواءمة في العرض والطلب بين سوق العمل والنواتج التعليمية.

2.1.2 مؤشّر التنمية بحسب الجنس

مؤشر التنمية بحسب الجنس هو مؤشّر إحصائي يقيس الفجوات بين الجنسَيْن في التنمية البشرية من خلال حساب الفرق بين النساء والرجال عبر ثلاثة أبعاد محدّدة للتنمية البشرية؛ الصحّة والمعرفة ومستويات المعيشة. وهو يدلّ على مؤشّر التنمية البشرية للإناث كنسبة مئوية من مؤشّر التنمية البشرية للذكور.

الشكل (2): مؤشّر التنمية بحسب الجنس بين العامَيْن 1995 و 2017 (الأردن)

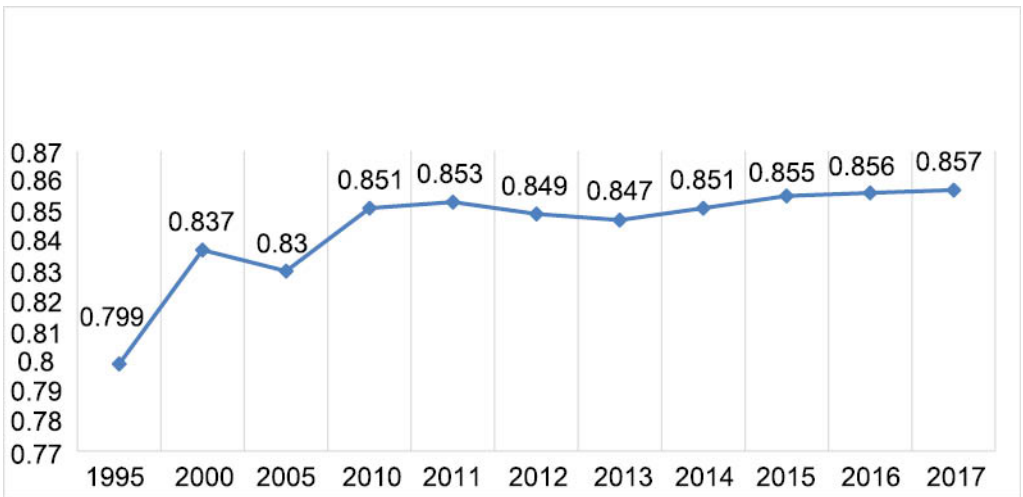

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن – قسم الإحصاءات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي

يوضح الشكل (2) أعلاه قيم مؤشر التنمية حسب الجنس في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ما بين العامَيْن 1995 و2017 مع انخفاض طفيف في العام 2012. وقد يُعزى هذا الانخفاض إلى أزمة اللاجئين السوريين التي أدّت إلى توافد السكّان السوريين، فتغيّرت بنتيجتها التركيبة السكّانية في الأردن من عدّة نواح. يُظهِر هذا الشكل أيضًا أنّه قبل العام 2010، كان مؤشّر التنمية حسب الجنس في الأردن أدنى، وأصبح راكدًا بالإجمال بعد العام 2010. ويمكن أن يُعزى هذا الركود إلى الصدمات الخارجية وتوافد اللاجئين السوريين إلى المملكة. ولا شكّ في أنّ الضائقة المالية للاقتصاد أعاقَت تخصيص الموارد. وينبغي أن يحثّ ذلك أيضًا على إفساح المجال لمزيدٍ من العمل على قضايا التنمية حسب الجنس لتعزيز الوضع الراهن للإناث في الأردن، وكذلك تحسين القدرة التنافسية للأردن. يحتلّ الأردن المرتبة الثانية والعشرين كأقلّ/أسوأ مؤشّر للتنمية حسب الجنس في العالم (168/147)، ولا يوجد من بين البلدان التي تتّصف بمؤشّر تنمية بشرية أعلى من الأردن أيّ بلد لديه مؤشّر أدنى من حيث التنمية حسب الجنس. وإنّ الأداء الضعيف للأردن في هذا الإطار قد يُعزى على الأرجح إلى التباين في الفُرَص والنتائج الاقتصادية للرجال والنساء، مقابل التباينات الكبيرة في الصحّة أو التعليم. يبلغ متوسّط العمر المتوقّع للمرأة الأردنية (76.3) سنة، مقابل (72.8) سنة للرجال. وتبلغ سنوات الدراسة المتوقّعة للنساء والفتيات الأردنيات (13.4) سنة، وهي تحتلّ المرتبة السابعة والتسعين في العالم، في حين أنّ سنوات الدراسة المتوقّعة للرجال والفتيان في الأردن لا تتعدّى (12.9) سنة، وتحتلّ المرتبة المئة في العالم.

وبالنسبة إلى الفُرَص الاقتصادية وفُرَص العمل، تُعتبَر الفجوة أوسع بكثير في الأردن بين الرجال والنساء. فالمرأة الأردنية تحظى بثالث أدنى (أو أسوأ) نسبة مشاركة في القوى العاملة في العالم، حيث لا تتجاوز هذه النسبة (14%) فقط. ومع مشاركة (63.7%) من الرجال الأردنيين في القوى العاملة، يتّصف الأردن أيضًا بثالث أعلى فجوة بين الجنسَيْن في القوى العاملة في العالم، حيث تبلغ (78%). وثمّة مؤشّر رئيسي آخر يدلّ على تدنّي الفُرَص الاقتصادية للمرأة في الأردن، وهو التباين الكبير في متوسّط الدخل القومي للذكور والإناث: فالرجال كسبوا كمعدّل عام (13,971 دولارًا) في العام 2017، مقارنةً بمتوسّط دخل المرأة البالغ (2,459 دولارًا) في العام 2017. بالتالي، كسب الرجال الأردنيون (568.2%) ممّا كسبته المرأة الأردنية، وهو ثالث أعلى هامش/فارق بين دخل الذكور والإناث في العالم. ولا شكّ في أنّ المعدّلات المرتفعة للعمل غير الرسمي بين النساء الأردنيات يساهم في هذا الفارق، لكنّه لا يفسّر بحدّ ذاته تدنّي مشاركة المرأة في القوى العاملة وارتفاع نسبة دخل الذكور إلى الإناث، نظرًا لأنّ العديد من البلدان النامية الأخرى تتّصف باقتصاداتٍ غير رسمية مماثلة.

2.1.3 مؤشّر عدم المساواة بين الجنسَين

مؤشّر عدم المساواة بين الجنسَيْن هو مقياس لعدم المساواة بين الجنسَيْن في ثلاثة جوانب رئيسية للتنمية البشرية: الصحّة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل. ويُعَدّ هذا المؤشّر مقياسًا لكلفة التنمية البشرية التي تنبع من عدم المساواة بين الجنسَيْن.

الشكل (3): مؤشّر عدم المساواة بين الجنسَيْن بين العامَين 1995 و 2016 (الأردن)

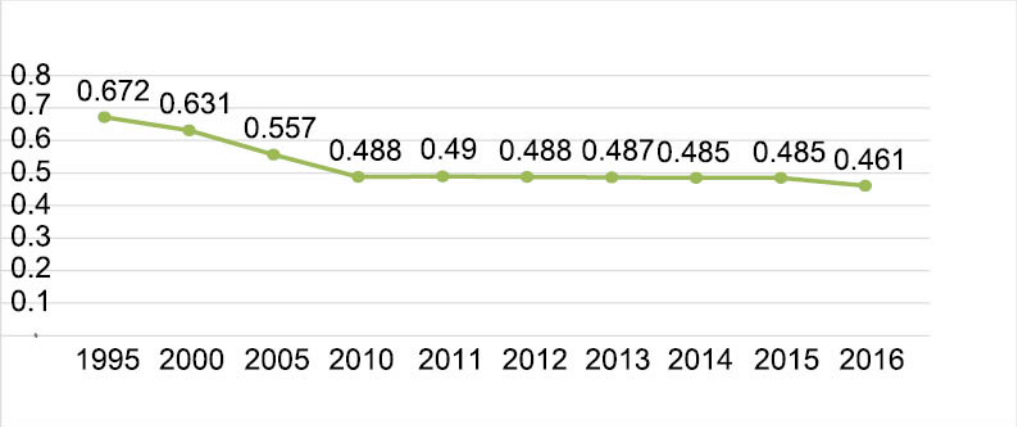

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن – قسم الإحصاءات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي

يوضِح الشكل (3) قيم مؤشر عدم المساواة بين الجنسَيْن خلال الفترة الممتدّة بين العامين 1995 و2016. في العام 1995، بلغَ المؤشّر المسجّل (0.672)، في حين بلغَ (0.461) في العام 2016. ويظُهِر يوضِح الشكل (3) أنَّ فجوة عدم المساواة بين الجنسَيْن آخذة في التقلّص في السنوات الأخيرة، وبالتالي فهي مؤشّر واضح على أنَّ دور المرأة في الأردن يشهد تحسّنًا، في حين أنّ التباينات بين الجنسَيْن تُخفِّض خسارة الأردن في التنمية البشرية. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى تحسُّن العمل في مجال الصحّة الإنجابية، أو تحسُّن مستويات التعليم، أو تقدُّم الوضع الاقتصادي (الناتج عن المشاركة في القوى العاملة).

يقدّم هذا القسم مجموعات مختلفة من البيانات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك بعض التحليلات. تشمل المجالات: السكّان والصحّة والتعليم والعمل والسياسة.

2.2 عدد السكّان

عند النظر في البيانات المستخلصة من إحصاء السكّان والأسر المعيشية من دائرة الإحصاءات العامة، تمّ الحصول على أرقام تدلّ على توزّع السكّان بين الذكور والإناث. وتمَّت المقارنة بين العامَيْن 2010 و2018 فأتَت النتائج على النحو التالي؛

الجدول (1): توزّع السكّان بالنسبة المئوية للعامين 2010 و 2018

توزّع السكّان بالنسبة المئوية [6]						
المؤشّر	2010			2018		
عدد السكّان	النسبة بين الجنسَين	ذكور	إناث	النسبة بين الجنسَين	ذكور	إناث
	106.3	51.5	48.5	112.5	52.9	47.1

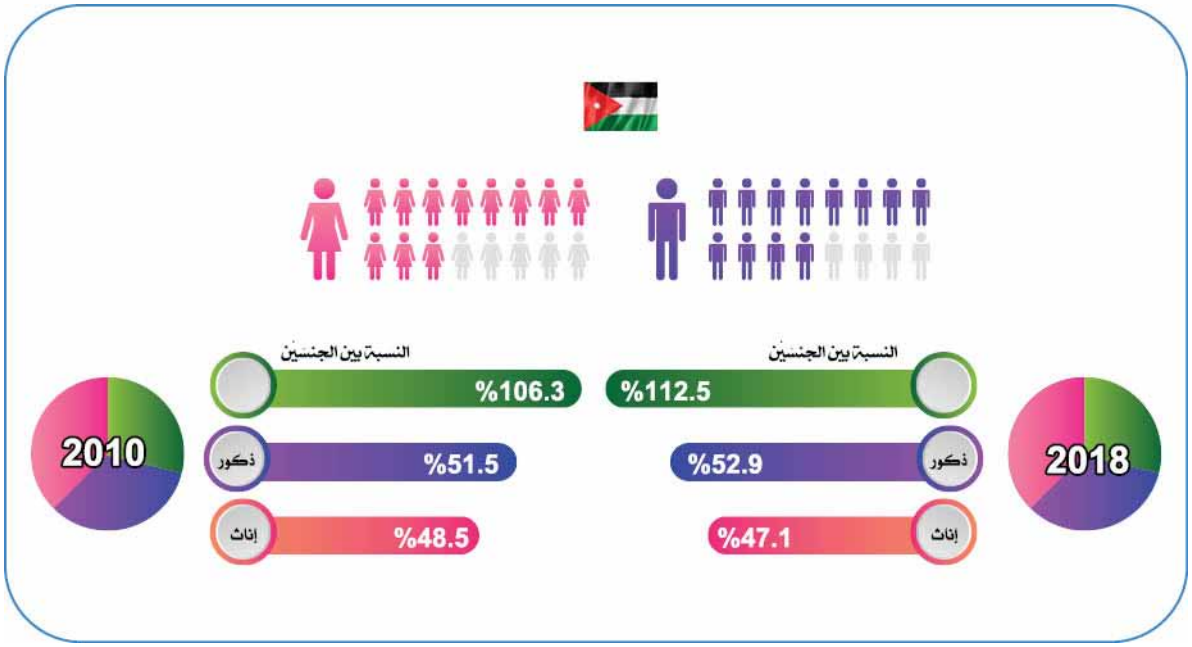

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

وفقًا للبيانات المدعومة من دائرة الإحصاءات العامة، تمّ قياس اتّساع الفجوة بين الجنسَيْن في المملكة من حيث إجمالي عدد السكّان على مدار الأعوام بين 2010 و2018، حيث بلغت الفجوة بين الجنسَيْن (3.1) في العام 2010، تلتها زيادةٌ إلى (5.9) في العام 2018. وفي العام 2010، بلغت البيانات المتعلّقة بالسكّان الذكور كنسبة مئوية من إجمالي السكّان (51.5%)، مقابل (48.5%) للإناث، وهو ما يعكس نسبة الذكور إلى الإناث التي تبلغ (106.3) للعام 2010 بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة. في المقابل، بلغَت بيانات العام 2018 عن السكّان من الذكور كنسبة مئوية من إجمالي السكّان (52.9%) في حين بلغت نسبة الإناث من مجموع السكّان (47.1%)، وهو ما يعكس نسبة الذكور إلى الإناث التي تبلغ (112.5) للعام 2018. يُشير ذلك إلى أنّه عند النظر في التوزيع السكّاني الأردني، من الواضح أنّ الفجوة بين الجنسَيْن ضئيلة. وعند النظر إلى عدد السكّان من الجنسَيْن بناءً على مستوى المحافظات، من الواضح بناءً على الجدول أدناه (2) أنَّ التوزيع بين الذكور والإناث ضئيل ولا يمثّل فجوة بما للكلمة من معنى. وقد تكون جرش هي المحافظة التي تتّصف بأعلى اختلاف بين أعداد الذكور والإناث، ولكنَّ ذلك لا يشكّل فجوةً أو خللًا في التوزّع السكّاني.

[6] بيانات دائرة الإحصاءات العامة، جداول المؤشرات الجنسانية، السكان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010 - 2017.

الجدول (2) : توزّع الذكور والإناث بحسب المحافظات

المحافظة	2010				2018			
	المجموع		الذكور	الإناث	المجموع		الذكور	الإناث
	%	العدد			%	العدد		
عمّان	42	2,816,200	1,470,000	1,346,200	42	4,327,800	2,323,500	2,004,300
البلقاء	5	345,500	180,400	165,100	5	531,000	285,100	245,900
الزرقاء	14	959,100	493,000	466,100	14	1,474,000	779,300	694,700
مادبا	1	132,900	68,300	64,600	2	104,300	108,000	96,300
اربد	18	1,243,900	624,900	619,000	19	1,911,600	987,700	923,900
المفرق	5	386,500	193,700	192,800	6	593,900	306,200	287,700
جرش	2	166,600	84,200	82,400	3	256,000	133,100	122,900
عجلون	1	123,700	61,900	61,800	2	190,200	97,900	92,300
الكرك	3	222,500	113,000	109,500	3	341,900	178,600	163,300
الطفيلة	1	67,700	34,400	33,300	1	104,000	54,400	49,600
معان	1	101,200	51,500	49,700	2	171,100	89,300	81,800
العقبة	1	132,200	72,700	59,500	2	203,200	114,900	88,300

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

2.2.1 المخصّصات المرصودة للإناث

منذ العام 2010، تعمل دائرة الموازنة العامة، المسؤولة عن إعداد الموازنة الوطنية، على استحداث مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بدعمٍ فني من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وشركاء آخرين.

تشمل دلائل العمل ضمن دائرة الموازنة العامة :

- تعليمات بشأن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تعميم الموازنة[7].
- بيانات مصنّفة حسب الجنس بشأن الموظّفين، حسب فئة/درجة الوظيفة .
- محاولة لقياس نسبة المستفيدين من الذكور والإناث من الخدمات العامة المقدّمة.
- إنشاء لجنة مع دائرة الموازنة العامة وإشراك جهات حكومية أخرى معنيّة .
- إصدار بعض النماذج لدائرة الموازنة العامة بواسطة هيئة الأمم المتّحدة للإناث/اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- دليل حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، من إعداد مشروع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2015.

[7] لم تنجح لغاية الآن محاولات الاطّلاع على القسم المتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

في العام 2010، تمّ احتساب حصّة الإنفاق على النساء ضمن الموازنة (المخصصات المرصودة للإناث) من خلال قياس النسبة المئوية للإناث من إجمالي المستفيدين وضرب المبلغ بالإنفاق. ومؤخّرًا، بدأت دائرة الموازنة العامة باحتساب المخصصات المرصودة للإناث من خلال قياس النسبة المئوية للموظّفات العاملات من إجمالي الموظّفين العاملين وضرب المبلغ بالنفقات.

ومع ذلك، فإنّ إحدى العقبات الرئيسية في تعميم الاستجابة للنوع الاجتماعي في عملية الموازنة تتمثّل في الاعتبار بأنّ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تقتصر بالإجمال على جمع البيانات المصنّفة حسب الجنس (أعداد المستفيدين من الذكور والإناث أو الموظّفين العاملين في المؤسّسة فقط)، بدون أيّ معلومات عن التأثير المتباين للموازنات على الفئات الاجتماعية المختلفة.

الجدول (3): المخصّصات المرصودة للإناث مقابل إجمالي الإنفاق العام للأعوام 2017-2021

المؤشّر	النفقات الفعلية	النفقات المُعاد تقديرها	النفقات المُقدرة	القيم الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الإنفاق العام	8,173,242	8,703,900	9,255,497	9,739,688	10,029,833
الفارق في النفقات الإجمالية	----	530,658	551,597	484,191	290,145
نسبة تغيّر النفقات الإجمالية	----	%6.49	%6.34	%5.23	%2.98
تقدير المخصصات المرصودة للإناث	2,070,771	2,247,623	2,483,310	2,620,687	2,712,950
الفارق في المخصصات المرصودة للإناث	----	176,852	235,687	137,377	92,263
نسبة تغيّر المخصصات المرصودة للإناث	----	%8.54	%10.49	%5.53	%3.52
نسبة المخصصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية	%25.34	%25.82	%26.83	%26.91	%27.05

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/الأردن.

يوضِح الجدول المخصّصات المرصودة للإناث كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي. يبلغ متوسّط معدّل نموّ الإنفاق العام 5% ومتوسّط معدّل نموّ المخصّصات المرصودة للإناث 7%. ويُعتبَر الاتّجاه السائد في المستوى العام للمخصّصات المرصودة للإناث كنسبة مئوية من إجمالي النفقات العامة ملحوظًا؛ فتبرز زيادةٌ من 25.34% في العام 2017 إلى 27.05% في العام 2021. وهذا بالتأكيد جديرٌ بالملاحظة، لكنَّ التحليل الأعمق يحثّ على تفسيرٍ أكثر حذرًا لهذه الزيادة في الموازنة.

تتأثّر المخصّصات المرصودة للإناث بزيادة نسبة الإناث إلى الذكور في معدّلات التوظيف العام، ويعود ذلك إلى أنّ احتساب المخصّصات المرصودة للإناث ضمن الموازنة يتمّ من خلال قياس النسبة المئوية للإناث من إجمالي مقدّمي الخدمات، ثمّ ضرب المبلغ بالنفقات. وهذا النموذج المحدود في الحساب لا ينقل الجوهر الحقيقي للاستجابة للنوع الاجتماعي. لدينا في هذا الصدد تحفّظ شامل بشأن الطريقة التي تلجأ إليها دائرة الموازنة العامة لاحتساب المخصّصات المرصودة للإناث ومبالغ المخصّصات المرصودة للإناث المقدّمة في قانون الموازنة العامة، ولكن لا يمكن انتقادها بالضرورة من ناحية عدم الدقّة، لأنّها ترتبط بنقص البيانات المصنّفة من الوزارات.

2.3 النوع الاجتماعي: حقائق وأرقام

2.3.1 المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للصحّة

يُعرف قطاع الرعاية الصحية الأردني بالخدمات العالية الجودة التي يوفّرها، على المستويين الإقليمي والدولي، نظرًا إلى وجود طاقم عمل طبي من الطراز العالمي وذي مؤهلات مُعرَف بها دوليًا، إلى جانب المستشفيات والمؤسسات الصحية المُعتمدة والمجهّزة بالمعدّات والآلات الطبية الحديثة. في الواقع، تنسجم خدمات صحة الأمهات في الأردن، بشكل خاص، مع المعاهدات والمؤشرات الدولية حول الصحّة، على غرار أهداف التنمية المستدامة. ويبيّن ذلك بحدّ ذاته الانتباه المولى إلى صحّة النساء والسعي إلى تحقيق المساواة في الخدمات الصحية للجنسين.

يظهر دور المرأة جليًا في قطاع الرعاية الصحية، إذ إنها تشكّل نصف القوى العاملة في هذا القطاع. بالرغم من ذلك، لا يزال تمثيل المرأة منخفضًا في مناصب الإدارة العليا. لذا، تبذل الوزارة جهودًا حثيثة لتعزيز دور المرأة القيادي في القطاع، نظرًا إلى أن المرأة تشغل 29 في المئة فقط من مناصب الإدارة العليا و 27 في المئة من المناصب الإدارية. وعليه، تبرز حاجة أساسية إلى تعزيز مشاركة المرأة في المناصب الرفيعة في القطاعين الخاص والعام لضمان المساواة بين الجنسين.

في القطاع الصحي، تعتزم وزارة الصحّة إنفاق 362.3 مليون دينارًا في العام 2019 لصالح المرأة في الأردن. وسيتم إنفاق 162مليون دينار أردني على الرعاية الصحية الثانوية، و62 مليون دينار أردني على الرعاية الصحية الأولية، و61 مليون دينار أردني على الأمصال واللقاحات والأدوية، و69 مليون دينار أردني لتعزيز تغطية التأمين الصحي. وتشمل الأهداف المُعلنَة لوزارة الصحة الحدّ من معدّل وفيات الأمهات، وزيادة عدد المراكز الصحيّة المعتمدة التي تقدّم خدمات الأمومة والطفولة، وتعزيز عدد الوحدات المعتمدة لتصوير الثدي الشعاعي.[8] وما ذلك إلا دليل على تركيز وزارة الصحّة في مشاريعها وبرامجها على أهمية صحّة المرأة. مع ذلك، لا تضع الوزارة ميزانيتها استنادًا إلى مؤشرات النوع الاجتماعي، بل بناءً على المشاريع.

[8] http://www.gbd.gov.jo/GBD/en/Budget/Ministries/general-budget-law-2019

يهدف برنامج الموارد البشرية للصحة للعام 2030 التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى «بناء القوى العاملة التي يسهل الوصول إليها وتكون متوافرة دومًا وتتمتّع بالمقبولية والجودة العالية واللازمة لتحسين المحصّلات الصحية وتوسيع التغطية الصحية الشاملة». في السياق المحلي، يشمل البرنامج الأبحاث وتحديد العقبات والعوامل التمكينية للارتقاء الوظيفي للمرأة إلى المناصب الإدارية في القطاع الصحي الأردني.[9] ويشكّل ذلك بحدّ ذاته خطوة أولى تمهيدية لتعزيز وتحسين مشاركة المرأة في مناصب رفيعة في القطاع.

أما بالنسبة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فتنصّ المادّة 12 منها [10] على ما يلي: «1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة... 2. بالرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة في ما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة».

في الحقيقة، شدّدت أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 على الحاجة إلى تحسين عملية تقديم خدمات الرعاية الصحية ككل وتعزيز رفاه الإنسان. ويسعى الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة إلى «ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاه للجميع من كل الأعمار». ومن شأن المقاربات الرامية إلى تحسين التخطيط الأسري والخدمات الإنجابية وخدمات الأمومة والرعاية الصحية للرضع والأطفال أن تمكّن المرأة من خلال تأمين منصّة متاحة لها لطلب المساعدة عند الضرورة.

علاوة على ذلك، شكّل المؤشّر العالمي للفجوة بين الجنسين إطارًا لتحديد حجم التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي ورصد التقدّم في معالجتها مع الوقت. وقد احتلّ الأردن المرتبة 62 من أصل 115 في مجالَيْ الصحة والبقاء، كما سجّل معدل 0.975 في العام 2006، وحلّ في المرتبة 102 من أصل 149 وسجّل معدل 0.971 في العام 2018.

يقدّم أيضًا معدّل ولادة الجنسين بين السكان مؤشرًا للصحة والبقاء كما ولمتوسّط العمر الصحّي المتوقّع. ويهدف هذا المعدّل إلى تحديد مدى هيمنة ظاهرة تفضيل ولادات الذكور في البلد الخاضع للدراسة. ويبيّن المؤشر التقدّم المتوازي بين العامين 2010 و2018، مع تسجيل 94131 ولادة للذكور و89807 ولادات للإناث في العام 2010 بشكل إجمالي، في حين وصل إجمالي الولادات في العام 2018 إلى 112026 ولادة للذكور و110618 للإناث.

[9] http://www.jordantimes.com/news/local/usaid-programme-empowers-women-health-sector

[10] https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw27/tun3-4.pdf

الجدول (4): متوسّط العمر المتوقّع لعامي 2010 و 2018

المؤشّر	2010		2018	
متوسّط العمر المتوقّع	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
	71.6	74.4	72.7	74.2

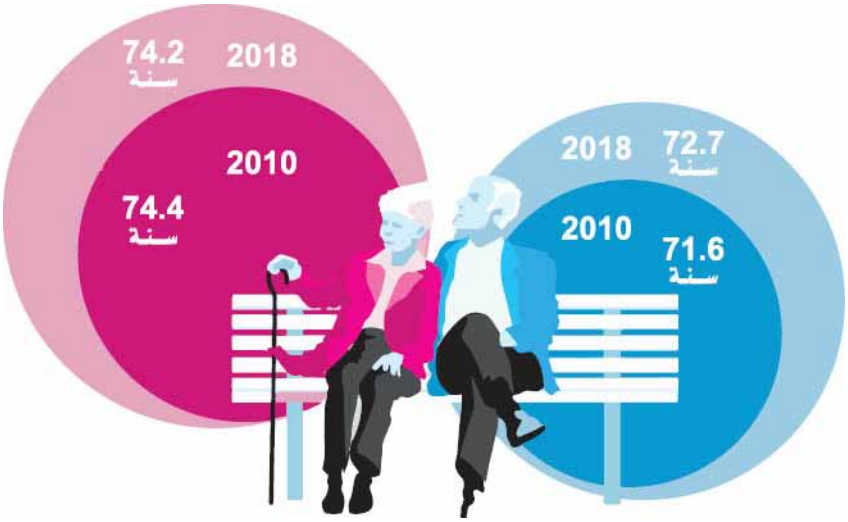

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

يسمح مؤشّر الفجوة بين متوسّط العمر المتوقّع للإناث والذكور بتقدير عدد الأعوام التي من المفترض أن يعيشها الذكور والإناث. ويأخذ هذا المؤشّر في الاعتبار السنوات التي يتمّ فقدانها بسبب العنف، والمرض، وسوء التغذية، وغيرها من العوامل ذات الصلة. وقد بلغ متوسّط العمر المتوقّع في العام 2010 ما يعادل 71.6 عام للذكور و74.4 عام للإناث. أما في العام 2018، فوصل متوسّط العمر المتوقّع إلى 72.2 عام للذكور وانخفض إلى 74.2 عام للإناث، علمًا أنّ ذلك قد يكون ناجمًا عن الجهود المبذولة في مجال الصحة الإنجابية وصحّة المرأة بشكل عام. ولعلّ من بين العوامل الأخرى لهذا التغيير أنشطة التوعية المعزّزة التي يجريها أصحاب المصلحة في مختلف أنحاء المملكة.

2.3.2 مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019 - وزارة الصحّة

يحلّل الجدول أدناه مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي المحددة في الأهداف الاستراتيجية لوزارة الصحّة ومدى انسجام المؤشرات مع أهداف رؤية الأردن 2025، والأهداف القطاعية في رؤية الأردن 2025، والأهداف الاستراتيجية للوزارة.

الجدول (5): مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي للأهداف الاستراتيجية الخاصة بوزارة الصحّة

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
معدل وفيات الرضع لكل 1000 ولادة حيّة (قيمة السنة الأساس 2012)	17	15	توفير خدمات الرعاية الصحية بجودة وعدالة	تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تأمين خدمات الصحة الإنجابية	الحاجة إلى استخدام بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حيّة (قيمة السنة الأساس 2012)	21	18	توفير خدمات الرعاية الصحية بجودة وعدالة	تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تأمين خدمات الصحة الإنجابية	الحاجة إلى استخدام بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
معدل وفيات الأمهات لكل مئة ألف ولادة حيّة (قيمة السنة الأساس 2008)	19	15	توفير خدمات الرعاية الصحية بجودة وعدالة	تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تأمين خدمات الصحة الإنجابية	

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
عدد الأطباء الملحقين في برنامج الإقامة	300	360	زيادة كفاءة إدارة الموارد البشرية	تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تطوير وتأهيل الموارد البشرية، وإدارة هذه الموارد وتوزيعها بطريقة منصفة	الحاجة إلى استخدام بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
عدد الأطباء شراء الخدمات (الأخصائيين)	115	130	زيادة كفاءة إدارة الموارد البشرية	تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تطوير وتأهيل الموارد البشرية، وإدارة هذه الموارد وتوزيعها بطريقة منصفة	الحاجة إلى استخدام بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة المواطنين الحاصلين على التأمين الصحي المدني مناجمالي السكان	%42.0	%51.2	زيادة نسبة شمول المواطنين بالتغطية الصحية الشاملة	تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الحماية الصحية والمالية والاجتماعية المنصفة لجميع السكان. الهدف الفرعي: شمل جميع المواطنين في التأمين الصحي الاجتماعي.	الحاجة إلى استخدام بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

يحلّل الجدول أدناه مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لبرامج وزارة الصحّة ومدى انسجام المؤشرات مع أهداف رؤية الأردن 2025 والأهداف الاستراتيجية للوزارة، وأهداف البرنامج.

الجدول (6): مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لبرامج وزارة الصحّة

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الموازنة	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	البرنامج المتعلّق بالمؤشّر	أهداف البرنامج	المشروع المتعلّق بالبرنامج	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشّر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
عدد المراكز الصحية التي تحتوي خدمات الامومة والطفولة وحصلت على الاعتمادية	97	117	برنامج الإدارة والخدمات المساندة	تحسين القدرات الإدارية لجميع الوحدات الإدارية في الوزارة، سواء في المقرّ الرئيسي أو المحافظات، وتحسين إدارة البرامج والمشاريع التي تنفّذها الوزارة		تعزيز الفعالية والكفاءة في إدارة الموارد المالية	تعزيز جودة الخدمات الصحية للمواطنين وضمان التوزيع المنصِف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيّدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تأمين خدمات الصحة الإنجابية	لا يتلاءم البرنامج المتعلّق بالمؤشّر مع هدف المشروع. البرنامج/ المشروع المتعلّق بالمؤشر (برنامج الرعاية الصحة الأولية/مراكز الخدمات الصحيّة)
أعداد الطلبة الملتحقين للدراسة في الكليات	570	585	برنامج تنمية القوى البشرية	جذب الكوادر الإدارية والتقنية المؤهلة والمدرّبة للعمل في الوزارة، والحفاظ على هذه الكوادر، وتعزيز كفاءة كوادر الوزارة الحالية، وتعزيز إدارة الكليات الجامعية المرتبطة بالوزارة والإشراف عليها، وتأمين الكوادر التقنية للوزارة والسوق المحلي	تدريب وتأهيل وإدارة الكوادر البشرية	تعزيز فعالية الموارد البشرية وكفاءتها	تعزيز جودة الخدمات الصحية للمواطنين وضمان التوزيع المنصِف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيّدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تطوير وتأهيل الموارد البشرية، وإدارة هذه الموارد وتوزيعها بطريقة منصِفة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الموازنة	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	البرنامج المتعلّق بالمؤشّر	أهداف البرنامج	المشروع المتعلّق بالبرنامج	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشّر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
عدد الكوادر الموفدة في بعثات ودورات ومؤتمرات سنويا	17574	21264	برنامج تنمية القوى البشرية	جذب الكوادر الإدارية والتقنية المؤهلة والمدرّبة للعمل في الوزارة، والحفاظ على هذه الكوادر، وتعزيز كفاءة كوادر الوزارة الحالية، وتعزيز إدارة الكليات الجامعية المرتبطة بالوزارة والإشراف عليها، وتأمين الكوادر التقنية للوزارة والسوق المحلي	تدريب وتأهيل وإدارة الكوادر البشرية	تعزيز فعالية الموارد البشرية وكفاءتها	تعزيز جودة الخدمات الصحية للمواطنين وضمان التوزيع المنصِف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيّدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تطوير وتأهيل الموارد البشرية، وإدارة هذه الموارد وتوزيعها بطريقة منصِفة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة المواليد الجدد الخاضعين لمسح حديثي الولادة من اجمالي المواليد سنويا	%74	%78	برنامج الرعاية الصحية الأولية/ الخدمات والمراكز الصحية	تعزيز جودة الخدمات المقدّمة في المراكز الصحية وخدمات الصحّة الإنجابية، ومكافحة الأمراض المنقولة، وغير المنقولة، وتحسين السلوكيات الصحية في المجتمع، وتعزيز جودة خدمات الصحة البيئية، وحماية الصحة وتحسين الخدمات للأمهات والأطفال	مشروع إدارة برنامج الرعاية الصحية الأولية/ الخدمات والمراكز الصحية	1- تأمين خدمات الرعاية الصحية الجيّدة والمنصِفة 2- تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة البنى التحتية	ت عزيز جودة الخدمات الصحية للمواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيّدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: مكافحة انتشار الأمراض غير المنقولة	

عدد الأزواج الذين تمت حمايتهم من الحمل (CYP) / بالألف	125.816	129.629	برنامج الرعاية الصحية الأولية/ الخدمات والمراكز الصحية	تعزيز جودة الخدمات المقدّمة في المراكز الصحية وخدمات الصحّة الإنجابية، ومكافحة الأمراض المنقولة وغير المنقولة، وتحسين السلوكيات الصحية في المجتمع، وتعزيز جودة خدمات الصحة البيئية، وحماية الصحة وتحسين الخدمات للأمهات والأطفال	الصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة	1- تأمين خدمات الرعاية الصحية الجيّدة والمنصفة 2- تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة البنى التحتية	تعزيز جودة الخدمات الصحية للمواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات	تأمين الخدمات الصحية المتكاملة والجيّدة والموجّهة للأفراد التي تستجيب إلى الحاجات المتزايدة. الهدف الفرعي: تأمين خدمات الصحة الإنجابية	
نسبة الزيادة على عدد المواطنين المؤمنين مدنيا من مجموع المواطنين الاردنيين	%5	%2	برنامج توسيع مظلة التأمين الصحي	ضمان تأمين صحي شامل لجميع المواطنين الأردنيين من خلال تغطية فئات جديدة والعمل على تغطية الأطفال من صفر إلى 81 عامًا تحت مظلّة التأمين الصحي، بالتعاون مع القطاع الخاص والتعاقد مع القطاعات الطبية الأخرى، بهدف تأمين الخدمات الطبية للمستفيدين من التأمين الطبي خارج مؤسسات وزارة الصحّة	تقديم لمعالجات الطبية	تعزيز نسبة التغطية الصحية الشاملة للمواطنين	تعزيز جودة الخدمات الصحية للمواطنين وضمان التوزيع المنصف لهذه الخدمات.	تأمين الحماية المنصفة الصحية والمالية والاجتماعية لجميع السكان. الهدف الفرعي: شمل جميع المواطنين في التأمين الصحي الاجتماعي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

يتمثل الهدف المتعلّق بالصحّة في رؤية الأردن 2025 في «تعزيز جودة الخدمات الصحية المقدّمة إلى المواطنين وضمان الإنصاف في توزيعها». وسعيًا لتحقيق هذا الهدف الحيوي، يجري اعتماد مؤشرات محدّدة لمتابعة التنفيذ. في الحقيقة، استخدمت معظم المؤشرات بيانات وطنية لتقييم تقدّم رؤية الأردن على المستوى القطري. ولكن من أجل تحقيق أهداف وغايات رؤية الأردن 2025، نحتاج إلى معرفة مدى تحسّن حالة الفئات الأكثر ضعفًا؛ لذلك، تتطلّب المؤشرات استخدام البيانات المصنّفة للحصول على نظرة معمّقة حول توجّهات مختلف فئات المواطنين. ومن الممكن أن يشمل التصنيف تفصيل البيانات بحسب النوع الاجتماعي. فالبيانات المستندة إلى المعدّلات الوطنية قد تفوّت جميع الفرص المتاحة لتحديد التحدّيات التي يجب معالجتها.

موازنة وزارة الصحة من منظور النوع الاجتماعي.

موازنة وزارة الصحّة والمخصصات المرصودة للإناث وفقًا لقانون الموازنة العامّة للسنة المالية 2019.

الجدول (7): النفقات الإجمالية لوزارة الصحة مقارنة بالمخصصات المرصودة للإناث في الأعوام من 2017 إلى 2021 (بالدينار الأردني)

المؤشّر	النفقات الفعلية	النفقات المُعاد تقديرها	النفقات المُقدرة	القيم الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
النفقات الإجمالية لوزارة الصحّة	550,419	579,430	651,033	680,704	670,487
الفارق في النفقات الإجمالية	----	29,011	71,603	29,671	-10,217
نسبة تغيّر النفقات الإجمالية	----	%5.3	%12.4	%4.6	%-1.5
تقدير المخصصات المرصودة للإناث	306,829	325,980	362,277	379,205	374,185
الفارق في المخصصات المرصودة للإناث	----	19,151	36,297	16,928	-5,020
نسبة تغيّر المخصصات المرصودة للإناث	----	%6.2	%11.1	%4.7	%-1.3
نسبة المخصصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية	%55.7	%56.3	%55.6	%55.7	%55.8

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

يبيّن الجدول نسبة المخصصات المرصودة للإناث من أصل النفقات العامّة لوزارة الصحّة. ويبلغ معدّل نمو النفقات الإجمالية 5.2 في المئة، كما يبلغ معدّل نمو المخصصات المرصودة للإناث القيمة نفسها، أي 5.2 في المئة. بالتالي، فقد ارتفعت نسبة المخصصات المرصودة للإناث من أصل النفقات الإجمالية نسبة طفيفة، من 55.7 في المئة في العام 2017 إلى 55.8 في المئة في العام 2021.

تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج وفقًا لقانون الموازنة العامّة للسنة المالية 2019.

الجدول (8): تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة الصحة للفترة الممتدة بين العامَيْن 2017 و2021

(بالدينار الأردني)

البرنامج	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج للعام 2019
الإدارة والخدمات المساندة	5,480,000	5,996,000	6,371,000	6,391,000	6,555,000	%30
نسبة التغير		%9.4	%6.3	%0.3	%2.6	
تنمية القوى البشرية	1,309,000	1,514,000	1,518,000	1,542,000	1,588,000	%54
نسبة التغير		%15.7	%0.3	%1.6	%3.0	
الرعاية الصحية الأولية / الخدمات والمراكز الصحية	47,962,000	53,074,000	62,356,000	66,241,000	65,772,000	%48
نسبة التغير		%10.7	%17.5	%6.2	%-0.7	
الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات	143,485,000	149,736,000	162,052,000	173,551,000	182,540,000	%60
نسبة التغير		%4.4	%8.2	%7.1	%5.2	
الأمصال والمطاعيم والأدوية والمستهلكات الطبية	58,523,000	60,660,000	٦1,230,000	62,730,000	62,730,000	%60
نسبة التغير		%3.7	%0.9	%2.4	%0.0	
توسيع مظلة التأمين الصحي	50,070,000	55,000,000	68,750,000	68,750,000	55,000,000	%55
نسبة التغير		9.8%	%25.0	%0.0	%-20.0	
المجموع	306,829,000	325,980,000	362,277,000	379,205,000	374,185,000	%56
نسبة التغير		6.2%	%11.1	%4.7	%-1.3	

المصدر: قانون الموازنة العامّة للسنة المالية 2019/الأردن.

الشكل (4): نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج في وزارة الصحة للعام 2019

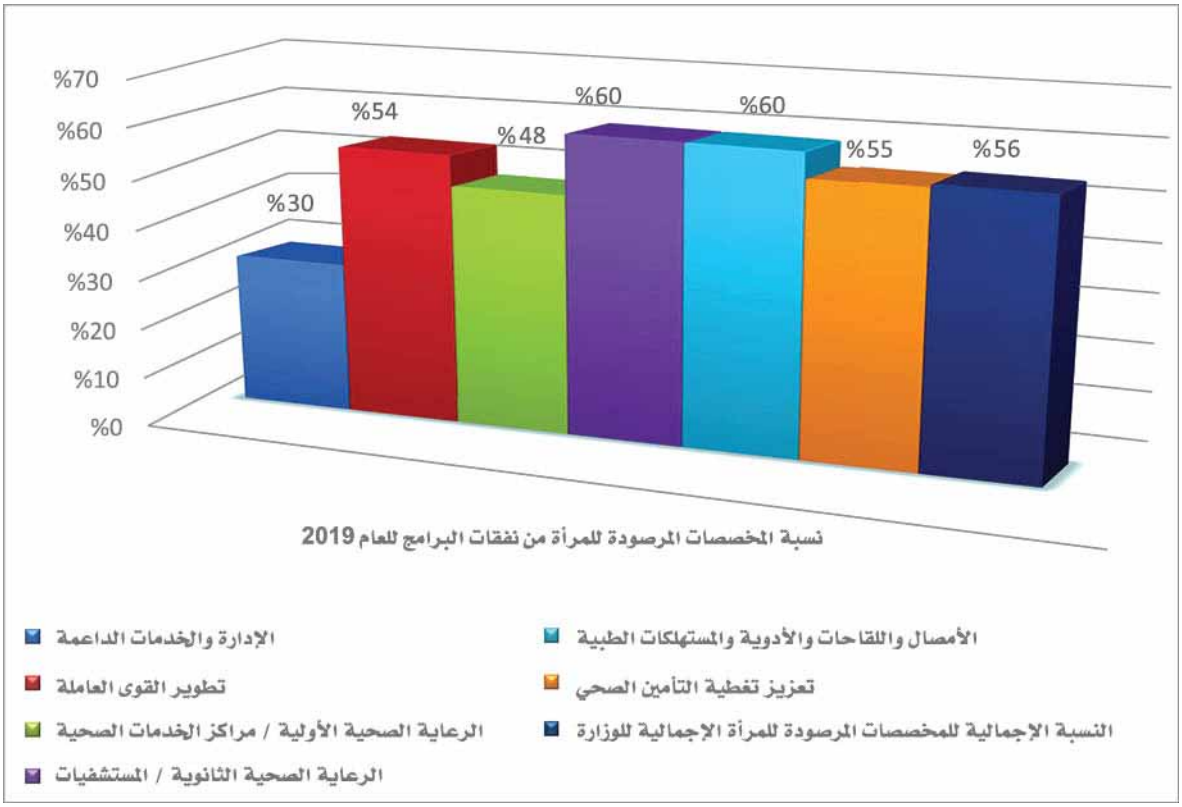

2.3.3 المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للتربية والتعليم

لقد شهد القطاع التربوي في الأردن نجاحًا لافتًا، لا سيما من ناحية معدّلات تعليم الفتيان والفتيات. فتظهر بيانات دائرة الإحصاءات العامّة حول التعليم المفصّلة بحسب النوع الاجتماعي أنه، في معظم الحالات، يتمّ تحقيق التكافؤ في الفرص بين الفتيان والفتيات في التعليم، باستثناء التعليم المهني (الصناعي والزراعي). للحصول على المزيد من المعلومات في هذا السياق، يُرجى مراجعة الجدول (10)، الذي يسلّط الضوء على نسبة المشاركة المرتفعة للفتيات في التعليم. ففي حالة التعليم الثانوي، تشكّل الفتيات العدد الأكبر من الطلاب. ومن الممكن أن تعزى هذه الفجوة في التعليم المهني «إلى كون البيئة المدرسية في ثانويات الفتيات أفضل، مقارنة بالبيئة غير الجيّدة في ثانويات الفتيان»، بحسب ما أشارت إليه السيدة ختام ملكاوي من قسم إحصاءات الجندر في وزارة التربية والتعليم.

في الحقيقة، تشير نسب المشاركة التعليمية المتقاربة إلى ضرورة تخصيص المزيد من الجهود لتحسين جودة التعليم للفتيان والفتيات على حدّ سواء، ولتحقيق المزيد من التكامل بين احتياجات سوق العمل واختصاصات الخرّيجين. فمن شأن ذلك أن يساهم في تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تنصّ المادّة (20) من الدستور الأردني على أن «التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو

مجاني في مدارس الحكومة»[11]، وقد أيّدت الحكومة الأردنية عددًا من المشاريع المستجيبة للنوع الاجتماعي في مجال التعليم والرامية إلى تحسين معدّلات التحصيل العلمي في المدارس وتأمين بيئة تعليمية أكثر شمولًا.

كذلك، تشمل رؤية الأردن 2025 عددًا من المبادرات المستجيبة للنوع الاجتماعي في القطاع التربوي من خلال تقييم الأولويات بهدف تعزيز الإطار الهيكلي للمدارس الابتدائية والثانوية. وتهدف الرؤية إلى تمديد التعليم إلى مرحلة الطفولة المبكرة، وتحديث المنهج المدرسي الوطني لجميع المستويات التعليمية وتعزيز متوسّط معدّلات أداء الطلاب العام.

في العام 2019، تخطط وزارة التربية والتعليم لإنفاق 567.5 مليون دينار أردني لتحسين التحصيل العلمي لدى الفتيات، على أن يتمّ إنفاق 462 مليون دينار أردني منها على التعليم الأساسي و71 مليون دينار على التعليم الثانوي. وسيتم تخصيص المبلغ المتبقي لدعم الفتيات من خلال التعليم المهني والأنشطة الاجتماعية والرياضية وتعليم الروضة والقضاء على الأمية من خلال برامج تعليم الراشدين. في الوقت نفسه، في العام 2019، ستنفق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 49 مليون دينار أردني لصالح الشابات الطالبات في مرحلة التعليم العالي في الأردن. ومن شأن ذلك أن يبيّن تركيز عدد من الوزارات على تمكين المرأة ومعالجة الفجوة بين الجنسين، غير أن ذلك يبقى على مستوى المشاريع ولا يشكّل قاعدة عامة لتطوير الموازنات.[12] ومن الممكن اعتبار ذلك مثالًا عن مؤشرات النوع الاجتماعي المدرجة في الموازنة الوطنية للتربية والتعليم.

الجدول (9): التحصيل العلمي 2010-2017

المؤشّر / العام	2010		2017	
	الجنس			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
نسبة الأمية بين المواطنين فوق 15 عامًا	3.7	10.3	2.9	7.5
الأطفال في الروضة	52.7	47.3	51.0	49.0
التلامذة في التعليم الأساسي	51.2	48.8	50.9	49.1
التلامذة في التعليم الثانوي	47.7	52.3	47.3	52.7
طلّاب التعليم المهني (الصناعي)	98.3	1.7	97.9	2.1
طلاب التعليم المهني (الزراعي)	83.1	16.9	83.9	16.1
خريجو مؤسسات التعليم العالي	44.9	55.1	52.4	47.5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

[11] https://www.constituteproject.org/constitution/Jordan_2011.pdf

[12] http://www.gbd.gov.jo/GBD/en/Budget/Ministries/general-budget-law-2019

يسعى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى «ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع». وتضطلع اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بدور قيادي في تحقيق هذا الهدف. في هذا الإطار، جرى تنظيم ورشة عمل تجمع مختلف الأطراف المعنية بالتربية والتعليم، على غرار وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومركز التدريب المهني، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. وقد تم الاتفاق على ضرورة مواءمة المؤشرات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. كذلك، عملت الوزارة على ربط أهداف الاستراتيجية الوطنية (2016-2025) [13] بأهداف التنمية المستدامة لضمان فعالية التنفيذ. على سبيل المثال، عند الاطلاع على التقارير الدولية، يتبيّن أنّ الأردن احتلّت المرتبة 70 من أصل 115 وسجّلت معدل 0.979 في العام 2006 في المؤشّر العالمي للفجوة بين الجنسين/أبعاد التحصيل العلمي. أمّا في العام 2018، فحلّ الأردن في المرتبة 45 من أصل 149 وسجّل معدل 0.998. في المقابل، احتلّ الأردن المراتب التالية في أقسام المهارات ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2018:

- المرتبة 140/52 في مؤشّر سنوات الدراسة.
- المرتبة 140/69 في مؤشّر جودة التدريب المهني.
- المرتبة 140/76 في مؤشّر مهارات الخريجين.
- المرتبة 140/49 في مؤشّر التفكير النقدي في التعليم.
- المرتبة 140/69 في مؤشّر معدل عدد الطلاب بالنسبة إلى المعلّمين في التعليم الابتدائي.

بالتالي، يحتلّ الأردن مراتب متنوّعة في مؤشرات التعليم/المهارات، لكنها كلّها في المستوى المتوسّط مقارنة بالبلدان الأخرى. لذلك، تبرز مجالات كثيرة قابلة للتحسين.

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في قانون الموازنة العامّة في السنة المالية 2019 – وزارة التربية والتعليم.

يحلّل الجدول أدناه مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي للأهداف الاستراتيجية التي حدّدتها وزارة التربية والتعليم، ومدى انسجام المؤشرات مع أهداف رؤية الأردن 2025، والأهداف القطاعية في رؤية الأردن 2025، والأهداف الاستراتيجية للوزارة.

[13] http://www.mohe.gov.jo/ar/Documents/National%20HRD%20Strategy-ar.pdf

الجدول (10): مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي للأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الملاحظات
عدد الحاصلين على رتب المعلّمين	4494	8700	التنمية المهنية للموارد البشرية لاستدامة ادارة النظام التربوي بكفاءة وفاعلية	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: التطوير المهني للموارد البشرية للحفاظ على الإدارة الفعالة والكفؤة للنظام التربوي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
درجة رضى متلقي الخدمة	%62.4	%75	التنمية المهنية للموارد البشرية لاستدامة ادارة النظام التربوي بكفاءة وفاعلية	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تعزيز جودة التعليم	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
معدل القيد الاجمالي في مرحلة رياض الاطفال	%38.2	%37	تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الأطفال في المباني المستأجرة	%38.9	%34	تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تأمين بيئة مدرسية وتعليمية مناسبة تماشيًا مع حاجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الالتحاق الاجمالية في رياض الاطفال KG 2	%60.1	%64	تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الملاحظات
نسبة الطلاب في المدارس المستأجرة من أصل العدد الإجمالي للطلاب على المستوى الوطني	%16.8	%18.0	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تأمين بيئة مدرسية وتعليمية مناسبة تماشيًا مع حاجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الطلاب في مدارس الفترتين (المستوى الوطني)	%19	%19	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تطوير المهارات الحياتية والتعلّم مدى الحياة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
معدّل الطلاب في الصف الواحد	26	26	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تأمين بيئة مدرسية وتعليمية مناسبة تماشيًا مع حاجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
المعدل الاجمالي للالتحاق في الصف الاول الابتدائي	%118	%103	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا الهدف الفرعي: تعميم التعليم الأساسي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
معدل الالتحاق الصافي في الصف الاول الابتدائي	%98.7	%99.0	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا الهدف الفرعي: تعميم التعليم الأساسي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

عدد غرف الموهوبين	42	118	تمكين الطلبة من الاستفادة من برامج التربية الخاصة للحصول على الفرص التربوية المناسبة	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تعزيز الحسّ بالوطنية والولاء	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي عدم تطابق الهدف الاستراتيجي والهدف الفرعي للمؤشر نفسه
نسبة الطلاب المستفيدين من برامج ذوي الاحتياجات الخاصّة	%0.2	%0.4	تمكين الطلبة من الاستفادة من برامج التربية الخاصة للحصول على الفرص التربوية المناسبة	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تعزيز الحسّ بالوطنية والولاء	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي عدم تطابق الهدف الاستراتيجي والهدف الفرعي للمؤشر نفسه
نسبة الأمية	%7.7	%6.2	توفير فرص التعليم مدى الحياة	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تعميم التعليم الأساسي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة التربوية (جميع الطلاب)	1174000	1320000	تعزيز الحسّ والانتماء الوطني لدى الطلاب	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تعزيز الحسّ بالوطنية والولاء	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة تشغيل خريجي التعليم المهني	%23.0	%45.0	مهارات الحياة والتعلّم مدى الحياة	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تطوير المهارات الحياتية والتعلّم مدى الحياة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الطلاب في التعليم المهني / المرحلة الثانوية	%15.4	%19.0	مهارات الحياةوالتعلّم مدى الحياة	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تطوير المهارات الحياتية والتعلّم مدى الحياة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

يحلّل الجدول أدناه مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لبرامج وزارة التربية والتعليم ومدى انسجام المؤشرات مع أهداف رؤية الأردن 2025، والأهداف القطاعية في رؤية الأردن 2025، والأهداف الاستراتيجية للوزارة وأهداف البرامج.

الجدول (11): مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في برامج وزارة التربية والتعليم

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الموازنة	قيمة السنة الأساس 2009	القيمة المستهدفة 2019	البرنامج المتعلّق بالمؤشّر	أهداف البرنامج	المشروع المتعلّق بالبرنامج	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشّر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
نسبة القيادات التربوية المؤهلة والكفؤة	%10.0	%54.0	برنامج الإدارة والخدمات المساندة	يهدف البرنامج إلى تحسين القدرات الإدارية في في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم ورفع كفاءة إدارة البرامج والمشاريع		التنمية المهنية للموارد البشرية لاستدامة ادارة النظام التربوي بكفاءة وفاعلية	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: التطوير المهني للموارد البشرية للحفاظ على الإدارة الفعالة والكفؤة للنظام التربوي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي. لم يُنفّذ المشروع وفقًا لبرنامج التطوير التنفيذي (المخطّط له منذ العام 2017)
نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني	%15.5	%13.5	برنامج التعليم المهني	بيئة تعليمية تدريبية مناسبة للتعليم المهني تتلائم مع متطلبات سوق العمل	تدريس طلاب التعليم المهني	تطوير المهارات الحياتية والتعلّم مدى الحياة	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تطوير المهارات الحياتية والتعلّم مدى الحياة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الطلبة المشاركين في جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية، من عمر 9 إلى 17 عامًا	%35.0	%84.0	برنامج الأنشطة الاجتماعية والرياضية والتربوية	تعزيز المشاركة الفعلية للطلبة في البرامج والنشاطات لغرس روح المواطنة والانتماء لديهم	جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية	تعزيز الحسّ والانتماء الوطني لدى الطلاب	توفير الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تعزيز الحسّ بالوطنية والولاء	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

عدد غرف مصادر صعوبات التعلم (التربية الخاصة)	795	895	برنامج التربية الخاصة	زيادة الفرص المتاحة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة	مشروع إدارة برنامج التعليم الخاص	تمكين الطلاب من الاستفادة من برامج التربية الخاصة للحصول على الفرص التربوية المناسبة	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تمكين الطلاب من الاستفادة من برامج التعليم الخاص للحصول على فرص تعليمية مناسبة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم ما قبل المدرسة في المناطق الريفية والفقيرة	%30.0	%65.2	برنامج التعليملرياض الأطفال	زيادة النسب الإجمالية للالتحاق بصفوف الروضة، خاصّة في المناطق الريفية والفقيرة (الأقل نموًّا والأكثر حاجة)	مشروع إدارة برنامج التعليم لرياض الأطفال	تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
عدد الطلاب المستفيدين من مشروع التغذية المدرسية	0	10000	برنامج التعليم لرياض الأطفال	زيادة نسب الإلتحاق الاجمالية لرياض الأطفال ، خاصّة في المناطق الريفية والفقيرة (الأقل نموًّا والأكثر حاجة)	مشروع إدارة برنامج التعليم لرياض الأطفال	تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الموازنة	قيمة السنة الأساس 2009	القيمة المستهدفة 2019	البرنامج المتعلّق بالمؤشّر	أهداف البرنامج	المشروع المتعلّق بالبرنامج	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشّر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
نسبة التسرّب في التعليم الاساسي	%0.6	%0.25	برنامج التعليم الأساسي	توسيع فرص الالتحاق الاجمالي في التعليم الاساسي والسعي لتعميمه والقضاء على اوجه التفاوت في فرص التعليم المتاحة	تدريس الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: توفير البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الطلاب في مدارس الفترتين	%14.3	%30	برنامج التعليم الأساسي	توسيع فرص الالتحاق الاجمالي في التعليم الاساسي والسعي لتعميمه والقضاء على اوجه التفاوت في فرص التعليم المتاحة	تدريس الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تطوير المهارات الحياتية وتوفير التعلّم مدى الحياة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي. عدم تطابق الهدف الاستراتيجي والهدف الفرعي للمؤشر نفسه
عدد الطلاب المشمولين في برنامج التغذية المدرسية	460000	400000	برنامج التعليم الأساسي	توسيع فرص الالتحاق الاجمالي في التعليم الاساسي والسعي لتعميمه والقضاء على اوجه التفاوتفي فرص التعليم المتاحة	التغذية المدرسية	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تمكين الطلاب من الاستفادة من برامج التعليم الخاص للحصول على فرص تعليمية مناسبة	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي. عدم تطابق الهدف الاستراتيجي والهدف الفرعي للمؤشر نفسه

نسبة الطلاب في المباني المستأجرة	**%10.1**	**%11.3**	برنامج التعليم الأساسي	توسيع فرص الالتحاق الاجمالي في التعليم الاساسي والسعي لتعميمه والقضاء على اوجه التفاوتفي فرص التعليم المتاحة	تدريس الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: توفير البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الطلاب النظاميين الذين اجتازوا امتحان الثانوية العامة	**%59.5**	**%46.0**	برنامج التعليم الثانوي	يهدف البرنامج إلى توسيع فرص الحصول على التعليم الثانوي وتحسين مخرجاته لتمكين الطالب من توسيع خياراته الحياتية والمهنية وتحقيق المشاركة الفعالة في التغيير والتطوير المجتمعي	امتحان الثانوية العامة	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: تعميم التعليم الابتدائي	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي. عدم تطابق الهدف الاستراتيجي والهدف الفرعي للمؤشر نفسه

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الموازنة	قيمة السنة الأساس 2009	القيمة المستهدفة 2019	البرنامج المتعلّق بالمؤشّر	أهداف البرنامج	المشروع المتعلّق بالبرنامج	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشّر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم الثانوي	%76.6	%76.0	برنامج التعليم الثانوي	يهدف البرنامج إلى توسيع فرص الحصول على التعليم الثانوي وتحسين مخرجاته لتمكين الطالب من توسيع خياراته الحياتية والمهنية وتحقيق المشاركة الفعالة في التغيير والتطوير المجتمعي	تدريس الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي	تحسين نوعية التعليم وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومناخ دراسي يتفق مع احتياجات المجتمع	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: توفير البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
عدد الأفراد الملتحقين بمراكز محو الأمّية	6128	2017	برنامج محو الأمّية وتعليم البالغين	يهدف البرنامج إلى تطوير البرامج والمناهج المدرسية والموارد البشرية من أجل القضاء على الأمّية تدريجيًا	تعليم المسنّين والأمّيين	توفير فرص تعليمية مدى الحياة	الفرص التعليمية للجميع	تأمين الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التعليمية كمًا ونوعًا. الهدف الفرعي: توفير البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي. عدم تطابق الهدف الاستراتيجي والهدف الفرعي للمؤشر نفسه
عدد الملتحقين ببرنامج تعزيز الثقافة للمتسرّبين	900	1000	برنامج محو الأمّية وتعليم الكبار	يهدف البرنامج إلى تطوير البرامج والمناهج المدرسية والموارد البشرية من أجل القضاء على الأمّية تدريجيًا		توفير فرص تعليمية مدى الحياة	الفرص التعليمية للجميع	تربية المواطنين الأوفياء لبلدهم (تعزيز الشعور بالانتماء)، والمتحلّين بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة. الهدف الفرعي: تعزيز الحسّ بالوطنية والولاء	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي. ما من مبادرة واضحة أو مشروع واضح

يتمثل الهدف المتعلّق بالتربية والتعليم في رؤية الأردن 2025 في «توفير الفرص التعليمية للجميع». وسعيًا لتحقيق هذا الهدف الحيوي، يجري اعتماد مؤشرات محدّدة لمتابعة التنفيذ. في الحقيقة، استخدمت معظم المؤشرات بيانات وطنية لتقييم تقدّم رؤية الأردن على المستوى القطري. ولكن من أجل تحقيق أهداف وغايات رؤية الأردن 2025، نحتاج إلى معرفة مدى تحسّن حالة الفئات الأكثر ضعفًا؛ لذلك، تتطلّب المؤشرات استخدام البيانات المصنّفة للحصول على نظرة معمّقة حول توجّهات مختلف فئات المواطنين. ومن الممكن أن يشمل التصنيف تفصيل البيانات بحسب النوع الاجتماعي. فالبيانات المستندة إلى المعدّلات الوطنية قد تفوّت جميع الفرص المتاحة لتحديد التحديّات التي يجب معالجتها.

موازنة وزارة التربية والتعليم من منظور النوع الاجتماعي

موازنة وزارة التربية والتعليم والمخصّصات المرصودة للإناث وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019

الجدول (12): النفقات الإجمالية لوزارة التربية والتعليم مقابل المخصّصات المرصودة للإناث للسنوات 2017-2021 (بالدينار الأردني)

المؤشّر	النفقات الفعلية	النفقات المُعاد تقديرها	النفقات المُقدرة	القيم الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
النفقات الإجمالية لوزارة التربية والتعليم	868,491,596	905,414,000	980,393,000	1,010,053,000	1,028,255,000
الفارق في النفقات الإجمالية	----	36,922,404	74,979,000	29,660,000	18,202,000
نسبة تغير النفقات الإجمالية	----	%4.3	%8.3	%3.0	%1.8
تقدير المخصّصات المرصودة للإناث	502,366,000	524,772,000	567,515,000	584,490,000	593,859,000
الفارق في المخصّصات المرصودة للإناث	----	22,406,000	42,743,000	16,975,000	9,369,000
نسبة تغير المخصّصات المرصودة للإناث	----	%4.5	%8.1	%3.0	%1.6
نسبة المخصّصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية	%57.8	%58.0	%57.9	%57.9	%57.8

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

يوضح الجدول أعلاه نسبة المخصّصات المرصودة للإناث من إجمالي نفقات وزارة التربية والتعليم. ويساوي متوسط معدل نمو إجمالي النفقات كما ومتوسط معدل نمو المخصّصات المرصودة للإناث 4.3%. أمّا نسبة المخصّصات المرصودة للنساء من أصل النفقات الإجمالية، فلم تشهد أي تغيّر.

تقديرات المخصّصات المرصودة للإناث والموزّعة بحسب البرامج وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019

الجدول (13): تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة التربية والتعليم للفترة الممتدة بين العامَيْن 2017 و 2021 (بالدينار الأردني)

البرنامج	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج للعام 2019
الإدارة والخدمات المساندة	15,437,972	15,083,700	15,592,350	16,170,919	17,772,944	%30
نسبة التغير	---	%2.3-	%3.4	%3.7	%9.9	
التعليم المهني	13,348,883	13,458,555	13,861,885	13,808,885	15,015,695	%53
نسبة التغير	---	%0.8	%3.0	%0.4-	%8.7	
الأنشطة الاجتماعية والرياضية والتربوية	939,810	968,500	1,100,000	1,095,000	1,335,000	%50
نسبة التغير	---	%3.1	%13.6	%0.5-	%21.9	
التعليم لرياض الأطفال	3,562,545	3,389,850	4,301,100	4,405,590	4,578,120	%81
نسبة التغير	---	%4.8-	%26.9	%2.4	%3.9	
التعليم الأساسي	417,467,960	437,456,925	461,804,482	474,823,713	484,291,511	%61
نسبة التغير	---	%4.8	%5.6	%2.8	%2.0	
التعليم الثانوي	51,324,460	54,129,960	70,570,280	73,900,500	70,580,545	%53
نسبة التغير	---	%5.5	%30.4	%4.7	%4.5-	
محو الأمية وتعليم الكبار	284,163	285,000	285,000	285,000	285,000	%50
نسبة التغير	---	%0.3	%0.0	%0.0	%0.0	
المجموع	502,365,793	524,772,490	567,515,097	584,489,607	593,858,815	%58
نسبة التغير	---	%4.5	%8.1	%3.0	%1.6	

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

الشكل (5): نسبة المخصصات المرصودة للإناث والتعليم من نفقات البرامج في وزارة التربية والتعليم للعام 2019

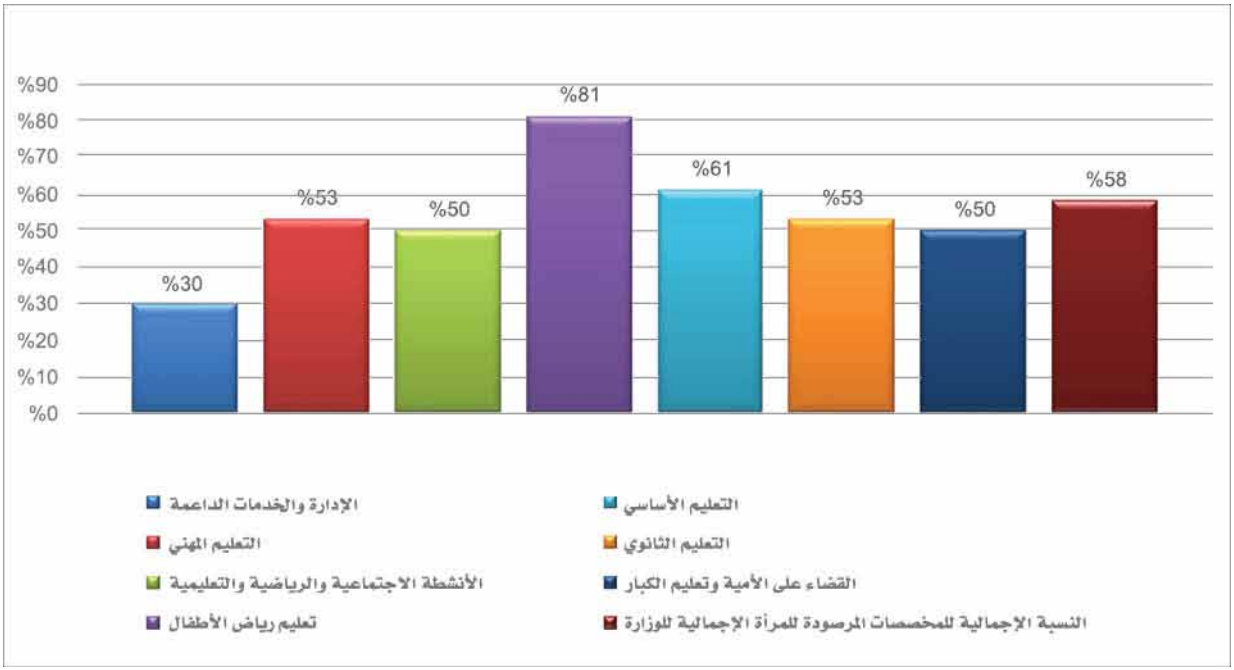

2.3.4 مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية

لا تزال الأردن حتى اليوم تحتلّ مرتبةً متدنية للغاية من حيث مشاركة النساء. ففي العام 2018، صنّف تقرير التنافسية العالمية الأردن في المرتبة 140/133، وهي إحدى المراتب الأدنى حول العالم. وتشمل المؤشرات الأخرى في التقرير عينه على سبيل المثال لا الحصر: حقوق العمال، حيث تحتل الأردن المرتبة 52 من أصل 140؛ وممارسات التوظيف والصرف من العمل (40 من أصل 140)، وغيرها. ولعلّ وجود الأردن في مستويات متوسطة في هذه المؤشرات دليل على تأثير الجهود المبذولة في هذه المجالات، مع العلم أنّ ذلك لا يعني القضاء على أوجه القصور في مجال العمل.

في العام 2006، حلّ الأردن في المرتبة 105 من أصل 115 في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين/المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة، مسجلًا معدل 0.442. أمّا في العام 2018، فاحتلّ الأردن المرتبة 144 من أصل 149، مسجلًا معدل0.375 . وينعكس الترتيب والتصنيف المتدنّيان للفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية في المشاركة الضعيفة للمرأة في سوق العمل؛ ما يشير بدوره إلى ضعف الأثر الذي تحدثه المبادرات والبرامج المنفذّة الرامية إلى تعزيز معدّلَيْ مشاركة المرأة وتوظيفها.

تركّز وزارة العمل الأردنية على عدد من المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في مشاريعها ومبادراتها، في محاولة لتحسين ترتيب الأردن من حيث معدّلَيْ مشاركة المرأة وتوظيفها. وتشمل هذه المؤشرات: معدّلات عمالة النساء وبطالتهن، ومعدّلات المشاركة الاقتصادية للنساء، ومؤشّرات المساواة في الأجور، وأخيرًا وليس آخرًا، مؤشر المرونة

في العمل. وقد سعت وزارة العمل، من خلال دائرة عمالة المرأة التابعة لها، إلى التوعية بشأن مختلف قوانين العمل وإلى تعزيز العمل على تحسينها، كما أنها تقدّم الدعم عن طريق التدريبات وبناء القدرات، وتعمل على توسيع شبكة دور الحضانة في مكان العمل، بهدف تحسين معدّلات عمالة النساء.[14]

ويشكّل ذلك مثالًا جيدًا عن معدّلات العمالة والمشاركة لدى النساء مقارنةً بالرجال، كما يوفّر تحليلًا للأسباب الكامنة وراء هذه الأرقام.

الجدول (14): الاستعراض الاقتصادي العام حول العمالة والبطالة / المشاركة في القوة العاملة 2010 - 2017

معدّل النشاط الاقتصادي / النوع الاجتماعي					
المؤشر	2010			2017	
	النوع الاجتماعي		الفجوة بين الجنسين	النوع الاجتماعي		الفجوة بين الجنسين
	رجال	نساء		رجال	نساء	
معدّل النشاط الاقتصادي (%) (للسكان فوق سنّ الـ15)	63.50	14.70	0.23	60.80	17.30	0.28
معدّل البطالة (%) (للسكان فوق سنّ الـ15)	10.40	21.70	2.10	14.70	31.20	2.12
معدّل البطالة بين الشباب (%)	23.80	46.80	1.97	31.70	37.30	1.18

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

كما هو مبيّنٌ في الجدول (14)، لا يزال معدّل البطالة في القوة العاملة أعلى بين النساء مقارنةً بالرجال. ففي العام 2010، سجّل معدّل البطالة بين النساء (21.7%)، في حين بلغ (10.4%) بين الرجال. وفي العام 2017، بقي معدل البطالة لدى النساء أعلى مقارنةً بالرجال، بحيث سجّلت بطالة النساء والرجال (31.2%) و(14.7%) تباعًا. ويُعتبر ذلك من أدنى مستويات المشاركة في القوة العاملة في العالم. وقد تُعزى الاتجاهات السابقة والحالية لفوارق البطالة بين الجنسين إلى عوامل مرتبطة بالأعراف الاجتماعية في المملكة، بحيث قد تثير مشاركة المرأة في سوق العمل الامتعاض في بعض مناطق المملكة، لا سيّما ضمن القطاع الخاص. غير أنّ المجتمع لا ينظر إلى المرأة المنخرطة في العمل في القطاع العام بالطريقة نفسها، إذ يُعتبر العمل في القطاع العام أقلّ خطورةً نظرًا لوجود أمنٍ

[14] التقرير السنوي لوزارة العمل، 2017.

وظيفي أفضل ومكانة الدولة عمومًا في العقد الاجتماعي.

ويشكّل النقل بدوره عاملًا مساهمًا آخر في ارتفاع بطالة النساء. فنظرًا إلى ضعف نظام النقل العام، يضطرّ بعض النساء إلى استخدام وسائل نقلٍ متعددة للوصول إلى الوظيفة، وهو ما يشكّل صعوبة بالنسبة إليهنّ، لا سيما في الأماكن النائية التي تعاني من نظام نقلٍ أكثر ترديًا. ويبرز كذلك عائقٌ ثالث أكثر صعوبةً يحدّ من مشاركة المرأة في القوّة العاملة، ألا وهو الانحياز في الاختيار في عمليّة التوظيف. فعلى الرغم من أنّ الإطار القانوني لا يميّز بين المرأة والرجل، إلّا أنّ الممارسات المعتمدة في سوق العمل تميّز بينهما. فيفضّل بعض أصحاب العمل عدم توظيف النساء المتزوجات، في حين يفضّل آخرون توظيف الرجال بكلّ بساطة، ما يفاقم مشكلة غياب المرأة عن سوق العمل ويساهم في إضعاف مستويات مشاركتها.

ولا يخفى على أحد أن القطاع الخاص في الأردن يضمّ مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تستحوذ على الحيّز الأكبر من الاقتصاد الأردني.[15] وعليه، فإذا كانت المؤسسة توظّف أكثر من (20) امرأة، يتوجّب على المؤسسة إنشاء حضانة للأطفال.[16] وقد يساهم ذلك في دفع المؤسسات إلى تفضيل الرجال على النساء في عملية الاختيار والتوظيف. ولدى النظر إلى مسألة دور الحضانة بشكل أدقّ، يتبيّن أنّ هذه الأخيرة قد تشكّل عائقًا إضافيًا أمام عمالة المرأة، إذ تحتاج معظم النساء إلى دور الحضانة لأطفالهن، علمًا أنّ الكثير من أماكن العمل لا توفّر دور حضانة.

الجدول (15): استحداث الوظائف/القطاع 2010 – 2015

الوظائف المستحدثة للأشخاص (فوق سنّ الـ 15)				
السنوات/	2010		2015	
المؤشر	رجال	نساء	رجال	نساء
الوظائف المستحدثة	39,335.4	23,477.2	18,613.9	2,794.0
القطاع العام	12,432.4	5,969.6	17,183.0	9,720.5
القطاع الخاص	26,405.9	17,177.5	-285.2	283.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

يعرض الجدول (15) عدد الوظائف المستحدثة في القطاعين العام والخاص، كما يورد مقارنةً بين العامين 2010 و2015 (إذ لم تتوفّر البيانات من دائرة الإحصاءات العامة بالصيغة نفسها). ويظهر جليًا انخفاض عدد

[15] «الأردن 2025»، ص.59، http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report Details/ArticleId/247/smid/420/ArticleCategory/58/Jordan-2025

[16] البند (72)، قانون العمل، وزارة العمل.

الوظائف المستحدثة، بحيث وصل العدد الإجمالي للوظائف المستحدثة للنساء والرجال إلى (628126.6) وظيفة في العام 2010، مقارنةً بعدد إجمالي بلغ (21407.9) في العام 2015 [17]،ويُعزى ذلك إلى النمو الاقتصادي المتباطئ، مصحوبًا بأزمة اللاّجئين السوريين التي ألقت بثقلها على سوق العمل وقدرة المواطنين الأردنيين على الالتحاق بالوظائف. وإذا ما نظرنا إلى هذه الأرقام عن كثب، آخذين في الاعتبار مسألة النوع الاجتماعي، لوجدنا أنّ معدّل استحداث الوظائف للنساء لا يزال أكثر انخفاضًا من معدّل استحداث الوظائف للرجال، على الرغم من أنّ الجنسين يواجهان مشكلاتٍ عدّة من حيث العدد الإجمالي للوظائف المستحدثة.

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لقانون الموازنة العامة الخاصة بالعام المالي 2019 – وزارة العمل.

يحلّل الجدول أدناه مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي الخاصة بالأهداف الاستراتيجية لوزارة العمل ومدى انسجام المؤشرات مع أهداف رؤية الأردن 2025، والأهداف القطاعية في رؤية الأردن 2025، والأهداف الاستراتيجية للوزارة.

الجدول (16): مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لأهداف وزارة العمل الاستراتيجية

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي	قيمة السنة الأساس 2017	القيمة المستهدفة 2019	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الملاحظات
عدد اختبارات مزاولة المهنة التي يتم تنفيذه للبرامج المعتمدة	2721	1800	تحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	خفض معدّلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية. الهدف الفرعي: زيادة عدد الموظّفين الأردنيين في العمل المهني والتقني	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي، ما من مبادرة واضحة أو مشروع واضح
معدّل البطالة بين الذكور	%13.3	%14.7	زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	خفض معدّلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية. الهدف الفرعي: تشجيع العمل الحر وتعزيزه في المؤسسات الصغيرة وريادة الأعمال	البرنامج المرتبط بالمؤشر «برنامج التدريب والتشغيل»
معدّل البطالة بين الإناث	%24.1	%31.2	زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	خفض معدّلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية. الهدف الفرعي: تشجيع العمل الحر وتعزيزه في المؤسسات الصغيرة وريادة الأعمال	البرنامج المرتبط بالمؤشر «برنامج التدريب والتشغيل»

[17] دائرة الإحصاءات العامة، www.dos.gov.jo

نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة	%13.2	%17.3	زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين. الهدف الفرعي: رفع معدّل المشاركة الاقتصادية	ما من مبادرة واضحة، لكنّه يعكس الأهداف الاستراتيجية والوطنية (التدخلات المترابطة على المستوى الوطني)
تقييم الأردن بالفجوة الجندرية في مجال التمكين الاقتصادي	%38.1	%47.9	زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين. الهدف الفرعي: رفع معدّل المشاركة الاقتصادية	ما من مبادرة واضحة، لكنّه يعكس الأهداف الاستراتيجية والوطنية (التدخلات المترابطة على المستوى الوطني)
نسبة العمالة الوافدة المرخصة إلى إجمالي العاملين في سوق العمل	%20.6	%18.3	زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين. الهدف الفرعي: تفعيل سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز عمليات التفتيش	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي مؤشر موصى به لإضافة "نسبة العمالة الأجنبية غير المرخصة في سوق العمل" البرنامج المرتبط بالمؤشر "برنامج تنظيم سوق العمل"
عدد المخالفات لعمالة الأطفال التي تم رصدها من خلال الزيارات التفتيشية	1210	400	خفض عدد المخالفات في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين. الهدف الفرعي: تفعيل سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز عمليات التفتيش	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي، البرنامج المرتبط بالمؤشر «برنامج تنظيم سوق العمل»

يحلّل الجدول أدناه مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي الخاصة لبرامج وزارة العمل ومدى انسجام المؤشرات مع أهداف رؤية الأردن 2025، والأهداف القطاعية في رؤية الأردن 2025، والأهداف الاستراتيجية للوزارة وهدف البرنامج.

الجدول (17): مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لبرامج وزارة العمل

مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الموازنة	قيمة السنة الأساس 2016	القيمة المستهدفة 2019	البرنامج المتعلّق بالمؤشّر	أهداف البرنامج	المشروع المتعلّق بالبرنامج	الهدف الاستراتيجي المتعلّق بالمؤشّر	الأهداف ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	الأهداف القطاعية ذات الصلة في رؤية الأردن 2025	ملاحظات
نسبة رضا الموظفين	%71	%78	برنامج الإدارة والخدمات المساندة	رفع كفاءة وزارة العمل وموظفيها وتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين	مشروع تعزيز القدرات المؤسسية	تحسين الخدمات المؤسسية	تحسين مستوى الخدمات المقدّمة إلى المواطنين والعدالة في توزيعها	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
نسبة الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية إلى إجمالي عدد الموظفين	45%	%60	برنامج الإدارة والخدمات المساندة	رفع كفاءة وزارة العمل وموظفيها وتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين	مشروع تعزيز القدرات المؤسسية	تحسين الخدمات المؤسسية	تحسين مستوى الخدمات المقدّمة إلى المواطنين والعدالة في توزيعها	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
عدد الاطفال الذين تم تدريبهم وتأهيلهم بعد سحبهم من سوق العمل	1200	1000	برنامج تنظيم سوق العمل	تعزيز الالتزام بالتشريعات المنظمة لسوق العمل	الحدّ من عمالة الأطفال	خفض عدد المخالفات في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين الهدف الفرعي: تفعيل سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز عمليات التفتيش	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي
عدد اختبارات مزاولة المهنة للعمال الممارسين وفقًا للاتفاقية الموقّعة مع مؤسسة التدريب المهني	4295	3800	برنامج تنظيم سوق العمل	تعزيز الالتزام بالتشريعات المنظمة لسوق العمل	انشاء وتمكين مركز الاعتماد وضبط الجودة	تحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	خفض معدّلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية الهدف الفرعي: زيادة عدد الموظّفين الأردنيين في العمل المهني والتقني	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

عدد النساء في المناطق النائية الملتحقات ببرنامج الفروع الإنتاجية (التدريب على رأس العمل)	**791**	**1500**	برنامج التدريب والتشغيل	توسيع مظلة خدمات التدريب والتشغيل للأردنيين	توفير خدمات التدريب والتشغيل للأردنيين	زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين الهدف الفرعي: رفع معدّل المشاركة الاقتصادية	
نسبة العاملين الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين	**%20.1**	**%24**	برنامج التدريب والتشغيل	توسيع مظلة خدمات التدريب والتشغيل للأردنيين		زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة الاقتصادية للجنسين الهدف الفرعي: تنشيط سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز عمليات التفتيش	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي، ما من مبادرة واضحة أو مشروع واضح
عدد قضايا الإتجار بالبشر التي قامت الوزارة بالتبليغ عنها لمديرية الأمن العام	**30**	**30**	برنامج بيئة العمل اللائق	الحفاظ على حقوق العمال	وحدة مكافحة الإتجار بالبشر	الحدّ من النزاعات العمالية الجماعية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين (كما ورد في قانون الموازنة) تعزيز نظام التفتيش والسلامة والصحة المهنية لمنع أي تجاوزات في سوق العمل (كما ورد في الخطة لاستراتيجية)	خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعّال	المساهمة في رفع معدّلات المشاركة للجنسين الهدف الفرعي: تنشيط سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز عمليات التفتيش	الحاجة إلى استخدام البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي

يتمثل الهدف المتعلّق بالعمالة في رؤية الأردن 2025 في « تحسين مستوى الخدمات المقدّمة إلى المواطنين والعدالة في توزيعها». وسعيًا لتحقيق هذا الهدف الحيوي، يجري اعتماد مؤشرات محدّدة لمتابعة التنفيذ. في الحقيقة، استخدمت معظم المؤشرات بيانات وطنية لتقييم تقدّم رؤية الأردن على المستوى القطري. ولكن من أجل تحقيق أهداف وغايات رؤية الأردن 2025، نحتاج إلى معرفة مدى تحسّن حالة الفئات الأكثر ضعفًا؛ لذلك، تتطلّب المؤشرات استخدام البيانات المصنّفة للحصول على نظرة معمّقة حول توجّهات مختلف فئات المواطنين. ومن الممكن أن يشمل التصنيف تفصيل البيانات بحسب النوع الاجتماعي. فالبيانات المستندة إلى المعدّلات الوطنية قد تفوّت جميع الفرص المتاحة لتحديد التحديّات التي يجب معالجتها.

موازنة وزارة العمل من منظور النوع الاجتماعي

تتوقّع وزارة العمل أن تنفق 7.4 مليون دينار أردني لتحسين وضع المرأة في سوق العمل. وسيدعم هذا الإنفاق تنظيم سوق العمل وبرامج التدريب والتوظيف. وتشمل أهداف الوزارة الاستراتيجية تحسين الفجوة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي وخفض معدّل البطالة بين النساء وزيادة عدد النساء في المناطق النائية الملتحقات ببرامج التدريب الوظيفي.

موازنة وزارة العمل والمخصّصات المرصودة للإناث وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019.

الجدول (18): النفقات الإجمالية لوزارة العمل مقارنة بالمخصصات المرصودة للإناث للأعوام 2017 – 2021 (بالدينار الأردني)

المؤشر	النفقات الفعلية	النفقات المُعاد تقديرها	النفقات المُقدرة	القيم الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
النفقات الإجمالية لوزارة العمل	18,805,659	21,060,000	18,862,000	24,427,000	25,748,000
الفارق في النفقات الإجمالية	----	2,254,341	-2,198,000	5,565,000	1,321,000
نسبة تغيّر النفقات الإجمالية	----	%12.0	%-10.4	%29.5	%5.4
تقدير المخصصات المرصودة للإناث	6,042,000	6,904,000	7,426,000	10,180,000	10,717,000
الفارق في المخصصات المرصودة للإناث	----	862,000	522,000	2,754,000	537,000
نسبة تغيّر المخصصات المرصودة للإناث	----	%14.3	%7.6	%37.1	%5.3
نسبة المخصصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية	%32.1	%32.8	%39.4	%41.7	%41.6

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/الأردن.

يظهر الجدول نسبة المخصصات المرصودة للإناث من أصل النفقات الإجمالية لوزارة العمل. يبلغ متوسط معدّل النمو للنفقات الإجمالية9.1% في حين يبلغ متوسّط معدّل نمو المخصصات المرصودة للإناث 16%. هذا وقد شهدت حصّة المخصصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية ارتفاعًا ملحوظًا من 32.1% في العام 2017 إلى 41.6% في العام 2021.

تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزعة بحسب البرامج، وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019

الجدول (19): النفقات الإجمالية لوزارة العمل مقارنة بالمخصصات المرصودة للإناث للأعوام 2017 – 2021 (بالدينار الأردني)

البرنامج	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرنامج للعام 2019
الإدارة والخدمات المساندة	4,368,482	4,388,340	1,109,000	1,313,070	1,530,540	%33
نسبة التغير	----	%0.5	%-74.7	%18.4	%16.6	
تنظيم سوق العمل	760,051	895,620	1,007,000	925,100	929,500	%22
نسبة التغير	----	%17.8	%12.4	%-8.1	%0.5	
التدريب والتشغيل	913,028	1,620,450	5,310,130	7,941,920	8,256,500	%49
نسبة التغير	----	%77.5	%227.7	%49.6	%4.0	
المجموع	6,041,561	6,904,410	7,426,130	10,180,090	10,716,540	%40
نسبة التغير	----	%14.3	%7.6	%37.1	%5.3	

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

الشكل (6): نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج في وزارة العمل للعام 2019

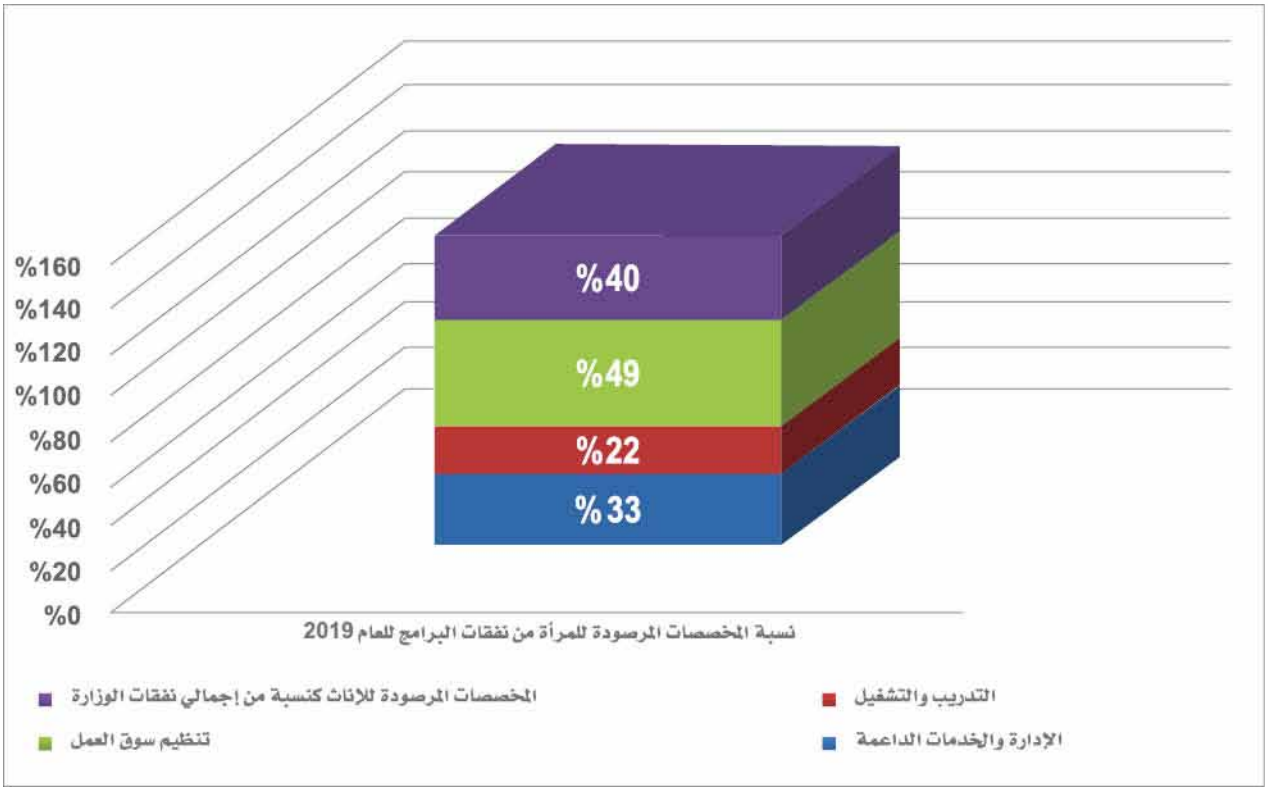

2.3.5 الوظائف الحكومية من منظور النوع الاجتماعي

يشكّل ديوان الخدمة المدنية الهيئة المعنية بالتوظيفات في القطاع العام. ويضمّ الديوان عددًا كبيرًا من المواطنين الأردنيين المسجلين بهدف الحصول على وظيفةٍ في القطاع العام. أمّا الطلب السنوي من مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، فيتمّ عن طريق استمارةٍ يُسجّل فيها العدد المطلوب من الموظفين لكلّ عام. ولا تأتي هذه الاستمارة على ذكر النوع الاجتماعي، بل تركز فقط على العدد المطلوب من الموظفين والمؤهلات المطلوبة، إلى جانب الفئة الوظيفية. وتجدر الإشارة إلى أنّه غالبًا ما يحبّذ الأشخاص (لا سيّما النساء) الحصول على وظيفةٍ في القطاع العام، نظرًا لاستقرار العمل فيه وساعات العمل القصيرة وتوفّر النقل. وقد يوحي ذلك بأنّ تأمين بيئة عملٍ مماثلة لتلك السائدة في وظائف القطاع العام قد يحفّز مشاركة النساء ويساهم في ارتفاع معدّلات توظيفهن. وتشير الأرقام في الجدول أدناه إلى نسبةٍ مرتفعة لعمالة النساء، كما وقد توحي بغياب الفجوةٍ بين الجنسين في التوظيف في القطاع الخاص. غير أنّ ذلك لا ينطبق على الوظائف الرفيعة المستوى، حيث ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى مشاركة المرأة في هذه الوظائف.

الجدول (20): عدد الموظفين الحكوميين (2017)

فئة الوظائف	رجال	نساء	المجموع
الإدارة العامة	40,451	57,937	98,388
التعليم	11,776	14,150	25,926
الطب	6,717	2,540	9,257
الهندسة	6,558	3,441	9,999
المال والتجارة	5,510	3,818	9,328
غير ذلك	10,875	7,353	18,228
المجموع	81,887	89,239	171,126

تقرير ديوان الخدمة المدنية للعام 2017.[18]

مخصصات تعويضات العاملين(الخدمات المدنية) للأعوام 2017 – 2021 وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019.

الجدول (21): مخصصات تعويضات العاملين(الخدمات المدنية) للأعوام 2017 - 2021(بالدينار الأردني)

المؤشر	الفعلية	المعاد تقديرها	المقدرة	الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
مخصصات تعويضات العاملين الإجمالية للموظفين	1,385,489,301	1,424,602,000	1,602,070,000	1,625,015,000	1,648,142,000
احتساب المبلغ المتغيّر من المخصصات الإجمالية للموظفين	----	39,112,699	177,468,000	22,945,000	23,127,000
احتساب نسبة التغيّر في المخصصات الإجمالية للموظفين	----	%2.8	%12.5	%1.4	%1.4
مخصصات تعويضات العاملين (إناث)	670,905,000	692,566,000	738,503,000	749,311,000	760,065,000
احتساب المبلغ المتغيّر من مخصصات تعويضات العاملين (إناث)	----	21,661,000	45,937,000	10,808,000	10,754,000
احتساب نسبة التغيّر في مخصصات تعويضات العاملين (إناث)	----	%3.2	%6.6	%1.5	%1.4
نسبة مخصصات تعويضات العاملين (إناث) من التعويضات الإجمالية للموظفين	%48.4	%48.6	%46.1	%46.1	%46.1

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

[18] http://www.csb.gov.jo/web/index.php?option=com_k2&view=item&id=164:2017-10-31-09-50-15&Itemid=402&lang=ar

الشكل (7): نسبة مخصصات تعويضات العاملين (إناث) من المخصصات الإجمالية للموظفين للأعوام 2017 - 2021

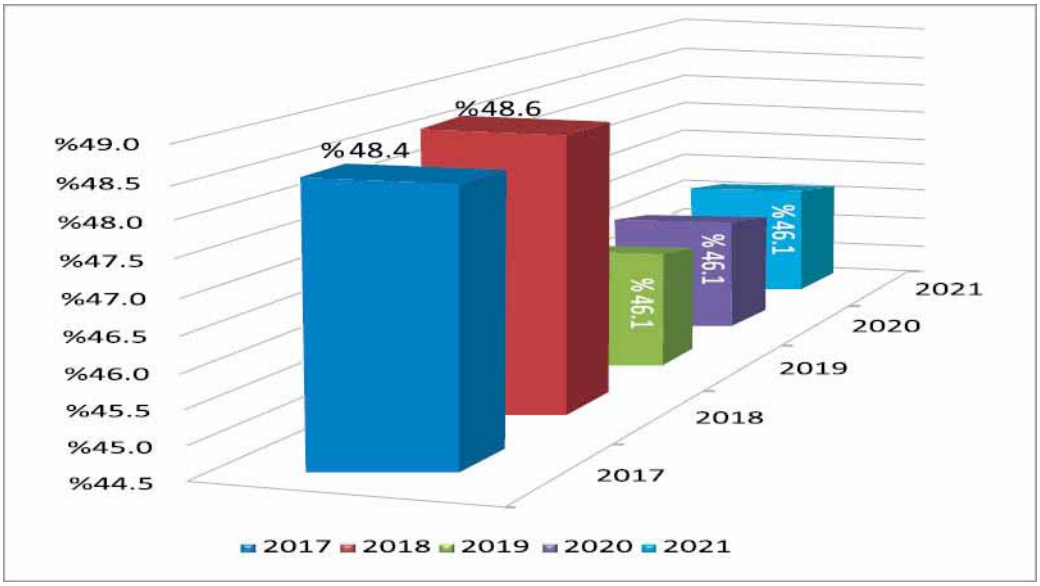

2.3.6 مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بالمشاركة السياسية

تسعى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين عن طريق عدد من المبادرات. وتركّز رؤية الأردن 2025 على مشاركة المرأة في مختلف الجوانب الاجتماعية، وذلك عبر حثّ القادة ذوي النفوذ في القطاع الخاص على تبني البرامج التي تعزّز مشاركة النساء. كذلك، تمّ التركيز على صياغة الأحكام المرتبطة بمكافحة جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، عبر تعديل القوانين التي تشرّع وتعزّز التمييز ضد المرأة، على أن تتم هيكلة هذه العملية بناءً على قائمةٍ بالمطالب تقدّمها حركة النساء البرلمانيات.

وتعتزم وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إنفاق مبلغ وقدره (1.11) مليار دينار أردني خلال العام 2019 لصالح النساء في الأردن، وسيتم رصد (468) مليون ديناراً من هذا المبلغ للإدارة والخدمات المساندة، و(644) مليون دينار للتنمية السياسية والشؤون البرلمانية. ويشمل الهدف المُعلَن للوزارة زيادة رضا الموظفين، من نساءٍ ورجال، ورفع عدد الموظفين الخاضعين للتدريب وبرامج تعزيز الكفاءة، وتحسين دليل الرصد المالي والإداري ودليل رصد الأداء.[19]

هذا وتنطوي الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2025 –2026[20]) بدورها على مجموعة من الأهداف المرتبطة بالحقوق والتي تعزّز العدل بين الجنسين. ويقضي الهدف من ذلك بحماية حقوق المرأة في المشاركة السياسية في المجتمع، إلى جانب قدرتها على الترشّح والانتخاب في نظام الاقتراع، سواء في خلال الانتخابات البرلمانية أو البلدية المحلية.

[19] http://www.gbd.gov.jo/GBD/en/Budget/Ministries/general-budget-law-2019
[20] http://jordanembassy.or.id/_2file_obj/pdf/Comprehensive-National-Plan-for-Human-Rights.pdf

وقد شدّدت أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 من جهتها على الحاجة إلى نشر المعرفة بشأن حقوق الإنسان وجميع الصكوك ذات الصلة بالقانون الدولي على الصعيد العالمي. كذلك، نصّت أهداف التنمية المستدامة على أنّه يتعيّن على جميع الدول، بما يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة، أن تنشر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمجتمع بشكلٍ فاعل، والامتناع عن التمييز على أساس العرق واللون والجنس واللغة والدين والآراء السياسية. هذا ويستوجب الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات» ومن شأن ذلك أن يمهّد الطريق للنساء من خلال توفير التعليم والرعاية الطبية والعمالة اللائقة والتمثيل العادل في العمليات السياسية والاقتصادية، فتقوم عمليّة اتخاذ القرار بتحفيز الاستدامة الاقتصادية وتعود بالمنفعة على المجتمع البشري بكامله.

إلا أنّ الأرقام تأخذ منحىً مختلفًا عند دراسة مستوى التمكين السياسي. فتحتلّ الأردن المرتبة (129) من أصل (149) في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين/أبعاد التمكين السياسي. كما وسجّل الأردن تصنيفًا متدنيًا للغاية وصل إلى (0.075) وجاء دون المعدّل العالمي البالغ (0.223) في العام 2018. أمّا من حيث المشاركة السياسية، فتبدو الأرقام أفضل بقليل، حيث احتلّ الأردن المرتبة (109) من حيث عدد النساء في البرلمان، مع أن تصنيفها بلغ (0.182) وجاء دون المعدّل العالمي البالغ (0.284). كما وحلّ الأردن في المرتبة (124) من حيث وجود المرأة في المناصب الوزارية، مسجلة (0.077) في مؤشر التكافؤ بين الجنسين، حيث بلغ المعدل العالمي (0.284).[21] وتشير هذه الترتيبات المتدنية في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين إلى أنّ مساعي الأردن الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة السياسية للمرأة لا تزال تتطلب المزيد من الجهود والعمل.

أمّا على صعيد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فتنصّ المادة (7)[22] منها على أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ و(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛ و(ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد». وتشدّد المادة (8)[23] من الاتفاقية بدورها على أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية».

هذا وبلغ عدد الموظفين من النساء في الوزارة في خلال العام 2017 (48) موظفةً من أصل (93) موظفًا بشكلٍ عام[24]. وعلى الرغم من أهمية الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، لا تشمل استراتيجية وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أي مؤشرات. كما لا تنطوي المؤشرات ضمن ميزانية الوزارة على أيّ مؤشرات قائمة على النوع الاجتماعي.

[21] http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf
[22] https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw27/tun3-4.pd
[23] المرجع نفسه.
[24] التقرير التحليلي السنوي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، (5).

الجدول (22): المناصب المشغولة وفقًا للنوع الاجتماعي

المؤشر/السنوات	2010		2017	
	رجال	نساء	رجال	نساء
الحكومة	90.3	9.7	80.8	19.2
السلك الدبلوماسي	82.3	17.7	79.7	20.3
السفراء	92.7	7.3	89.7	10.3
مجلس الأعيان	85	15	84.7	15.3
مجلس النواب	89.2	10.8	84.6	15.4
المجالس المحلية	75.2	24.8	72.2	27.8
الاتحادات العمالية	78	22	79	21
مجالس النقابات المهنية	95.1	4.9	91.9	8.1
النقابات المهنية	66.7	33.3	65.9	34.1
الأحزاب السياسية	70.9	29.1	65	35.5
غرف الصناعة	91.5	8.5	91.3	8.7
غرف التجارة	98.7	1.3	99.4	0.6

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/الأردن، www.dos.gov.jo

موازنة وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية من منظور النوع الاجتماعي

موازنة وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والمخصصات المرصودة للإناث وفقًا لقانون الموازنة العام للسنة المالية 2019.

الجدول (23): النفقات الإجمالية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مقارنة بالمخصصات المرصودة للإناث للأعوام 2017 – 2021 (بالدينار الأردني)

المؤشر	النفقات الفعلية	النفقات المُعاد تقديرها	النفقات المُقدرة	القيم الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
النفقات الإجمالية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	3,161,620	3,487,000	3,371,000	3,637,000	3,652,000
الفارق في النفقات الإجمالية	----	325,380	-116,000	266,000	15,000

المؤشر	النفقات الفعلية	النفقات المُعاد تقديرها	النفقات المُقدرة	القيم الدلالية	
	2017	2018	2019	2020	2021
تقدير المخصصات المرصودة للإناث	1,075,000	1,186,000	1,112,000	1,201,000	1,206,000
الفارق في المخصصات المرصودة للإناث	----	111,000	-74,000	89,000	5,000
نسبة تغيّر المخصصات المرصودة للإناث	----	%10.3	%-6.2	%8.0	%0.4
نسبة المخصصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية	%34.0	%34.1	%33.0	%33.2	%33.2

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

يعرض الجدول نسبة المخصصات المرصودة للإناث من أصل النفقات الإجمالية لوزارة الشؤون الاقتصادية والسياسية. وقد بلغ متوسط معدّل نمو النفقات الإجمالية 3.8% في حين بلغ متوسط معدّل نمو المخصصات المرصودة للإناث 3.1%. هذا وتراجعت حصة المخصصات المرصودة للإناث من النفقات الإجمالية من 34% في العام 2017 إلى 33.2% في العام 2021.

المخصصات المقدرة المرصودة للإناث والموزعة بحسب المشاريع، وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019.

الجدول (24): تقدير المخصصات المرصودة للإناث الموزّعة بحسب البرامج في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية للفترة 2017 – 2021 (بالدينار الأردني)

البرنامج	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج للعام 2019
الإدارة والخدمات المساندة	413,191	420,000	468,000	471,000	473,000	%33
نسبة التغير	---	%1.6	%11.4	%0.6	%0.4	

البرنامج	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج للعام 2019
التنمية السياسية والشؤون البرلمانية	661,760	766,000	644,000	730,000	733,000	%33
نسبة التغير	---	%15.8	%-15.9	%13.4	%0.4	
المجموع	1,074,951	1,186,000	1,112,000	1,201,000	1,206,000	%33
نسبة التغير	---	%10.3	%-6.2	%8.0	%0.4	

المصدر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019/ الأردن.

الشكل (8): نسبة المخصصات المرصودة للإناث من نفقات البرامج في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية للعام 2019

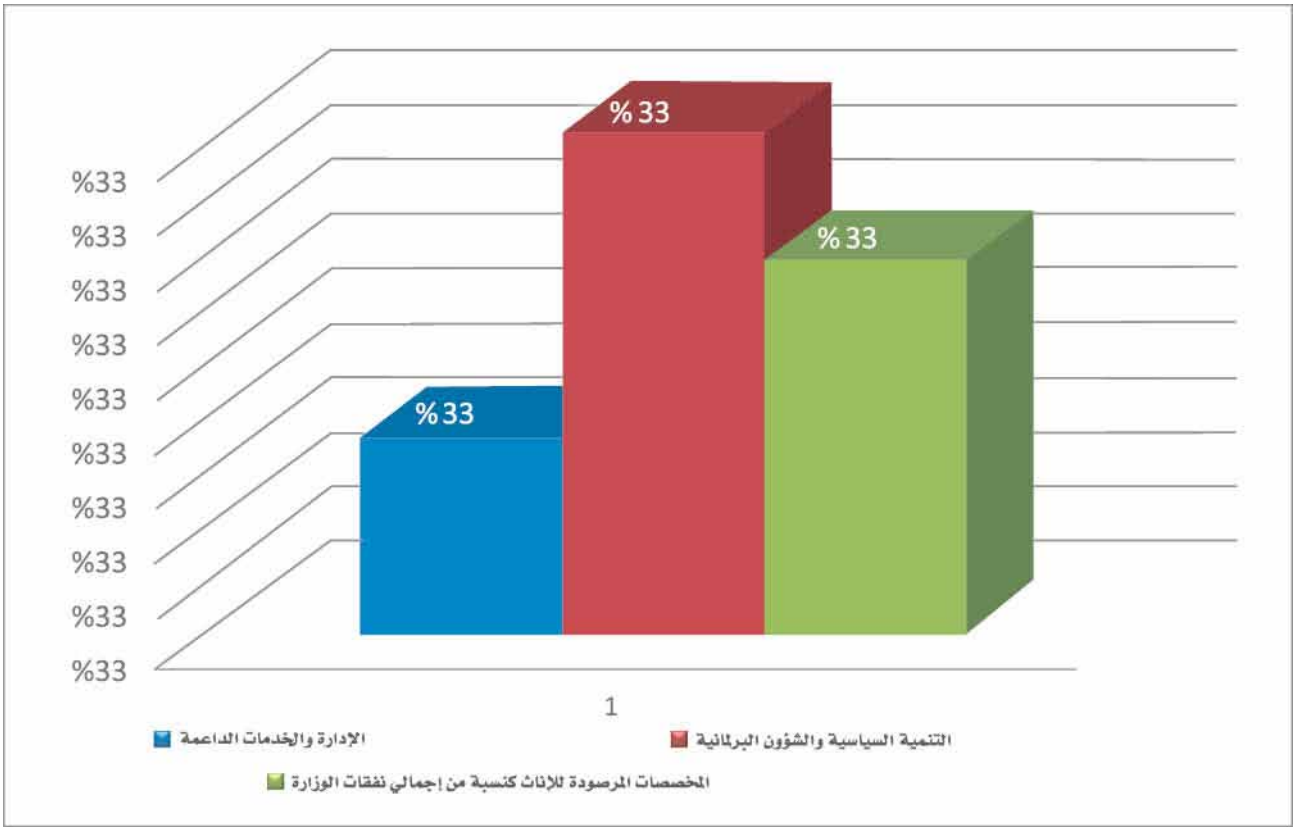

3. الموازنة العامّة والموازنة المستجيبة للنـوع الاجتماعـي في الأردن

3.1 الموازنة العامّة في الأردن

عادة ما تتطلّب عملية إعداد الموازنة العامّة في الأردن جهدًا تعاونيًا بين مختلف الأطراف المعنية والجهات الفاعلة في عملية وضع السياسات. فيُعدّ قانون الموازنة العامّة السنوي بالتعاون مع الوزارات المختصّة والوحدات الحكومية. وتُقسم الموازنة إلى نفقات رأسمالية ونفقات جارية، حيث أنّ النفقات الجارية تشكّل حوالى 86.5% من النفقات العامّة. يستعرض الشكل (9) أدناه مراحل الموازنة، ولكنّها ستُوضّح بشكل مفصّل، مع مراعاة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، لاحقًا في هذا القسم من الورقة.

الشكل (9): عملية إعداد الموازنة العامّة

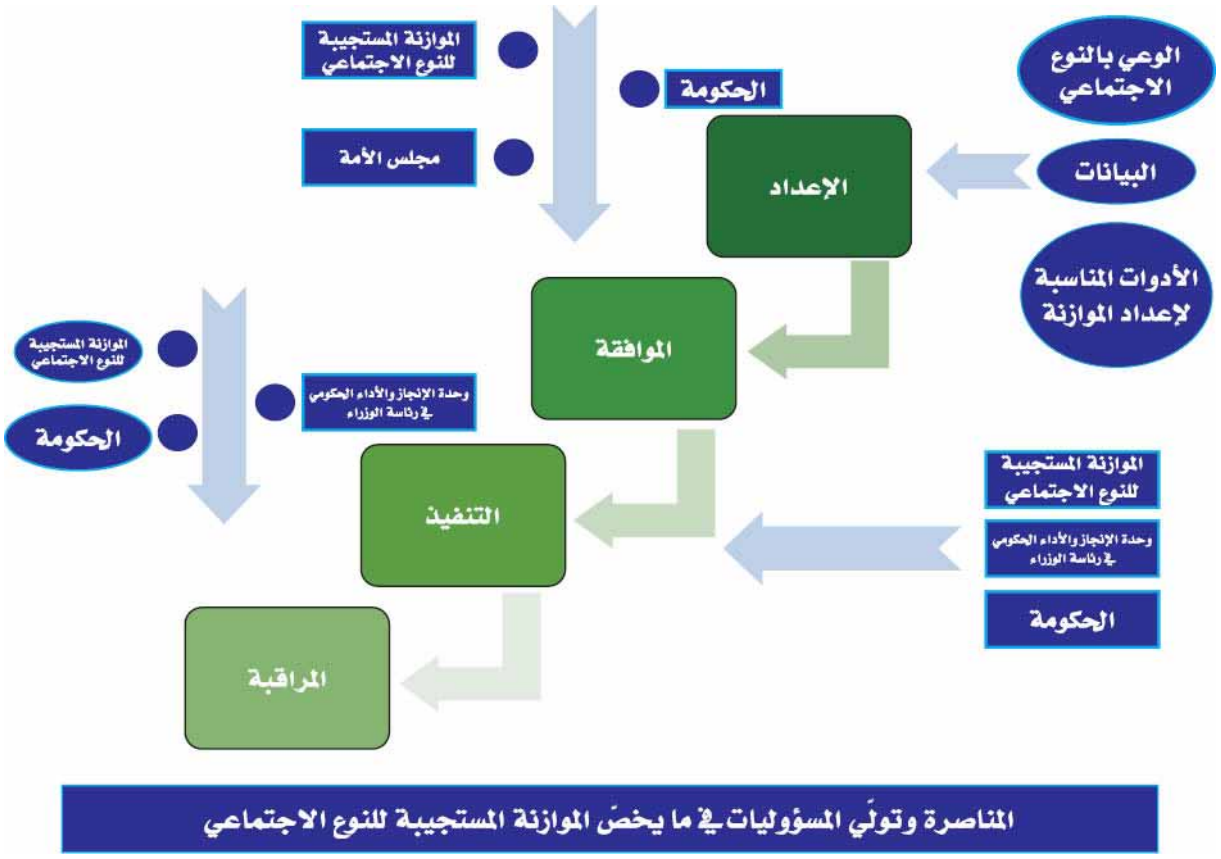

على سبيل المثال، ازداد البند المتعلّق بتعويض العمّال (الرواتب والأجور والمكافآت) من (3377.1) مليون دينار أردني في 2015 إلى (4043.4) مليون دينار أردني في العام 2019، وهي زيادة بنسبة (19.7%)، وتمثّل (51.1%) من إجمالي النفقات الجارية. ويعني ذلك أنّ الرواتب والأجور والمكافآت تمثّل نصف النفقات الحكومية الجارية.

لدى التعمّق أكثر في قانون الموازنة العامّة للسنة المالية 2019، تجدر الإشارة إلى أنّ عمليّة صياغة القانون اتّخذت الأولويات الوطنية كأساس لها؛ وتشمل هذه الأولويّات تحسين فرص النمو الاقتصادي وتخفيض الدين العام وترجمة ذلك في خطط ومبادرات محدّدة. وقد استندت هذه العمليّة إلى خطّة الحكومة وخطط التنمية في المحافظات، بهدف تحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتعزيز التنمية على مستوى المحافظات. يُقدَّر النمو الاقتصادي لعام 2019 بنسبة 2.3%، ما يعكس حاجة ماسّة إلى تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية واستخدام الموارد المختلفة بشكل أفضل. فعند تحليل البنود التي تندرج ضمن مذكرة الموازنة وقانون الموازنة، يُلاحظ وجود تركيز على عدد من المسائل التي يمكن أن تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق المساواة وفي توفير فرص أفضل للنساء. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- توسيع نطاق برنامج الضمان الاجتماعي ليشمل عددًا أكبر من الأسر المعيشية التي تستحقّ الحصول على الرعاية. يتمّ ذلك عن طريق توسيع نطاق التغطية لصندوق المعونة الوطنية. وقد راجع صندوق المعونة الوطنية آلية الاستهداف الخاصّة به بهدف إدماج الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، على الرغم من التصنيف الذي يعتمده ديوان الخدمة المدنية للأسر المعيشية. تشمل المعايير وآلية الاستهداف المرأة المطلّقة، والأرملة، والمرأة التي يكون زوجها في السجن، والمرأة التي يكون زوجها مريضًا، إلخ. فيوفّر ذلك الدعم مباشرة للنساء ضمن نظام الرعاية.

- الاستمرارية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، اللّتين تهدفان إلى تمكين المرأة في كافة جوانب الحياة.

- توسيع نطاق العمل في ما يتعلّق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، التي من شأنها أن ترفع المستوى التعليمي، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني. ويُعدّ ذلك فرصة لتعزيز مشاركة المرأة في برامج التدريب المهني والتقني، ما قد يعزّز بدوره فرص التوظيف للمرأة، على أن يتمّ ذلك بشكل يتماشى مع المجالات الرائجة في القطاع الخاص والتي تتلقى التمويل المتناهي الصغر. وسيركّز ذلك أيضًا على تعزيز التعليم بشكل عام، مع ضمان تحقيق ترابط أفضل مع احتياجات القطاع الخاصّ، كما من شأنه أن يدعم ويعزّز مشاركة المرأة وفرص توظيفها.

- الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي، والتأكّد من أنّه يراعي الأبعاد الاجتماعية والأثر على المواطنين. يمكن أن يشمل ذلك مجموعة واسعة من المجالات والقطاعات، ولكن عند النظر في البعد الاجتماعي والأثر على المواطنين، يجب الأخذ بعين الاعتبار عامل النوع الاجتماعي. ويشكّل ذلك بدوره فرصة لتعزيز المساواة.

- توجيه الأثر المالي لقانون الضرائب الذي تمّ إصلاحه وتحسين كفاءة جمع الضرائب، بما في ذلك تعزيز القانون ليغطي الذكور والإناث بشكل متساوٍ. على سبيل المثال، من الواضح أنّ قانون الضرائب الصادر في العام 2018 يأخذ في الاعتبار تحسين قدرة المرأة المتزوّجة على تقديم الإقرارات الضريبيّة بنفسها وليس عبر نظام مشترك لتقديم الإقرارات الضريبية. وعليه، يجب أن تراعي كافّة الإصلاحات النوع الاجتماعي وأن تتبع هذا النموذج في تنفيذ قانون الضرائب الصادر عام 2019.

- التركيز على تعزيز اللامركزية والعمل على معالجة التحدّيات، ما يسمح بتمكين المجتمعات بشكل أكبر وزيادة نسبة المشاركة. ويعني ذلك مشاركة أكبر للنساء على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تعزيز الاستثمارات وفرص الاستثمار في الأردن، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز فرص التوظيف للرجال والنساء على حدّ سواء.
- تعزيز الجهود لدعم الأردن، عن طريق مشاريع مختلفة تهدف إلى زيادة مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز المنتجات والخدمات المقدّمة. يمكن لذلك أن يعزّز فرص العمل للنساء وأن يزيد من فرص قيامهنّ بمشاريع الإنتاج المنزلي أيضًا.
- تحسين وتعزيز النقل العام، حيث يمكن لذلك أن يؤثّر مباشرة على مشاركة النساء في سوق العمل وأن يشجّعهن على ذلك. من المعروف أنّ عدم توفّر وسائل النقل العام الكافية والمناسبة هو عائق أمام التوظيف.

2.3 الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن

في ما يتعلّق بدعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، تشمل الأدوات الأكثر استعمالًا لأغراض التحليل «النفقات العامة المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي»، وهي وسيلة تهدف إلى مقارنة النفقات العامّة ضمن مشروع معيّن من أجل ترشيد البيانات عبر إيضاح كيفية توزيع النفقات بين الذكور والإناث، بالإضافة إلى أداة «بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي»، التي تهدف إلى تحديد عملية المحاسبة، وتشمل درجة عالية من الالتزام من أجل تحليل مؤسسات القطاع العام وسياساتها وكيفية تجسيد هذه السياسات لعملية التخطيط المراعية للموازنة الجندرية.

استجاب الأردن لاهتمام المجتمع الدولي في إدماج النوع الاجتماعي كركن أساسي للتنمية. إلا أنّ هذه العملية تعرقلت بسبب الضغوط الإقليمية التي فرضت تعديل الأولويّات. ولكن مع ذلك، ما زالت هناك إرادة واهتمام لدعم عملية التنمية ودمجها كأحد أركان التنمية المهمّة. يمكن ملاحظة ذلك عبر مختلف الجهود التي تُبذل في ما يتعلّق بالنوع الاجتماعي والمرأة بشكل عام. فعند مناقشة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الوطني، يمكن ملاحظة استجابة الأردن من خلال عمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، في إطار خطّة عمل برنامج «الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي»، من أجل استقطاب عدد من الموظّفين في الأقسام المعنية بإعداد الموازنات في مختلف المؤسسات الحكومية والهيئات غير الحكومية لإنشاء شبكة وطنية تهدف إلى دعم تحوّل الموازنات الوطنية إلى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي. يتميّز نظام الأردن السياسي والإداري بدرجة عالية من المركزية. وتقع هذه المسألة ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية السابقة للمرأة الأردنية لفترة 2013-2017. فقد هدفت هذه الاستراتيجية إلى النهوض بوضع المرأة وتحسينه في مختلف المجالات والقطاعات. وتمثّل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في ضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية بهدف التأكّد من زيادة مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية على الصعيد الوطني وفي عمليات وضع السياسات وصنع القرارات الاقتصادية. تتضمّن الأهداف الفرعية للمحور الثالث المتعدّد القطاعات «دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية» ما يلي:

- التشريعات الوطنية التي تحقّق العدالة والمساواة والمصمّمة لتلبية متطلبات المجتمع وحماية حقوق الإنسان وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
- السياسات الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي، والمحدّثة انسجامًا مع الدراسات العلمية المتعمّقة، والمرافِقة للتطورات والتحديثات والممارسات الفضلى.
- الخطط والبرامج والموازنات الوطنية المراعية لاحتياجات النساء والرجال والمنصِفة لهم ولهنّ، والمرافِقة للتطورات والتحديثات والممارسات الفضلى.

تمّ التخطيط لهذا التناسق بهدف ضمان التآزر ودعم الجهود الساعية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ويسمح هذا المحور المتعدّد القطاعات لمختلف الجهات المعنية بتركيز جهودها على دعم تصميم الموازنة الوطنية وعمليات وضع السياسات وصنع القرارات. وتتضمّن المحاور الأخرى المتعلّقة بهدف الاستراتيجية الرئيس: السياق الثقافي التي يدعم تمكين المرأة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بعد انتهاء الفترة الزمنيّة المخصّصة للاستراتيجية في العام 2017، أجرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تقييمًا للاستراتيجية، وهي الآن في مرحلة صياغة استراتيجية جديدة: الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025. وعلى الرغم من أنّ استراتيجية 2013-2017 أشارت إلى أهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومن أنّ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قامت بالأنشطة ذات الصلة، ما زالت الآثار على هذا الصعيد غير ملموسة. وقد يعود ذلك إلى أنّ مكونات الموازنة العامة منقوصة وأنّ المعارف والأملاك المتعلّقة بالنوع الاجتماعي ما زالت ضعيفة حتّى اليوم.

شاركت دائرة الموازنة العامّة في وضع الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي منذ العام 2010، لا سيما مع دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمشاريع تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تشمل الأدلة على العمل في دائرة الموازنة العامّة ما يلي:

- تعليمات متعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن تعميم الموازنة.[25]
- بيانات مصنّفة على أساس النوع الاجتماعي للموظّفين بحسب نوع الوظيفة المشغولة، ومستخدمة من قبل الوزارات الرائدة الثلاث – وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية.
- محاولة قياس نسبة المستفيدين الذكور والإناث من الخدمات العامة المقدمّة من قبل الوزارات الرائدة الثلاث.
- تشكيل لجنة تضمّ دائرة الموازنة العامّة وجهات رسميّة معنيّة أخرى.
- بعض النماذج المُعدّة لدائرة الموازنة العامّة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة/اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

[25] لم تكن المحاولات الرامية إلى تكريس القسم المعني بالموازنة المراعية للنوع الاجتماعي ضمن تعميم الموازنة ناجحة حتّى الآن.

- دليل متعلّق بالموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، مُعدّ من قبل مشروع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- العمل مع شبكة دعم للموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، منسّقة من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

يُعتبر مستوى المشاركة والدعم متقطّعًا وفي مراحله الأوّلية. ويقتصر الفهم المتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى حدّ بعيد على تمرين داخلي يشمل تصنيف البيانات على أساس النوع الاجتماعي. في ما عدا ذلك، تُفهم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على أنّها ممارسة لتصميم الأنشطة الخاصّة بالمرأة وتوفير التمويل اللازم لها؛ وغالبًا ما تُدعم هذه الأنشطة بواسطة أموال الجهات المانحة. وفي حين أنّ لهذه المقاربة مزاياها المتمثّلة في الحاجة المستمرّة إلى وجود تدابير خاصّة – في إطار تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، وتُعرف بتدابير العمل الإيجابي – يشمل التطبيق الأعمق للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تطبيق تحليل النوع الاجتماعي على كلّ برنامج في الموازنة وإعادة توجيه برامج الموازنة لتحقيق نتائج أفضل متعلّقة بالمساواة بين الجنسين. يبدو أنّ هناك فهمًا محدودًا لكيفية ترجمة المقاربة المراعية للنوع الاجتماعي خلال إعداد الأنشطة المرتبطة بالموازنة.

عند درس الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل أوسع – في حالة الأردن – من الواضح أنّه على الرغم من الجهود التي بُذلت، ما زالت هناك فجوة في إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي بالكامل في عملية التخطيط ووضع الموازنة. فيتمّ احتساب نسبة النفقات على المرأة ضمن الموازنة (المخصصات المرصودة للإناث) عن طريق قياس نسبة الموظفين النساء من مجموع الموظفين وضرب هذا الرقم بالنفقات. لا تُعتبر هذه الحسابات والمخصصات المرصودة للإناث في وثيقة الموازنة دقيقة، إذ إنّها لا تعكس المبالغ المخصصة للمستفيدين للذكور والإناث من الخدمات العامّة المقدّمة من قبل الحكومة.

حتّى اليوم، يتمثّل الموظفون في مختلف المؤسسات العامة الذين يعملون على الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في منسّقين معنيّين بالنوع الاجتماعي أو في موظّفين من المستوى المتوسّط، الذين لا يكون لهم في الكثير من الأحيان أي أثير حاسم في الموازنات النهائية لمؤسساتهم. في هذا السياق، استهدفت أنشطة التدريب وبناء القدرات المختلفة التي أجريت لتعزيز معرفة الموظفين في القطاع العام في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي الموظّفين من المستوى المتوسّط الذين لا يمكنهم اتّخاذ القرار النهائي بخصوص موازنات مؤسساتهم. بالإضافة إلى ذلك، وحتّى اليوم، تُعتبر كافة المواضيع الشاملة للنوع الاجتماعي قائمة على أساس المشاريع وليست مبنية على المؤشرات. من الواضح أنّ إدماج التخطيط القائم على النوع الاجتماعي يعتمد على المشاريع التي تضعها المؤسسات الحكومية المختلفة ضمن موازناتها السنوية.

لا يقتصر الضعف على مستوى المنسّقين فقط، بل إنه يشمل الجوانب التقنية من تصميم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. فقد جاء قرار الحكومة بإدماج النوع الاجتماعي كجزء من تصميم الموازنة ردًّا على المطالب الدولية في هذا الصدد. للأسف، تمثّل ذلك في تخصيص قسم من الموازنة احتُسب عن طريق تحديد نسبة النساء من إجمالي عدد السكّان، ثمّ ضرب هذا الرقم بالمخصصات من ضمن البرنامج. ولا يعكس ذلك بدقة واقع المخصصات المرصودة للإناث.

3.3 الإصلاح المالي وتصميم الموازنة (دائرة الموازنة العامة) في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل دورة الموازنة المعتمدة في الممارسات الدولية الفضلى المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عمليات الإعداد والموافقة والتنفيذ والمراقبة، على التوالي. وبما أنّ الأردن لا تتمتّع بهيئة مستقلة رسمية مسؤولة عن المساواة بين الجنسين، تبرز حاجة ماسة إلى وضع إطار عمل مؤسسي ينظّم المهام التي يجب أن تقوم بها كافّة الجهات المعنية. إن وضع النوع الاجتماعي، ولا سيما قدرة المرأة على التفاوض في الاقتصاد، لها تأثير كبيرًا على مخصّصات الموازنة الحكومية. ويتمثّل هدف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في إجراء تمارين تجريبية متنوّعة تستهدف السياسات العامة وتسعى إلى إظهار تبعاتها المحددة المتعلّقة بالنوع الاجتماعي. ومن الضروري تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي كلّ سنة لتعزيز المساواة، كما من خلال تحليل مشاركة المرأة الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية-السياسية في الاقتصاد. ويساعدنا تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي على فهم طبيعة وميزة ومضمون حصّة كلّ نوع اجتماعي من التنمية ضمن السياق الاقتصادي للموازنة في الأردن.

قد تشمل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عددًا من الإجراءات المختلفة من قبل الحكومة أو المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية الدولية. ويبيّن الشكل (10) دورة موازنة نموذجية والإجراءات التي يمكن للجهات الفاعلة المختلفة أن تتّخذها لتعزيز الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف مراحل هذه الدورة. ويهدف هذا الشكل إلى المساعدة على إعداد الاستراتيجيات المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بهدف التفكير في الإجراءات التي يجب اتّخاذها في كلّ مرحلة من مراحل عملية الموازنة الحكومية. يُعتبر ذلك نموذجًا مبسّطًا عن الإجراءات المحتملة التي يمكن اتّخاذها في كلّ مرحلة من مراحل الموازنة.[26]

في ضوء ما سبق، تتألّف المراحل العادية لتصميم موازنة عامّة من: مرحلة الإعداد، ومرحلة الموافقة، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة المراقبة. تتضمّن كلّ مرحلة أنشطة مختلفة وجهات فاعلة مختلفة من مسؤوليتها مناصرة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المنظّمة بشكل جيّد. وقد بدأت الحكومة الأردنية العمل على إدماج النوع الاجتماعي ومحاولة إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي منذ العام 2010. تستند الطريقة الحالية لإعداد الموازنة إلى النتائج، ويُعتبر ذلك بحدّ ذاته فرصة مميّزة للتقدّم نحو إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي. تُعتبر المراحل المختلفة لإعداد الموازنة متداخلة ومترابطة جدًّا، حيث تتميّز المراحل المختلفة باستمرارية الأنشطة الشاملة لعدّة قطاعات، مثل المناصرة وتولّي المسؤولية والتوعية. يمكن النظر بتعمّق أكثر في المراحل المختلفة في ما يلي:

[26] A Guide to Gender-responsive budgeting, Oxfam International.

الشكل (10): الإجراءات المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف مراحل دورة الموازنة

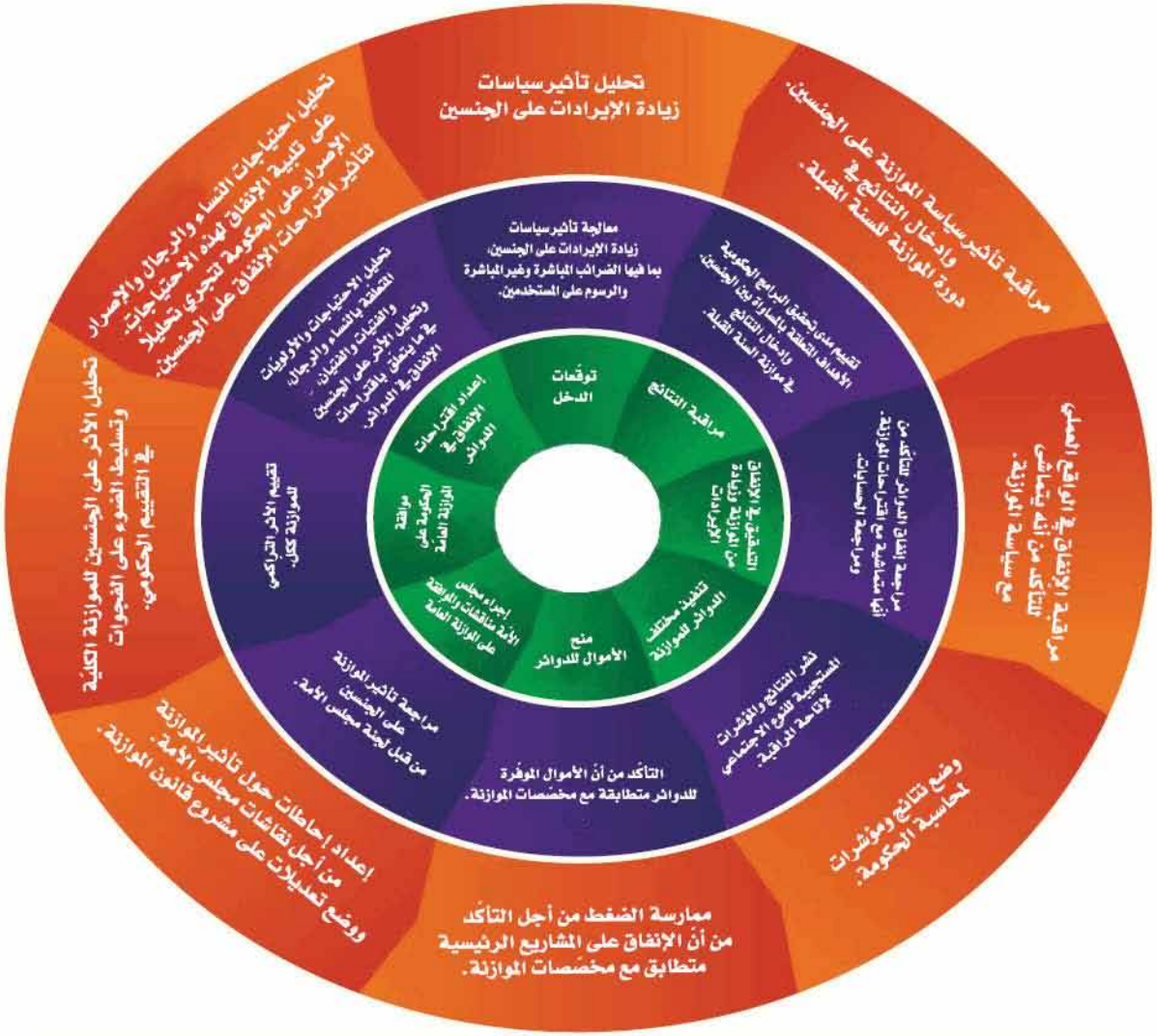

- الدائرة الداخلية الأولى : دورة الموازنة
- الدائرة الوسطى الثانية : دورة إجراءات الحكومة
- الدائرة الخارجية الثالثة : دورة إجراءات المجتمع المدني
- GIA: تحليل الأثر على النوع الاجتماعي

في جميع مراحل الدورة، يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية القيام بما يلي:

- مشاركة الممارسات الدولية الفضلى المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- العمل على الصعيد الإقليمي/الدولي لكي تعتمد الهيئات الإقليمية والدولية الرئيسية نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- بناء قدرة المجتمع المدني المحلي لكي يشارك في مشاريع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تقديم المساعدة الفنية في عملية جمع الإحصاءات المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي.
- توفير الدعم المالي لمشاريع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

في جميع مراحل الدورة، يجب على الحكومة القيام بما يلي:

- التأكد من أنّ المسؤولين عن الموازنة يتمتّعون بالقدرة على تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- جمع الإحصاءات المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي ونشرها.
- جمع البيانات المتعلّقة بالعمل غير المأجور ونشرها.
- إنشاء آليات مؤسسية والتأكد من توفّر الموارد لدعم المجتمع المدني ليشارك في الحوار مع الحكومة.

في جميع مراحل الدورة، يجب على المجتمع المدني القيام بما يلي:

- إظهار الحاجة إلى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي عن طريق إجراء الأبحاث.
- الضغط على الحكومة لاعتماد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- بناء قدرة المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأصغر للمشاركة في صياغة الموازنة، وإجراء تحليل جنساني للحكومة ومحاسبتها.
- بناء قدرة البرلمانيين في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- بناء تحالفات داعمة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تنفيذ مختلف الدوائر للموازنة.

3.3.1 مرحلة الإعداد

بدءًا من مرحلة الإعداد، ينبغي القيام بعملية مراجعة مكتبية للاطلاع على الأدبيّات ذات الصلة ضمن السياق الأردني. ويشمل ذلك المعلومات اللازمة حول الأبعاد السنوية المختلفة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وفقًا لاحتياجات وأولويّات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني. ويساعد ذلك على تسليط الضوء على القوانين والأنظمة المالية التي تنظّم المهام التي تحتاج إليها الموازنة الحكومية العامّة، خاصّة في ما يتعلّق بالخطوات الإجرائية لتنفيذ إطار الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي لإجمالي النفقات العامّة ضمن الموازنة العامّة في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، من المهمّ إنشاء نموذج تخطيط متزامن موجّه نحو النتائج ومراع للنوع الاجتماعي. تُعتبر مرحلة الإعداد مهمّة جدًّا للقيام بعملية التخطيط الحكومي بالطريقة والأسلوب المناسَبَين من ناحية النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك العمل على إعداد استراتيجيات متّصلة بالنوع الاجتماعي في إطار السياسات الوطنية والسياسات الدولية المعتمدة التي تنظّم الجهود الرامية إلى إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المتعدّدة السنوات وتضعها ضمن إطار مالي شامل. تكون دائرة الموازنة العامّة عادةً مسؤولة عن هذه المرحلة، إلى جانب التعليمات التحضيرية المُعدّة من قبل مكتب رئيس الوزراء. تُبلّغ هذه التعليمات لكافّة المؤسّسات الحكومية، وتتضمّن عادةً تعليمات مستجيبة للنوع الاجتماعي يجب أن تراعيها المؤسسات المختلفة.

على سبيل المثال، وعلى مستوى السياسات الوطنيّة، يجب القيام بمراجعة دقيقة وشاملة للدستور الأردني والتشريعات ذات الصلة بهدف تحليل كيفية تلبيتها لاحتياجات المساواة بين الجنسين، مع التركيز بشكل متعمّق على جداول الأعمال الوطنية المعتمدة السابقة والمستقبلية التي تسعى إلى المساعدة على تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن السياق الأردني. مثلًا، تُعتبر «رؤية الأردن 2025» من بين جداول الأعمال الرئيسية المعتمدة على الصعيد الوطني، فهي أفسحت المجال لإدماج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن الموازنة العامّة في الأردن، فضلًا عن أنها «ترسم طريقًا للمستقبل وتحدّد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات».[27]

تستند رؤية الأردن 2025 إلى عدد من المؤشرات الرئيسية المفيدة التي تساعد على توضيح الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي لأغراض التخطيط للسياسات وإعداد الموازنات. ويسلّط المؤشر الضوء على نسب المشاركة والاستبقاء في القوة العاملة للنساء والرجال على حدّ سواء، ضمن القوة العاملة الاقتصادية في الأردن. ودعمًا لخطّة العمل التنفيذيّة لرؤية الأردن 2025، يُعتبر البرنامج التنموي التنفيذيّ جدول أعمال يمهّد الطريق لتوجيه سياسات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن السياق الأردني. ومن خلال مراعاة هذا الجانب عند **وضع الموازنات** للسنوات القادمة، يمكن تنظيم عملية وضع الموازنات بكاملها وتسهيل لعب دور أوّلي في إدماج النوع الاجتماعي في العمليّة.

خلال مرحلة تصميم الموازنة، يجب أن يُمارس دور فعّال أساسي في التوعية والمناصرة. ويجب السعي إلى وضع

[27] http://inform.gov.jo/ar-jo/%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/ArticleId/245/-2025

استراتيجية إعلامية واضحة تعمل على مستوى التغطية الوطنية العامّة. وتُعتبر هذه التغطية الإعلامية الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى عمليّة تنفيذها (مع مراعاة كافّة جوانبها، أي التطوّرات والتبعات)، ضرورية لكي تعمل الوزارات التنفيذيّة ومنظمات المجتمع المدني المعنية في قضايا النوع الاجتماعي ذات الصلة جنبًا إلى جنب وأن تعمل بشكل متناسق ومتزامن. إنّ دور الإعلام وفهمه للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتخطيط المراعي للنوع الاجتماعي محدودان ولا يدعمان عملية تنفيذ موازنة مراعية للنوع الاجتماعي حاليًا.

عند النظر في الجانب العملي من مرحلة الإعداد، من المهمّ التركيز على تعميم الموازنة. فوفق القاعدة المعمول بها، تُصدر رئاسة الوزراء تعميم موازنة تطلب فيه من الكيانات العامّة المختلفة إعداد الموازنة المقبلة، التي تكون عادة لثلاث سنوات. ويجب أن تقدّم هذه الكيانات العامّة موازناتها الموجّهة نحو النتائج إلى دائرة الموازنة العامّة وأن تحدّد مؤشرات الأداء الرئيسيّة الخاصّة بكلّ مشروع. كذلك، يجب أن يأخذ كلّ كيان في الاعتبار النوع الاجتماعي والأطفال عند وضع مؤشرات الأداء الرئيسية للمشاريع والمبادرات والخدمات ذات الصلة. تطلب رئاسة الوزراء أيضًا الفصل بين الذكور والإناث والأطفال عند تقديم التفاصيل المتعلّقة بالعمالة ضمن الكيان. ويُطلب من كلّ كيان تقديم بيانات مصنّفة على أساس النوع الاجتماعي على مستوى الجهات المستفيدة والأنشطة بحسب المحافظة والنفقات (عند الاقتضاء). وتطلب كذلك تحديد النفقات المتعلّقة بالنساء والأطفال، بالإضافة إلى طريقة توزيعها في الموازنة المقترحة على ثلاث سنوات (إطار النفقات المتوسّط الأجل). ويجب إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي ضمن وثيقة الموازنة أيضًا وعلى مستوى البرامج والأهداف الاستراتيجية.

ومن الأساسيّ في هذه المرحلة أيضًا التأكّد من أنّ مخصّصات الموازنة العامّة ستسمح بتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة، بما يلبّي احتياجات النوع الاجتماعي المحدّدة من خلال المراجعة الأوّلية. ومن المهمّ أيضًا وضع خطّة تواصل شاملة بين منفّذي المشاريع والوزارات والدوائر الحكومية ذات الصلة بهدف مناقشة المسائل الناتجة عن استخدام المخصّصات المالية. وكجزء من هذا المسعى، يتمّ تحديد أي إجراءات تصحيحيّة تهدف إلى استخدام المخصّصات المالية بشكل أفضل عند مقارنة تقديرات الموازنة بالسنوات الماضية.

3.3.2 مرحلة الموافقة

في هذه المرحلة، تتمّ الموافقة على تحليل المخصّصات المالية ضمن إطار مالي متوسّط الأجل. إنّ الإطار المالي المتوسّط الأجل أداة موجودة على مستويَين: على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يُؤخذ عدد من المتغيّرات المختلفة في الاعتبار (العمالة، الفائدة، التضخّم، عجز الموازنة، معدّلات النمو)، وعلى مستوى أكثر تفصيلًا، حيث تُدرس مخصّصات الموازنة المتعدّدة السنوات في إطار إجمالي النفقات ضمن مشروع محدّد، أو ما يُعرف بإطار النفقات المتوسّط الأجل. ويُدمِج إطار النفقات المتوسّط الأجل المخصّصات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي في نماذج الاقتصاد الكلّي من خلال استخدام متغيّرات تفصيليّة، مع احتساب البيانات الإحصائية المتعلّقة بالدخل الوطني ودخل الأسر المعيشية.

تمرّ هذه المرحلة ضمن السياق الأردني بعدّة خطوات مختلفة، حيث تُجرى المفاوضات والمناقشات بين دائرة الموازنة العامّة والكيانات العامّة المختلفة لمناقشة بنود الموازنة المختلفة والتفاوض بشأنها. ويشمل ذلك أيضًا التأكّد من إدماج تعليمات رئيسي الوزراء بشأن الموازنة وأخذها في الاعتبار. تتمثّل الخطوة الثانية من مرحلة الموافقة في الحصول على موافقة مجلس النواب ومجلس الأعيان بعد إتمام الموازنة الكاملة لدى دائرة الموازنة العامّة.

وتكتسب هذه المرحلة من عملية الموافقة أهمية كبرى، إذ تتمّ فيها الدعوة إلى اعتماد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. يشتمل السيناريو الحالي في الأردن على مداولات مطوّلة بين مجلس الأمة (مجلس النواب ومجلس الأعيان) والحكومة. تُقدّم الموازنة النهائية إلى اللجان المعنيّة المختلفة في مجلس الأمة. بعد ذلك، تُجرى المفاوضات والمداولات المختلفة ويُطلب من الحكومة الإجابة على كلّ الاستفسارات. يحقّ للحكومة أن ترفض الموازنة وتطلب إجراء مراجعات أو تعديلات. كذلك، يمكن الدعوة إلى إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في الموازنة العامّة في هذه المرحلة، وذلك على مستوى الحكومة أثناء وضع اللمسات الأخيرة على الموازنة وعلى مستوى مجلس الأمة عند الموافقة على النسخة النهائية واعتمادها. من الضروري تمكين مجلس الأمة من خلال تزويده بالأدوات والمعارف المناسبة عند الدعوة إلى اعتماد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي. ويجب تقديم وثيقة الموازنة إلى مجلس الأمة مع إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في وثيقة الموازنة وعلى مستوى البرامج والمستوى الاستراتيجي.

3.3.3 مرحلة التنفيذ

مرحلة تنفيذ الموازنة هي المرحلة التي تبرز فيها تحدّيات كثيرة، خاصّة في ما يتعلّق بتنفيذ المشاريع. فمن المعروف أنّ بيروقراطية العمليّات الحكوميّة في بعض الحالات تؤخّر العمل على بعض المشاريع. يمكن اعتبار ذلك أحد التحدّيات التي تواجهها الموازنة. تلعب هيئات الحكومة المختلفة دورًا في متابعة التنفيذ، مثل وحدة الإنجاز والأداء الحكومي في رئاسة الوزراء، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية. تُترجم النفقات الرأسمالية إلى البرنامج التنموي التنفيذيّ، الذي يُعتبر خطّة عمل الحكومة للسنوات الثلاث المقبلة. وتنظّم خطّة العمل هذه عملية تنفيذ كافّة المشاريع والمبادرات على المستوى الوطني، وهي تشمل الأنشطة المموّلة محليًا ودوليًا. حتّى هذا اليوم، لا يوجد أي توعية أو معارف حول طريقة التنفيذ الصحيحة في ما يتعلّق بالمؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي. إنّ وحدة الإنجاز والأداء الحكومي في رئاسة الوزراء، التي يُفترض أن تتابع تنفيذ كافّة الأنشطة الحكومية، لا تأخذ في الاعتبار الإيدولوجيات المراعية للنوع الاجتماعي أثناء العمل على التنفيذ. ويؤدي غياب الفهم المراعي للنوع الاجتماعي خلال التنفيذ إلى عرقلة التطوير الإضافي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

يمكن استخدام موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال نظام تتبّع النفقات الإجماليّة لكلّ وزارة تنفيذيّة. ويمكن، في هذه المرحلة، أن تراجع الوزارات التنفيذيّة المختلفة مخصّصات الموازنة المتوقّعة لمشاريع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وإذا برزت الحاجة إلى طلب المزيد من مخصّصات الموازنة، تتوجّه الوزارات إلى دائرة الموازنة العامّة وتطلب تعديلًا، ولكن ذلك ليس شائعًا كثيرًا في السياق الأردني.

3.3.4 مرحلة المراقبة

بعد تنفيذ الموازنة، يتمّ تفعيل أدوار مهمّة للتأكّد من عملية وضع موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي تكون موجّهة نحو النتائج ومستدامة. تُعتبر تقارير الأداء السنوية حول تأثيرات الموازنة على النوع الاجتماعي، المقدّمة من قبل الوزارات التنفيذيّة إلى مجلس الوزراء، أداة تساعد على إبراز واقع الجهود الوطنية التي تبذلها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في سبيل اعتماد نهج لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي بشكل أكبر. في الواقع، أطلقت رئاسة الوزراء نظام تنفيذ ومراقبة يبيّن التقدّم المحرز في كلّ مشروع وكلّ نشاط بناء على البرنامج التنموي

التنفيذي، بالإضافة إلى الخطط والبرامج الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الوزراء. وتُضاف كلّ المؤشرات إلى النظام بحسب ورقة المشروع (الوصف) المُعدّة من قبل كلّ كيان حكومي عن كلّ مشروع.

إنّ الحاجة إلى جمع البيانات من أجل تقارير الأداء السنوية المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأنظمة التنفيذ تتطلّب استخدام أنواع متنوّعة من الإحصاءات المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تصنيفات الموازنة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في طبيعتها، وجدول حسابات يتضمّن معلومات حول النوع الاجتماعي. تكون تقارير الأداء السنوية أداة لرصد التقدّم القائم على الأدلّة في المستقبل، لا سيما عندما يحين الوقت لإعداد الموازنة للسنة المالية التالية. وتراقب تقارير الأداء السنوية مؤشرات الأداء المرتبطة بالنوع الاجتماعي لكلّ المشاريع والأنشطة ذات الصلة، وتقارنها في الوقت نفسه مع مؤشرات النوع الاجتماعي المتصوّرة من قبل الوزارات الحكومية.

3.4 تحدّيات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن

تُعتبر دائرة الموازنة العامّة الجهة الفاعلة الأساسيّة في ما يتعلّق بتصميم الموازنة الوطنية، وهي تواجه تحدّيات متعدّدة الأوجه والمجالات أثناء إعدادها لهذه الموازنات، خصوصًا تلك المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. يمكن أن تتمثّل التحدّيات الرئيسية في غياب الإرادة لإعادة تنظيم التصميم الخاصّ بالموازنات الوطنية من أجل إدماج النوع الاجتماعي كأساس لها، على الرغم من جهود الجهات المعنية المختلفة مثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدّي ضعف البيانات والمعلومات والتحاليل إلى إحداث نقص في الموارد عندما تبرز الحاجة إلى تحديد مؤشرات النوع الاجتماعي لكل قطاع وكيان. في هذا الصدد، تواجه عملية إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي أو إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بعض التحديات في الأردن، ويمكن تحديدها كالآتي:

- على الرغم من مبادرة الحكومة، بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، للعمل على برامج مفصّلة لبناء القدرات مع مختلف الموظّفين الحكوميين، كانت التوعية والقدرات في صفوف فريق العمل على المشاريع والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بشأن المفاهيم والمبادئ التوجيهية والأدوات المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، غير كافية. وفي حين أنّ جهود الحكومة، بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، كانت جديرة بالإعجاب ومفيدة، لم تُحقّق الهدف المتمثّل في التعميم الكامل لمراعاة النوع الاجتماعي في الموازنات العامّة بسبب مستوى الموظّفين غير الكافي في المؤسسات المختلفة.
- غياب أطر العمل الشاملة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وتتضمّن:
  - نطاق شمول وهيكليات تصنيف غير كافية للموازنة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية. وتوحي الصعوبات المالية التي تواجهها السلطات المحليّة بأنّ الاستثمارات الاجتماعية التي تفيد المرأة والمستبعدين اجتماعيًا لا تشكّل أولويّة بشكل عام. وقد يعود ذلك إلى سببَين؛ أحدهما يتمثّل في تغيّر أولويّات الحكومة بسبب التحديات الإقليمية وأولويّات المجتمع الدولي، والآخر في غياب المعارف الكاملة حول المؤشرات التي يجب استخدامها وإدماجها.
  - ضعف التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي والموجّه نحو النتائج في إطار الاستراتيجيات والسياسات القطاعية المختلفة. حتّى اليوم، لا تستند عملية وأسلوب التخطيط إلى مؤشرات ملموسة

بالكامل. وفي حين أنّه يتمّ تجميع وتصميم مؤشرات الأداء الرئيسية ويتمّ استخدام النماذج الخاصّة بأوراق المشاريع من قبل الكيانات الحكومية المختلفة، ما زالت في معظمها قائمة على المشاريع وليس على المؤشرات. فتقوم نسبة قليلة جدًّا من الكيانات العامّة بإدماج النوع الاجتماعي ضمن عمليات وضع الموازنات الخاصّة بها بشكل مناسب.

- لتنفيذ البطيء بسبب غياب الإرادة السياسيّة، وهو أمر مرتبط بالتغيّرات التي تطرأ على التزام الحكومات بإعطاء الأولويّة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى مستويات التنسيق المنخفضة بين الجهات المعنية. يواجه التنفيذ البطيء عادةً تغيّرات في الإدارة وفي الموظّفين، ما يعرقل عملية بناء القدرات وعملية التخطيط ووضع الموازنة وفقًا للممارسات الدوليّة الفضلى.
- مصداقية الموازنة من ناحية تنفيذ الموازنات الوطنيّة. للأسف، يتفاقم غياب الثقة حاليًا في السياسات الحكومية ليشمل الموازنات العامّة ومستويات الإنفاق المختلفة الخاصّة بها. ويؤدي ذلك إلى عرقلة عملية الموافقة على الموازنة بشكل مناسب والتنفيذ الصحيح لها.
- ضعف موثوقية وصلاحية مخصّصات الموازنة للبرامج المتمحورة حول النوع الاجتماعي. تبيّن الأبحاث المتعلّقة بتتبّع النفقات أنّ الموازنات والنفقات لا تستجيب للنوع الاجتماعي وتستند في معظم الأحيان إلى المشاريع القائمة إلى النوع الاجتماعي فقط وليس إلى المؤشرات.
- تُعتبر عملية جمع البيانات غير المناسبة أحد التحدّيات الرئيسية التي تعيق إعداد الموازنات الشاملة اجتماعيًا والمستجيبة للنوع الاجتماعي. على سبيل المثال، حتّى اليوم، لا يمكن احتساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس النوع الاجتماعي (نسبة المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي)، ولا تجري دائرة الإحصاءات العامّة مسوحات لاستخدام الوقت أو أي مسوحات أخرى يمكن أن توفّر الناتج المحلي الإجمالي على أساس النوع الاجتماعي (المشاركة حسب الجنس في الناتج المحلي الإجمالي). في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلًا، تبلغ نسبة المخرجات الناتجة عن المرأة 18% فقط، مع الأخذ في الاعتبار أنّ المرأة تشكّل حوالي 50% من عدد السكّان في المنطقة. يساهم تعزيز نسبة المشاركة في القوة العاملة بـ 85% من إجمالي الفرص الاقتصادية الإضافية (الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل).[28] إنّ الحصول على هذا النوع من البيانات يدعم عملية تصميم الموازنات والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي. يتمثّل مثل آخر على ذلك في احتساب تأثير الإيرادات على أساس النوع الاجتماعي. حتّى اليوم، يتمّ التركيز على تأثير النفقات على النوع الاجتماعي، من دون إيلاء الاهتمام إلى تأثير مستوى الإيرادات على النوع الاجتماعي. فتبرز الحاجة إلى تحليل الفجوة بين النفقات والإيرادات.
- ضعف التنسيق الداخلي بين الجهات الفاعلة الحكومية، وبين الجهات الفاعلة الحكومية والشركاء التقنيين الذين يعملون ضمن جهاز مركّب يُعنى بسياسات التخطيط.
- ضعف المتابعة الخاصة بتنفيذ الخطة الحكومية وغياب تدابير المراقبة والتقييم وإعداد التقارير.

[28] «تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير»، تقرير لمنظمة العمل الدولية
«Achieving Gender Equality in the Arab Region amids the Changing World of Work, ILO Report»

يؤدي ذلك إلى عرقلة القدرة على إدراك تأثير تنفيذ أو تصميم الخطط، وإلى تقويض عمليات إصلاح وتصميم الموازنة المقبلة.

يوجد عدد من المتطلّبات الإضافية التي يجب أن تُنفّذ للحصول على موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، وهي تتضمّن ما يلي: بيانات وإحصاءات مصنّفة على أساس النوع الاجتماعي، وتنمية القدرات المتقدّمة، والدلائل التدريبية التي يجب نشرها، والمساعدة التقنية الأكثر استهدافًا، والمناصرة والتشبيك المعزّز، والعمل مع المجالس المحلية والبلدية، وإدماج السياسات الدولية (أهداف التنمية المستدامة)، والتنسيق الأفضل، وتعزيز المحاسبة والإدارة. بناء على ذلك، عند مناقشة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن، يبرز عدد من الفرص التي يجب أن تأخذ في الاعتبار مختلف النطاقات التي يتعيّن إدماجها في عملية التخطيط ووضع الموازنة.

3.5 فرص الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن

إنّ وجود عدد من التحدّيات لا يعني غياب الفرص. بل على العكس، يتوفّر في الأردن عدد من الفرص غير المسبوقة التي يمكن الاستفادة منها لدعم الإصلاح المالي من أجل إدماج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي. تتوفّر فرص كثيرة على مستوى الإصلاح في الأردن، وسيتمّ النظر في فرصتَين بالتفصيل في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وهما:

3.5.1 وضع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى المحافظات

تُوجّه الحكومة المركزية منذ عقود عملية التخطيط والتطوير على الصعيد الوطني. ومع الموافقة على قانون اللامركزية في العام 2015 وقانون البلديات، خطت الحكومة خطوة أولى مهمّة نحو تعزيز نهج تصاعدي أكثر لتحديد احتياجات الخدمات وأولويات السياسات، بناء على دور المجالس الجديدة المنتخبة في المحافظات. وتُعتبر مجموعة التشريعات الجديدة خطوة في الاتّجاه الصحيح، ولكنّها أثارت بعض المخاوف في المجتمع المدني، وبين المسؤولين المحليّين المنتخبين والناس عمومًا في ما يتعلّق بمسار الانتقال الديمقراطي في الأردن. وعلى الرغم من أنّ هذه الإصلاحات انتُقدت بسبب درجة تعقيدها وتكاليفها المحتملة، إلا أنّها تتيح على الأقلّ إمكانيّة أكبر لمحاسبة الحكومة وزيادة التواصل والتشارك. ويُعتبر إدماج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عاملًا مهمًّا جدًّا لإتاحة التطوّر المناسب. وتجدر الإشارة إلى أنّه من خلال العمل على المستويات المحلية، يصل أثر السياسات وتنفيذها إلى الأسر المعيشية بشكل أسرع من العمل على صعيد البلاد. ويسمح ذلك بتحقيق نتائج أفضل على صعيد المجتمع. في هذا الصدد، فإنّ القدرة على استخدام مؤشرات النوع الاجتماعي بنجاح ضمن الموازنات قد تؤثّر بشكل مباشر على التنفيذ على المستوى المحلي نتيجة السبب المذكور أعلاه. من جهة أخرى، يسمح تحليل كلّ مجتمع محلي بتحسين الاستهداف أثناء وضع المؤشرات والموازنات. وبالتالي، تبرز نتائج أفضل بسبب اتّصالها الوثيق بالواقع في المناطق/المنطقة.

تقع السلطة ما دون المستوى المركزي في الأردن بمعظمها ضمن المحافظات الـ 12، التي تُعتبر وحدات لامركزية للحكومة المركزية وتحصل على التمويل عبر وزارة الداخلية. يُعيَّن المحافظون من قبل الحكومة المركزية ويكونون مسؤولين أمام وزارة الداخلية، كما يتحمّلون المسؤولية الرئيسية عن الأمن. وبموجب قانون اللامركزية الجديد، تمّ توسيع ولايتهم بما يزيد من دورهم في تنسيق المجالس التنفيذية الحالية ومجالس المحافظة المنتخبة، كما يزيد من مسؤولياتهم في مجال التخطيط التنموي في كلّ محافظة. وفي إطار اللامركزية الجديد، يجب أن يرتبط دور المحافظات في التخطيط التنموي بالمدخلات والتنسيق مع المحافظات بوصفها مراكز للسكّان والنشاط الاقتصادي.

يُعتبر دور المحافظات في عملية تحقيق اللامركزية مهمًّا من أجل تنفيذ استراتيجية اللامركزية. وقد اعتُبرت السلطات المحلية سابقًا المستوى الأدنى في الهرم الإداري العمودي، واقتصرت وظيفتها الأساسية على تقديم الخدمات. وكثيرًا ما تُذكر ندرة الموارد المالية والبشرية على مستوى المحافظات، وتوافر اقتصادات الحجم المفترضة في تقديم الخدمات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، كحجج معارِضة للجهود الرامية إلى إدارة الموارد أو المساعدة في تنمية المحافظات. ويتجاهل هذا الرأي دور السلطات المحلية كمؤسسات حكم تمثيلية، تنطوي وظيفتها الأولى على تسجيل وتعزيز اهتمامات المواطنين والرفاه الاجتماعي، إلى جانب اتّخاذ قرارات شفافة ومنصفة في ما يتعلّق بتوفير الخدمات الأساسيّة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تلعب مجالس المحافظات دورًا في التأكّد من إدماج مطالب المواطنين في البرامج التنموية. بالتالي، تحتاج العلاقة بين الأردنيّين والحكومة المحلية إلى التعزيز والتقوية. ويدلّ ذلك على الرغبة في إعداد استراتيجية لامركزية وطنية/خطة تنفيذ لامركزية، ترسم الصلة والروابط في العمل كلّه بين مجالس المحافظات ومع الجهات المعنية مثل الهيئات التنفيذية والمجالس المحلية. ويجب أن تشمل الاستراتيجية/خطة التنفيذ جميع الجهات الفاعلة والأنشطة التي تندرج ضمن عملية تحقيق اللامركزية، بما فيها منهجية التزامن التي تأخذ في الاعتبار التشريعات وشركاء التنفيذ.

مع بروز الحاجة إلى إدماج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في نظام التخطيط العامّ، تبرز فرصة استثنائية. فما زالت العملية الحالية لوضع الموازنات في المحافظات المختلفة، في ظل المجالس القائمة، تشهد مستوى جيّدًا من بناء القدرات. ومن المهمّ العمل مع مختلف أعضاء المجالس المحلية ومجالس المحافظات على المستوى الأساسي، حيث يجب تعميم عملية إدماج التحليل المراعي للنوع الاجتماعي والتشديد على أهمية المسألة. ويُعتبر إدماج النوع الاجتماعي ضمن مختلف عمليات التنمية والتخطيط وإعداد الموازنات نموذجًا جيّدًا للبدء بذلك. وبسبب طابع المجالس الجديد، تتوفّر فرصة فعلية لتحقيق قيمة مضافة. ستُوضَّح هذه النقطة بشكل إضافي في قسم الخيارات والتوصيات المتعلّقة بالسياسات في ورقة السياسات الراهنة.

3.5.2 مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن

سيسلّط هذا القسم الضّوء على الحالة الرّاهنة للحوكمة والمناصرة. وقد كُلّفت وزارة المالية ودائرة الموازنة العامّة بإعداد الموازنات العامّة السّنوية وصياغتها، فضلًا عن الإشراف على أداء المؤسّسات المعنية بإعداد الميزانيات. وتؤدّي وزارة المالية دورًا قياديًا في الإصلاح المالي، مراعيةً توصيات المجتمع الدّولي والسّياسات والاستراتيجيات الوطنية وأخيرًا وليس آخرًا شروط الإقراض. ويُشار إلى أنّ حوكمة النوع الاجتماعي الحالية بشكل عامّ، وحوكمة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل خاصّ، مشتّتة، كما تفتقر مختلف الجهات الفاعلة بشكل هائل إلى الأفكار

والأساليب والتوجّهات. وقد بذلت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهودًا جبّارة لوضع سياسات وخطط وموازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي. وبالرّغم من أنّ دور اللجنة أخذ منحى التّوعية وبناء القدرات، إلا أنّها عملت أيضًا على المناصرة حول المواضيع المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وأدّت دورًا كبيرًا في مناصرة حقوق المرأة وفي تعزيز المساواة على شتّى القنوات وفي عدد كبير من القطاعات. كذلك، يقع على عاتق اللجنة وضع الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وتنفيذها وتقييمها، كما ذكر آنفًا في الورقة الرّاهنة. وبالرّغم من أنّ استراتيجية فترة 2013-2017 تأتي على ذكر الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، معتبرةً إيّاها أداة أساسيّة لتعزيز التنمية وضمان المساواة وتمكين النّساء والفتيات، لم تتمكّن هذه الاستراتيجية إلّا من إقامة جهات تنسيق في الوزارات والمؤسّسات العامّة. وعملت اللجنة أيضًا على تدريب المنسّقين وزيادة قدراتهم. لكنّ هذه الجهود الجديرة بالإعجاب والمتّجهة في المسار الصحيح لم تؤدِّ إلى وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- إنّ جهات التنسيق التي أقيمت في مختلف المؤسسات العامّة تضمّ موظّفين مبتدئين ومتوسّطي الرّتب مطّلعين ولكن ليسوا على تواصل مباشر مع واضعي السّياسات وصانعي القرار ضمن مؤسساتهم.
- لا يعتبر صانعو القرار وواضعو السياسات قضايا النوع الاجتماعي ذات أولويّة، ممّا يعوّق عمل جهات التنسيق ويعيق إدماج منظور النوع الاجتماعي في السّياسات والموازنات والخطط.
- يضمّ تقسيم الموازنة الحالي نسبة مئوية صغيرة من النفقات الرأسمالية تغطّي عددًا لا بأس به من المشاريع. ويشمل ذلك إمّا مشاريع لم تُنجز في السّنة السّابقة أو أخرى مصمّمة على أساس ورقة المشاريع. وفي معظم الأحيان، لا تُصمّم المشاريع بالاستناد إلى المؤشّرات. فتُدخل المؤشرات، وخاصّة النوع الاجتماعي منه،ا في ورقة المشروع بعد أن يُصمّم، ممّا يعوّق وضع موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي كما يجب.

لا شكّ في أنّ جهودًا واسعة بُذلت في هذا المجال، لكنّها حتّى يومنا هذا لم تحقّق نسبة عالية من النجاح. وثمّة فراغ هائل في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وسيشكّل الجهد الذي تقوم به اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة حاليًا، أداة ممتازة لإدراج مقياس النوع الاجتماعي في عملية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويجدر إنشاء مجلس إدارة ليشرف على كافّة الجهود المبذولة المتعلّقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وبالنوع الاجتماعي بشكل عامّ وينسّقها. ويُعدّ الإشراف على هذه العملية أمرًا حاسمًا ليس فقط لجهة التنفيذ، ولكن أيضًا لجهة التنسيق. وتتجلّى الفجوة في التنسيق على المستوى المحلّي كما على المستوى الدّولي، إذ تركّز منظّمات دولية عدّة على مسائل النوع الاجتماعي، ولكن يعمل كلّ منها بشكل مستقلّ في معظم الأحيان. وسيسهل تحقيق المساءلة والشفافية حينما يتمّ إنشاء مجلس إدارة وبعد مأسسة العمل على مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

وستحدّد الحوكمة المرتبطة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عملية المساءلة التي تتطلّب درجة عالية من الالتزام من أجل تحليل مؤسّسات القطاع العام وسياساتها، وكيف تعكس هذه السّياسات عملية التخطيط للموازنة المراعية للنوع الاجتماعي. وبعد مأسسة قضايا النوع الاجتماعي، سيسهل التوصّل الى نهج مناسب للتّعامل مع سياسات واستراتيجيات وطنية ودولية شاملة. ويمكن أن يؤدّي نظام التنفيذ القائم على تكنولوجيا المعلومات الحالي التّابع لرئاسة الوزراء دورًا هائلًا في تقييم عملية التنفيذ وتنسيق الجهود. فيظهر برنامج تكنولوجيا المعلومات هذا تباين التقدّم المحرز على مستوى المشاريع وعلى مستوى المؤشّرات، وبالتالي يمكنه إدخال عنصر خاص بالنوع الاجتماعي للمتابعة الإلكترونية ولوضع أدوات متابعة ذات صلة.

ومن شأن مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بين الجهات المعنية[29] تعزيز الشّفافية والمساءلة الحكومية إزاء قضايا النوع الاجتماعي وزيادة فعالية السّياسة العامّة والنموّ الاقتصادي. وينطوي الأساس المنطقي الاقتصادي وراء وضع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على القضاء على أوجه عدم المساواة التّي تحدّ من الإنتاج ومن تطوير القدرات ووقت الراحة والرّفاه. ويستلزم اعتماد منظور النوع الاجتماعي في الموازنة التنبه إلى الإنفاق والإيرادات على حدّ سواء وإلى الأدوات المستعملة الخاصّة بكلّ من الإنفاق والإيرادات، كما يجدر العمل مع مختلف الأطراف الفاعلة والجهات المعنية على المستويين المحلّي والدّولي.

3.5.3 صلة الوصل بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة لاستيفاء متطلّبات أهداف التنمية المستدامة

تُعدّ عملية وضع موازنة حكومية تراعي منظور النوع الاجتماعي عملية معقّدة لا تستلزم تخطيطًا وميزنة منظّمة تنظيمًا جيّدًا فحسب، بل تتطلّب أيضًا التزامات وطنية ودولية. وتيسّر الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بلوغ درجات أعلى من الدقّة والاستدامة من خلال توزيع الأموال المتاحة بشكل أدقّ لتلبية الاحتياجات الفعلية لمختلف المجموعات الاجتماعية. ومع ذلك، يجب الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة الحالية المدرجة في جدول أعمال العام 2030 لدعم إدماج الموازنات والخطط القائمة على النوع الاجتماعي. وأتت أهداف التنمية المستدامة المدرجة في جدول أعمال العام 2030 لتشدّد على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلًا عن الاتّفاقيات الدولية الأخرى المتعلّقة بالقوانين الدولية وبحقوق الإنسان ولتعيد التأكيد عليها. ويعزّز جدول الأعمال هذا المساواة بين الجنسين ويسعى إلى إزالة أشكال التمييز من المجتمعات. ووُضع 17 هدفًا لتُدخِلها البلدان في سياساتها الوطنية من أجل تعزيز التنمية.

وتسهل المواءمة ما بين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة بالاستناد إلى منظورين مختلفين؛ أولّهما انسجام الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل عامّ مع خامس أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافّة) ومع أهدافه الفرعية (التصدي مباشرة لأوجه عدم المساواة بين الجنسين). ويشتمل الهدف الخامس على ستّة أهداف فرعية تندرج جميعها تحت عنوان دعم البلدان لضمان المساواة من منظور جنساني. ويُشار إلى أنّ المؤشّر الفرعي5 .ج.1 هو الأكثر ارتباطًا بالورقة الرّاهنة، إذ إنه يحدّد نسبة البلدان التّي تتمتع بأنظمة ترصد المخصّصات العامّة وتخصّص مبالغ لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويمكن أن يستعين فريقا التخطيط والميزانية في الأردن بالمؤشرات التي تندرج تحت الهدف الخامس باعتبارها مؤشّرات جنسانية أساسيّة يتعيّن اعتمادها. واستعين ببضعة مؤشرات في مشاريع معيّنة، لكنّها لم تُعتمد كقاعدة للميزنة، ومنها: نسبة المقاعد التّي تشغلها النساء في مجالس الأمّة الوطنية والحكومات المحلية. ومن المؤشّرات الأخرى الخاصّة بهذا الهدف التّي يمكن ربطها بالسياق الأردني على سبيل المثال لا الحصر: نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 اللواتي تزوّجن أو ارتبطن للمرّة الأولى قبل سنّ 15؛ ونسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 اللواتي تزوّجن أو ارتبطن للمرّة الأولى قبل سنّ 18.[30]

[29] إنّ الجهات المعنية الرئيسية المنخرطة في مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن هي دائرة الموازنة العامّة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والوزارات التنفيذية.

[30] https://sustainabledevelopment-uk.github.io/5-3-1/

- وإنّ المؤشّر الأكثر ارتباطًا بهذه الورقة هو نسبة الدّول التي تتمتّع بأنظمة ترصد المخصّصات العامّة وتخصّص مبالغ لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وينبغي أن يشكّل هذا المؤشّر الأخير الركيزة التّي يبنى عليها الإصلاح في التخطيط والميزانية والميزانية.

ويتمثّل المنظور الثاني بالاستعانة بمختلف أهداف التنمية المستدامة باعتبارها دليلًا لمختلف المؤشّرات التّي يجدر إدخالها في الموازنة وفي عملية إعدادها. وبما أنّ تعميم منظور النوع الاجتماعي يعني تجسيد المتطلبات التشريعية للسياسات والبرامج من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال عملية الموازنة، تكون الاستعانة بأهداف التنمية المستدامة كأداة توجيهية أمرًا بالغ الأهمية. وكما ذُكر أعلاه، يشمل جدول الأعمال الذي يضمّ 17 هدفًا عددًا من المؤشرات المتعلّقة بكلّ هدف. وبطبيعة الحال، يرتبط بعضها بالنوع الاجتماعي، في حين أنّ البعض الآخر لا علاقة له بهذه المسألة. وتلتزم حكومة الأردن بأهداف التنمية المستدامة وبجدول أعمال العام 2030 ، فتستعين بأهداف التنمية المستدامة معتبرةً إيّاها أداة تساعد على الجمع ما بين مجموعتين من المعارف ما زالتا منفصلتين تمامًا في الأردن (المؤشّرات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والتمويل العامّ).

ولدى الحديث عن المؤشّرات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أنّه يمكن اعتماد عدد من المؤشرات لتغطية مختلف المجالات والقطاعات. ويتمّ إدخال مختلف مؤشّرات أهداف التنمية المستدامة في عملية الموازنة لأنّها تنظّمها وتدعمها وتسمح أيضًا بمقارنتها مع الأهداف والسياقات الدولية (تلك التّي تتماشى مع النموذج الأردني). وستؤدّي تنمية هذا التزامن والتناسق إلى إغناء عملية الموازنة العامّة وإلى الدفع بمختلف الكيانات إلى اعتماد مؤشرات النوع الاجتماعي لرصد الفجوات بين الجنسين في كلّ منطقة.

ويعرض الجزء الآتي من التقرير مؤشّرين كمثال عن ربط الموازنات بأهداف التنمية المستدامة:

- توفير فرص العمل مقابل التوظيف القطاعي حسب الجنس؛ إنّ خامس أهداف التنمية المستدامة الذي يتعلّق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافّة يشتمل على هدف فرعي يتمثّل بضمان المشاركة وتكافؤ الفرص للنساء والفتيات في المجالات السياسية والاقتصادية والعامّة (سواء أكانت أدوارًا قيادية أو متوسطة الرتب). ويهدف توفير فرص العمل ضمن الاقتصاد على المدى الطويل إلى تولّي نسبة أكبر من القوى العاملة هذه الوظائف. وهذه خطوة أوّلية لتمهيد الطريق أمام إنشاء اقتصاد أكثر إدماجًا لمنظور النوع الاجتماعي.
- تبرز أهمية تحويل حكومة الأردن للاقتصاد من نموذج قائم على الخدمات إلى نموذج يعتمد أكثر على القيمة المضافة. فسيساعد هذا التحوّل على تعزيز الفرص في المجالات القطاعية الأخرى من الاقتصاد (مثل قطاعات الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والصناعة والطاقة والطبّ) ممّا يؤدّي إلى توفير المزيد من فرص العمل المحلية ويتيح لسوق العمل الأردني أن يستوعب نسبة أكبر من القوى العاملة. ولتحقيق هذا التحوّل، ينبغي تحديد القطاعات الاقتصادية، خصوصًا التّي تنطوي على إمكانية زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، فتوضع بالتالي السياسات المراعية لها ويجري الاعتماد عليها.

4. الخاتمة والاستنتاجات والتّوصيات

4.1 الاستنتاجات

بناءً على التّحليل الذّي ورد في الأقسام السّابقة، ستُستعرَض في ما يلي الاستنتاجات المفصّلة التّي خلُص إليها التقرير، وستوضع خيارات السّياسات والتّوصيات المنهجية العملية لتمهيد الطريق نحو تعزيز تطبيق الموازنة المستجيبة للنّوع الاجتماعي في الأردن استنادًا إلى القطاعات الأربعة المختارة. فقد أحرزت الدّول التّي أتقنت وضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي تقدّمًا لافتًا في مجال التنمية. لذا، يجدر تعميم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستويين الوطني ودون الوطني. ويرمي التحوّل الاقتصادي الذّي تسعى الحكومة إلى تحقيقه إلى ضمان أخذ معظم أوجه اللّامساواة في الاعتبار عند التخطيط واعداد الموازنة، فضلًا عن عوامل أخرى كافتقار الخطط والموازنات الحكومية للبيانات المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي وقلّة التركيز على الأولويات والاحتياجات والمصالح في التدخّلات المرتبطة بالنوع الاجتماعي .

فتشير الاستنتاجات الرئيسية إلى أنّه:

- بالرّغم من التقدّم الذّي أحرزته الأردن في طرح منظور النوع الاجتماعي وتعزيز قدرات مراكز تنسيق مسائل النوع الاجتماعي في مختلف المنظّمات الحكومية، إلا أنّ البلد ما زال يواجه عددًا لا بأس به من التحدّيات التّي تعيق وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- يتوفّر عدد من الفرص الجيّدة التّي يمكن للأردن الاستفادة منها بدعم من المجتمع الدّولي وتحت مظلّة السياسات الدّولية والوطنية. وتكمن هذه الفرص في جهود الإصلاح المختلفة التّي تبذلها الحكومة حاليًا بالتزامن مع جداول أعمال الدعم الدولي، كجدول أعمال العام 2030 المفصّل أعلاه.
- تعجز المؤسسات الحكومية عن فهم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، إذ لا تركّز في موازناتها على المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التّي يُتغاضى عنها في الغالب أو يُعتّم عليها خلال وضع الموازنات وتحليل السياسات وصنع القرارات التقليدية.
- يشكّل الفهم النظري للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، باعتبارها نهجًا يسعى إلى تحقيق مصالح النّساء عبر إشراكهنّ في نشاطات إضافية واتّخاذ تدابيرعمل إيجابية تقوم على الأخذ بمبدأ التمييز الإيجابي للتخفيف من آثار التمييز التاريخي ومن أوجه الحرمان الناتجة عنه، جزءًا من عملية تعميم منظور النوع الاجتماعي. لكنّ الفهم النظري لا يعدو كونه جزءًا من العملية ككل، إذ يرتكز تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل أساسي على «عملية تقييم الآثار التّي تُلحقها الإجراءات المقرّر اتّخاذها بالذكور والإناث. وتشمل هذه الإجراءات التّشريع ووضع السياسات أو البرامج في كافّة المجالات وعلى جميع الصّعد». فتتطلّب ميزانية النوع الاجتماعي اعتماد التقييم وإعادة التوجيه نفسيهما اللذين تتطلبهما أنشطة الموازنة العادية.
- شكّل الافتقار إلى البيانات المصنّفة ومؤشرات النوع الاجتماعي بشكل عامّ، وخاصّة في الوزارات الأربعة المستهدفة، عقبة أساسية أمام تقديم الأدلّة الملموسة على اللّامساواة بين الجنسين وأمام وضع السياسات

القائمة على الأدلّة. فتتيح البيانات المصنّفة ومؤشّرات النوع الاجتماعي لمديري البرامج وصانعي القرار البحث المعمّق في تقديم الخدمات وفي النتائج المحقّقة في مجال المساواة بين الجنسين وفي بيانات النتائج لكي يتمكّنوا من تحديد الفوارق القائمة بين فئات السّكان الرّئيسية ويتمكّنوا من تقييم الآثار المترتّبة على الإنفاق العامّ بسبب تعزيز الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف مراحل الموازنة.

- يشكّل النقص الإضافي في البيانات المصنّفة على أساس النوع الاجتماعي الملائمة على الصّعيدين الكلّي والجزئي عائقًا أمام وضع الخطط والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي كما يجب. وتُعتبر المعلومات والبيانات عاملًا حاسمًا في تعزيز تصميم المؤشّرات وإجراء تحاليل معمّقة ومفيدة. وتشير تحليلات نماذج الموازنة الحالية إلى ذلك.
- أفادت النتائج بأنّ الممارسة الأكثر شيوعًا لوضع الموازنات داخل الكيانات الحكومية (عددها 130) هي الموازنة القائمة على المشاريع. واستطاعت نسبة ضئيلة من الكيانات الحكومية أن تطبّق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بفعالية.
- تضمّ نماذج أوراق المشاريع لائحة بالمؤشرات. وتشمل المشاريع الموجّهة إلى النّساء على سبيل المثال عددًا من المؤشرات ذات الصّلة. وبالتالي، يتمّ إدماج مساهمة النوع الاجتماعي على هذا المستوى السّطحي.
- تحتسب حصّة النساء من الإنفاق ضمن الموازنة باحتساب نسبة النّساء من إجمالي المستفيدين وضرب النتيجة بقيمة النفقات. لكنّ نموذج الحساب المحدود هذا لا يعبّرعن الجوهر الحقيقي للاستجابة للنوع الاجتماعي. وقد اعتُمد النموذج نفسه في حساب نسبة الإنفاق على المبادرات المرتبطة بالأطفال.
- يتطلّب سيناريو الموازنة العامّة وحالتها في الوقت الرّاهن في الأردن اعتماد مستوى مختلف من التّخطيط وتعزيز إنتاج البيانات فضلًا عن إجراء تحليلات ودراسات قائمة على النّوع الاجتماعي ووضع تقارير وخيارات سياساتية.
- تتّسم الدعوة إلى اعتماد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي بالضّعف في جميع مراحل دورة الموازنة ومن قبل كافّة الأطراف الفاعلة. ويُنسب هذا الضّعف إلى القصور في فهم سياق النوع الاجتماعي على الرّغم من دورات التوعية وبناء القدرات التّي نُظّمت.
- يساهم انعدام الإرادة السياسية أيضًا في تأخير إدماج منظور النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط والميزانية. فمعظم الأدوار التّي ينبغي أن يؤدّيها مجلسا الأعيان والنوّاب غير فعّالة ولا تستند إلى بيانات وطرائق علمية.
- لا تزال المنظمّات غير الحكومية ووسائل الإعلام عاجزة عن التوعية كما يجب، وهي تضلّل الرّأي العامّ في بعض الحالات وتضرّ بعملية إدماج منظور النوع الاجتماعي بدلًا من أن تدعمها وتعزّزها.

4.2 خيارات السياسات والتّوصيات

صيغت لغايات ورقة السياسات الراهنة مجموعة من الخيارات السياساتية والتوصيات التي ترتكز على الاستنتاجات. وقُسّمت خيارات السياسات والتوصيات في سبيل تنظيم الخطوات المقبلة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، وهي الحكومة

المركزية، التّي تضمّ السّلطات المحلّية وأعضاء من مجالس المحافظات؛ ومجلسا الأعيان والنّواب؛ وأخيرًا وليس آخرًا اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والحركات النسائية ذات الصّلة ومنظمات المجتمع المدني. ويهدف هذا التقسيم إلى إنشاء دورة منسّقة تقوم على التعاون وتنسيق الجهود المبذولة. وتبرز في الاستنتاجات الرّئيسية الحاجة الماسّة إلى العمل مع كلّ من المشاركين في دورة الموازنة، فلكلّ مشارك مجموعة مختلفة من المتطلّبات ونقاط الضعف في ما يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وبناءً عليه، تشمل خيارات السياسات والتّوصيات ما يلي؛

4.2.1 التّوصيات العامّة

يقدّم هذا القسم بعض التوصيات الشاملة والعامّة بطبيعتها.

- يمكن أن تدخل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف المستويات الحكومية (الوطنية و/أو الأقليمية و/أو المحلية). لذا، يتعيّن النظر في الدور الذّي تؤدّيه اللّامركزية كما ذُكر أعلاه.
- يجب إعداد مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي باعتماد نهج يقوم على إشراك مجموعات مختلفة تشمل الحكومات ومجلسا الأعيان والنوّاب والمجتمع المدني. وتكون المبادرات أكثر فعالية حينما تشارك كافّة الجهات المعنية في إعدادها.
- تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجيات موجّهة نحو تحقيق النتائج لضمان أن يصبح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ممارسة اعتيادية. ويعتمد ذلك على الإرادة السياسية واستمرارية اهتمام المجتمع المدني، فضلًا عن التنسيق المنظّم بين مختلف الأطراف الفاعلة تحت مظلّة واحدة معترف بها.
- تتطلّب الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي الفعّالة تصنيف البيانات ذات صلة بحسب النوع الاجتماعي كمشاركة المرأة في دائرة الموازنة العامّة وآثار الإيرادات العامّة على النّوع الاجتماعي. فتكون معظم المنهجات محدودة في غياب هذا التصنيف.

4.2.2 الحكومة المركزية – بما فيها السلطات المحلية وأعضاء مجالس المحافظات

تؤدّي الحكومة المركزية دورًا قياديًا، عبر وزارة المالية ودائرة الموازنة العامّة، يتمثّل في دعم الحكومة لجهة وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي. وفيما يلي خيارات السياسات والتّوصيات الخاصّة بهذا القسم؛

- تشمل الخطوة الأولى في مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأردن تعيين كيان أو هيئة لتأدية الدّور القيادي عن طريق توجيه عملية وضع الموازنة العامّة وتوجيه التحليلات اللّازمة والدراسات والتّقارير المقترحة. ويُقترح تعيين لجنة وطنية تترأسها وزارة التّخطيط بسبب دورها في تنسيق التمويل ومساندة الحكومة في وضع السياسات والخطط. وستضمّ هذه اللجنة دائرة الموازنة العامّة، التّي ستعمل كرئيس مشارك، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووحدة الإنجاز والأداء الحكومي في

رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة الإحصاءات العامة. وتضمّ اللجنة أيضًا مركز أبحاث، من المحتمل أن يتمثّل بمركز الدراسات الاستراتيجية أو منتدى الاستراتيجيات الأردني، فضلًا عن ممثلي الحركات النسائية وممثّل وسائل الإعلام (كاتب أو شخصية مؤثّرة). ويُتوقّع أن تؤدّي اللجنة دورًا قياديًا في تنسيق المسائل المتعلّقة بالنوع الاجتماعي في إطار الوكالات الحكومية المختلفة والمجتمع الدّولي، كما تساند دائرة الموازنة العامّة عبر توفير ما يلزم من بيانات وتشبيك ودعم محتمل من المجتمع الدّولي. ويتمثل الهدف الأخير من تعيين اللجنة في تنسيق جهود مختلف الجهات المعنية.

- قد يُدرج في جدول الأعمال الضّغطُ على الحكومة من أجل تشريع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ودعمها سياسيًا وإداريًا، وخصوصًا ضرورة أن تدعم التشريعات الأعمال وتعطيها قوّة دافعة وتوجّهها.
- إنّ مباشرة العمل على وضع مقياس جنساني واعتماده أمر حاسم لإضفاء طابع مؤسسي على الاستجابة للنوع الاجتماعي على مستوى الميزانية والتخطيط والتنفيذ. ويشكّل المقياس أداةً مثاليةً لرصد المؤشّرات وتحديد البيانات التي يجب جمعها والكشف عن أيّ فجوة في المؤشرات الحالية. وسيرتبط المقياس بالمؤشرات الدّولية كجدول أعمال العام 2030. وتجدر الإشارة إلى أنّه من المهمّ إشراك كافّة الجهات المعنية في عملية تجميع المؤشّرات التّي ستدخل في المقياس، وتشمل هذه الجهات القطاع العامّ والمجتمع الدّولي والمجتمع المدني. ويسهم النهج التشاركي المقترح في تحديد الفجوات ويشكّل خطوة جيّدة في سبيل إضفاء طابع مؤسّسي على المسائل المتعلّقة بالنّوع الاجتماعي بما فيها التخطيط والميزانية.
- يجدر تحسين طرق احتساب المخصّصات المالية للنوع الاجتماعي (لمورّدي الخدمات والمنتفعين على حدّ سواء) في وثيقة الموازنة للامتثال للمعايير الدّولية. ويجب في هذا الصدد أن تدرج دائرة الموازنة العامّة معيارًا جنسانيًا في مخطّط الحسابات، وهو أمر يسهل تحقيقه. ومن شأن ذلك أن يعكس صورة واضحة عن توزيع المخصصات المالية من منظور جنساني، ممّا يسهم في تيسير إدخال منظور النوع الاجتماعي في عملية الموازنة إلى أقصى حدّ وفي مأسسة العملية.
- يتعيّن على الحكومة وضع قواعد وأنظمة لكي تفرض في مرسوم شرطًا يقضي بأن تقدّم كافّة الوزارات والوحدات الحكومية في تقاريرها السّنوية إحصاءات ترتكز على الفرد (بيانات مصنّفة بحسب الجنس والعمر SADD وبحسب المناطق الجغرافية والإدارية عند الاقتضاء) ومؤشّرات أداء تراعي منظور النوع الاجتماعي وتنطبق على البرنامج/المشروع، وذلك بغية ضمان تسهيل الحصول على البيانات المصنّفة بحسب الجنس والعمر. وتبرز الحاجة للقيام بذلك من أجل إلقاء الضّوء على عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع ولتيسير عملية التنفيذ الفعّال للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- يجب بناء القدرة على تحليل النوع الاجتماعي. فيشكّل تحليل النوع الاجتماعي جوهر كافّة الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويجب إتاحة القدرة على إجرائه ضمن دائرة السياسات التّي يضعها مصمّم الموازنة. ويتعيّن على صانعي القرار أن يدركوا أهمية مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في إطار مهام إدارتهم/وحدتهم في تحديد الفئات المستهدفة وفقًا لاحتياجات النوع الاجتماعي. ويشار إلى أنّ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي غير ممكنة من دون هذا النوع من التحليل.
- ينبغي تعزيز قدرة دائرة الإحصاءات العامّة على جمع الإحصاءات والمؤشّرات الموثوقة ونشرها واستعمالها لتقييم وضع النّساء والرّجال النسبي في المجالات المراعية للنوع الاجتماعي وذات الصلة بالسياسات.

- تبرز الحاجة إلى تفعيل مراكز الأبحاث الحالية على مستوى الحكومة. فيجب، على سبيل المثال، أن تؤدّي مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية في وزارة المالية ومديرية السياسات والدراسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وغيرها دورًا مباشرًا في تحديد الحاجة إلى إجراء استقصاءات إضافية أو البحث في المؤشرات على المستوى الجزئي. وتساهم هذه الجهود إلى حدّ كبير في إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية، فتسمح برفع مستوى هذه العملية. ويمكن إرسال أيّ بيانات محدّدة ومطلوبة إلى دائرة الإحصاءات العامّة للحصول على الدّعم. كذلك، يمكن لمراكز الأبحاث الحالية أن توفّر الدعم أيضًا، وهي تشمل مركز الدراسات الاستراتيجية ومنتدى الاستراتيجيات الأردني. وتمثّل عملية جمع البيانات المدفوعة بالطّلب خطوةً بالغة الأهمية في سبيل توسيع نطاق المشاريع وتحقيق المزيد من المساواة في المجتمع. ولا يتوفّر حتّى اليوم توزيع جغرافي للحاجات على أساس النّوع الاجتماعي. وتكتسب هذه البيانات المصنّفة بحسب النّوع الاجتماعي، التّي تتعدّى الصحّة والتعليم، أهمية كبرى في التمهيد لوضع الخطط والموازنات المراعية للنوع الاجتماعي. وفي ما يلي لمحة موجزة جدًّا عن المؤشرات على المستوى الجزئي:

  - يشكّل التّوجيهي (امتحان شهادة الثانوية العامة) مؤشّرًا أساسيًا يحدّد نسب الذكور والإناث الذين يتقدّمون لنيل على هذه الشّهادة. ويمكن وضع مؤشّر فرعي لتقييم البيئة المدرسية وتأثيراتها على التحصيل العلمي للتلامذة الذكور في التّوجيهي. ويمكن احتساب هذا المؤشّر الفرعي باحتساب عدد التلامذة في المدارس الثانوية للذكور بالمقارنة مع عدد التلامذة في المدارس الثانوية للإناث. وبعد أن تُحتسب هذه الأرقام، يُحتسب عدد المدارس للذكور التّي ترتفع فيها نسبة المشاكل. ويمكن الحصول على هذه البيانات من السجلّات الإدارية لوزارة التربية والتعليم ومديرياتها في هذا الحقل. ويجري بعدها الرّبط بين التحصيل العلمي والبيئة المدرسية.
  - يمكن احتساب نسبة الزواج المبكر وتأثيراته على التحاق الإناث بالمدارس من خلال تقييم عدد الإناث اللواتي يتركن المدرسة ويتزوّجن قبل سنّ الثامنة عشرة. ويمكن احتساب هذه البيانات بالحصول على بيانات من دائرة قاضي القضاة ومقارنة هذه الأعداد بأعداد الإناث اللواتي تركن المدرسة. سيساعد ذلك واضعي السياسات على تقييم نسبة الإناث المتزوّجات تحت سنّ الثامنة عشرة ونسبة اللواتي تركن المدرسة بالدرجة الأولى.
  - يمكن احتساب نسبة فرص العمل التي يتمّ إنتاجها وفقًا للقطاع مقابل تلك التي يتمّ إنتاجها وفقًا للنوع الاجتماعي باحتساب عدد فرص العمل المُنتَجة، وهو ما تقوم دائرة الاحصاءات العامّة هذه الحسابات أساسًا، ثمّ تقييم عدد فرص العمل المُنتَجة التّي تشغلها الإناث.
  - يمكن احتساب نسبة المشاركة النسائية في الناتج الإجمالي المحلّي بطرق عدّة وهي: اعتماد نهج قائم على النواتج يستند إلى إنتاج كلّ قطاع ومساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي. ويجوز تصنيف هذه القطاعات وفقًا لتوظيف الإناث والذكور فيها. وبناءً عليه، يمكن احتساب الإنتاجية والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتلقائيًا احتساب الناتج الإجمالي المحلّي بالاعتماد على هذه الأسس. وينطبق ذلم على نهجي الإنفاق والإيرادات المستخدمين في احتساب الناتج الإجمالي المحلّي، مع العلم أنّه يُفضّل احتسابه بالاستناد إلى الإنتاجية.

- يجب توسيع نطاق الحوار ليشمل القطاع الخاصّ ورابطات الأعمال التجارية المختلفة ممّا يؤدّي إلى تعزيز الشّراكات وتولّي المسؤولية. ويشكّل القطاع الخاصّ جزءًا لا يتجزّأ من عملية التنمية، وينبغي إشراكه في مختلف سياسات وتوجيهات الحكومة.
- على التعميمات والتوجيهات الأخرى المماثلة أن تعطي إرشادات محدّدة بشأن مخصّصات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- يجب إعداد مذكّرة مفاهيمية واضحة تُقدَّم إلى ممثّلي المجتمع الدّولي المهتمّين والمعنيين. وينبغي أن تتضمّن هذه المذكرة طلبًا للحصول على المساعدة التقنية في تنظيم عملية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وتعزيزها. وسيشمل ذلك مجموعة واسعة من النشاطات التّي يجب أن تُنتِج ثقافة من التخطيط والميزانية تستند إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة.
- يرتكز الرّصد الفعّال للموازنات على السياسات أوّلًا ويتطلّب انتقالًا متواصلًا وواضحًا يمكن تتّبعه من أطر السياسات، وصولًا إلى الخطط المتوسّطة الأجل والسّنوية ذات النتائج المتوقّعة، ومن ثمّ الموازنات وأخيرًا النواتج والنتائج الفعلية. وما من روابط قائمة حاليًا بين هذه العناصر من دورة الموازنة في القطاعات الأربعة، وبالتالي سيكون من الضروري إقامة هذه الروابط.
- يجب إعداد خطّة للرصد والتقييم، ما يضمن أن تكون خطّة العمل مراعية للنوع الاجتماعي. وتتطلّب هذه الخطة موارد ملتزمة تحديدًا بالحصول على البيانات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي وتجميعها وتحليلها والإبلاغ عنها ونشرها واستعمالها، بما فيها البيانات المصنّفة بحسب الجنس والعمر والبيانات المختصّة بالفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر.
- يجب بناء قدرات الوزارات وقدرة دائرة الموازنة العامّة من أجل مواءمة الخطط القطاعية مع الاستراتجية الوطنية للمرأة واعتماد نهج جديد إزاء القرارت المتعلّقة بالموازنة.
- يجب ربط الخطط الوطنية والموازنة العامّة الحالية بالأهداف والسّياسات الدولية كأهداف التنمية المستدامة. فيتيح ذلك التقييم الذاتي للأداء مقارنة بالتجارب الدولية وبأنسب أساليب التنفيذ، ممّا سينهض بالأردن إلى مستوى مختلف إزاء إعداد السياسات وتنفيذها.
- يجب العمل على إعداد دليل يُوزَّع على مختلف أعضاء السلطات المحلية في المحافظات الـ12. فيكتسب العمل على المستوى المحلّي أهمّية بالغة، نظرًا إلى أنّ مجالس البلديات والمحافظات لا تزال حتّى يومنا هذا تركّز على البنى التحتية فقط ولا تدرك ما هو النموذج الأفضل لإعداد خطّة أو موازنة. ويتيح ذلك فرصة لإدماج منظور النوع الاجتماعي على مستوى القاعدة الأساسية، ما يستوجب اعتماده في كلّ عمليات بناء القدرات التّي يشارك فيها الأعضاء. ويضمّ هذا الدليل مجموعة واسعة من أساليب إعداد الخطط والموازنات المراعية للنوع الاجتماعي.
- يجب العمل مع وسائل الإعلام على عرض مفهوم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وإقامة علاقات معها تسمح بنقل الإيدولوجيات المراعية للنوع الاجتماعي وإمكانية استفادة الأردن منها بشكل أفضل. وتؤدّي وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في مناصرة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وفي الدفاع عن المسائل المتعلّقة بالنوع الاجتماعي بشكل عام. ويجب استعمال وسائل الإعلام كأداة لبلوغ مستوى فهم

أفضل لقضايا النوع الاجتماعي ضمن إطار المجتمع ومختلف الجهات المعنية.

- يجب أن تبلور وزارات الصحّة والتربية والتعليم والعمل والشؤون السياسية والبرلمانية أقوى الحجج الممكنة للمطالبة بزيادة ميزانياتها. ويمكن تحقيق ذلك بالاستناد إلى القواعد والمعايير الدولية وبإعداد خطط قائمة على الأدلّة ترمي إلى تحسين رفاه الأسرة وإرفاقها بتقديرات للتكاليف وبنواتج قابلة للقياس عند الإمكان. وينبغي استشارة دائرة الموازنة العامّة في الوقت المناسب بشأن الاقتراحات التّي تتعلّق بالإنفاق قبل وقت طويل من نهاية دورة الموازنة وقطعًا قبل الإدلاء بتصريحات علنية.

4.2.3 مجلسا الأعيان ومجلس النّواب

عند مناقشة دور مجلس الأعيان ومجلس النواب في تعزيز المساواة والتّخطيط العامّ والموازنة والتنفيذ، تجدر الإشارة إلى أنّ العملية لا تكتمل من دون إسهاماتهما ومن دون مصادقتهما على الموازنة. غير أنّ إسهامات المجلسين ضعيفة حاليًا إن لم تكن معدومة. وبالتّالي، وُضعت التّوصيات التّالية كتدبير إصلاحي للسيناريو الحالي؛

- إجراء دراسة استقصائية لمجلس الأعيان ومجلس النواب الحاليين حول الإيدولوجيات والمعرفة بالمسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتخطيط والميزانية والمناصرة. فسيتيح ذلك تحسين بناء القدرات وإحراز نتائج أفضل عند تزويد الجمهور المستهدف الذي يتمثّل بأعضاء المجلسين بالمعلومات اللّازمة.
- تعزيز بناء قدرات أعضاء مجلس النواب ومجلس الأعيان. ويجب ألّا تغطّي عملية بناء القدرات آليات الموازنة والتخطيط فحسب، بل أن تشمل أيضًا مواضيع وبيانات ومؤشّرات جنسانية.
- بناء قدرات اللّجان ضمن مجلس الأمّة، إذ تتوفّر فرص لتعزيز إشراف مجلس الأمّة على تطبيق الموازنة بالاستناد إلى تقارير شهرية أو فصلية ولإصدار تقرير يعتمد على دراسة المجلس لهذه الوثائق. وينبغي أن يتضمّن هذا التقرير تحليلًا جنسانيًا.
- العمل على عنصر التوعية، فثمّة حاجة ماسّة إلى تفسير معنى المساواة بين الجنسين لفهم مدى تأثيرها على المجتمع. وقد يشمل ذلك تبادل الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة.

4.2.4 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمجتمع المدني والحركات النسائية

تؤدّي اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بصفتها حركة نسائية رائدة، دورًا بالغ الأهمية. وقد باشرت في تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة كما ذُكر سابقًا في ورقة السياسات. ويجدر توسيع نطاق هذا الدّور والتنسيق مع الأطراف الفاعلة الأساسية الأخرى للتوصّل إلى نهج شامل يضمن المساواة بين الجنسين. وتشمل مختلف خيارات السياسات والتوصيات ما يلي:

- الطلب من الحكومة أن تضع استراتيجية/سياسة خاصّة بتعميم منظور النوع الاجتماعي، فقد يوفّر ذلك فرصة لإدراج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي كبعد من أبعاد التعميم.
- إنعاش شبكة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن الحكومة بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون

المرأة ودائرة الموازنة العامّة للبناء على الأعمال السّابقة وتطوير مهارات الأشخاص الذين يشاركون في مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويجب إعداد خطة عمل خاصّة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تشرف عليها شبكة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي التّي سيتمّ إنعاشها. ويجب البناء على ما أنجز في السابق، مع إدراك الحاجة إلى أعمال إصلاحية وإلى اللحاق بركب التطورات لإعادة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى المسار الصحيح.

- توعية النساء والسياسيين بالمسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وبالرغم من أنّ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المراة تقوم بتنفيذ انشطة مماثلة، إلا ان هناك حاجة إلى الوصول إلى عدد أكبر من المشاركين والعمل معهم. ويمكن تعزيز ذلك بواسطة مقياس النوع الاجتماعي. كذلك، يكتسب إشراك وسائل الإعلام عن طريق التغطية الإعلامية الإضافية أهمية بالغة. ويمكن أن تكون العروض الدّورية للأشرطة التوعوية والمشاركة في مختلف القنوات الإعلامية فعّالة للغاية، إذ قد تساهم في تغيير نمط التفكير. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمّية الصيغة اللغوية المستعملة وأهمية فهم الجمهور المستهدف لضمان أفضل النتائج.
- توسيع نطاق برامج بناء القدرات التّي تُنفّذ حاليًا وتوجيه الدورات إلى كبار الموظفين وإشراك أعضاء مجلس الأمّة. فيساهم توسيع نطاق المعرفة لدى كبار الموظّفين في تقليص الهوّة ما بين الموظّفين ذوي الرّتب المنخفضة والمتوسّطة وواضعي السياسات، ويؤدّي إلى تعزيز جهود المناصرة وتسهيل الموافقة على إدماج منظور النوع الاجتماعي في إطار التخطيط والميزانية.
- الحرص على تجنّب ازدواجية الجهود المبذولة من المجتمع الدّولي. فيجب العمل مع الأخير على اقتراح أفكار مختلفة يتعين تمويلها. ويمكن أن تصوغ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مذكّرات مفاهيمية تستند إلى المواضيع المقترحة أعلاه لتُدرس بالتفصيل وتُدرج في عملية وضع السياسات. فعلى سبيل المثال، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر الجهود التّي بُذلت سابقًا لتعزيز الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- التنسيق بين مختلف المنظّمات النسائية وتمكينها لكي تؤدّي دورًا في المجتمع المدني. ويشمل هذا التنسيق تقاسم الأعمال والمسؤوليات وقطاعات العمليات.
- الإحاطة بالأنشطة المتعلّقة بالنوع الاجتماعي التّي يُضطلع بها حاليًا لتحديد الفرص وتجنّب ازدواجية الجهود ودعم التنسيق بين المنظّمات النسائية الرّائدة.
- تعزيز الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية المرتقبة لفترة 2020-2025 وتضمينها جزءًا أكبر يتعلّق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، على أن يشمل ذلك الروابط والأنشطة والتقارير.
- المناصرة لتوفير الإرادة السياسية والعمل على إشراك المواطنين في إطار نهج تشاركي. وينبغي أن يستند الضغط على صانعي القرار وعملية المناصرة إلى البيانات الواقعية والأدلّة والتحليلات ودراسات الأثر. ويتطلّب ذلك العمل بشكل أوثق مع مجلس الأعيان ومجلس النواب.
- رسم أهداف واضحة للتغييرات المتوقّعة من تطبيق تحليل الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي. ويجب الحرص عند إجراء التحليلات على أن تكون السياسات مراعية للنوع الاجتماعي، كما يجب معالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين.

تتضمّن الجداول التالية مجموعة من مؤشّرات النوع الاجتماعي الموصى بها ضمن القطاعات الأربعة المدرجة في ورقة السياسات الرّاهنة.

4.3 المؤشّرات المقترحة بحسب القطاع

4.3.1 التعليم

الهدف الاستراتيجي	البرنامج	هدف البرنامج	المؤشّر المقترح	مصادر البيانات
تحسين جودة التعليم وتوفير البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع	---	---	مؤشّر المساواة بين الجنسين في التعليم	الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية
			الدرجة التّي تحصل عليها الأردن في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي	التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين
	---	---	نفقات الحكومة على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي ومن إجمالي النفقات	تحليل الموازنة الخاصّة بمنظّمة الأمم المتّحدة للطفولة
	---	---	النسبة المخصّصة للتعليم في موازنة حكومة الأردن	لم يُحتسب دائرة الموازنة العامّة كمصدر
المهارات الحياتية والتعلّم مدى الحياة	برنامج التعليم المهني	البيئة التدريبية التعليمية ملائمة للتعليم المهني ومتماشية مع متطلّبات سوق العمل	نسبة تلاميذ التعليم المهني الذين نجحوا في امتحان المرحلة الثانوية العامّة	الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية
			نسبة تلاميذ التعليم المهني الذين نجحوا في امتحان المرحلة الثانوية العامّة ويمارسون عملًا مربحًا أو عملًا خاصًّا، مصنّفة بحسب الجنس	
تمكين التلاميذ من الاستفادة من برامج التعليم الخاصّ للحصول على فرص تعليمية ملائمة	برنامج التعليم الخاصّ	زيادة الفرص المتاحة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصّة	عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الخاص، مصنّف بحسب الجنس	
تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلّم	برنامج التعليم في صفوف الحضانة	زيادة النسبة المئوية الإجمالية للالتحاق بصفوف الحضانة وخاصّة في المناطق الريفية والفقيرة (الأقلّ نموًّا والأكثر حاجة)	الالتحاق بالمدارس الخاصّة والعامّة بحسب فئات الدّخل، تصنيف بحسب الجنس والعمر	برنامج الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية
تحسين جودة التعليم وتوفير البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع	برنامج التعليم الأساسي	توسيع نطاق الفرص المتاحة للالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي والسعي إلى تعميمه وإلغاء التفاوت في فرص التعليم المتاحة	النسبة المئوية لتلاميذ المدارس في مرحلة التعليم الأساسي، مصنّفة بحسب الجنس	منظّمة الأمم المتّحدة للأطفال 2019

4.3.2 الصحّة

الهدف الاستراتيجي	البرنامج	هدف البرنامج	المؤشّر المقترح	مصادر البيانات
توفير خدمات رعاية صحية جيدة ومنصِفة	---	---	النفقات على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي ومن إجمالي النفقات	تحليل النوع الاجتماعي الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة وتقارير الحسابات الصحية الوطنية في الأردن
	---	---	نصيب الفرد من النفقات على الرعاية الصحّية، مصنّف بحسب الجنس	تقارير الحسابات الصحية الوطنية في الأردن
	---	---	النسبة المخصّصة للصحّة في موازنة حكومة الأردن	تقارير الحسابات الصحية الوطنية في الأردن
		---	الدرجة التّي حصل عليها الأردن في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في الصحّة والبقاء	التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين
1. توفير خدمات رعاية صحية جيدة ومنصِفة 2. زيادة كفاءة وفعالية إدارة البنى التحتية			الأسباب الرئيسية للوفاة، تصنيف مصنّفة الجنس	وزارة الصحّة/تقرير الوفيات في الأردن، دائرة الإحصاءات العامّة
			حالات السرطان (الثدي والقولون) التي كُشف عنها في مراحل مبكرة	وزارة الصحة، الاستراتيجية الوطنية للقطاع الصحّي

الهدف الاستراتيجي	البرنامج	هدف البرنامج	المؤشّر المقترح	مصادر البيانات
1. توفير خدمات رعاية صحية جيدة ومنصفة 2. زيادة كفاءة وفعالية إدارة البنى التحتية	برنامج مراكز الرعاية الصحية/ الخدمات الصحية الأوّلية	الارتقاء بجودة الخدمات التّي توفّرها المراكز الصحية وخدمات الصّحة الإنجابية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية وتحسين السلوكيات الصحية في المجتمع ورفع جودة خدمات الصّحة البيئية وتحسين خدمات الأمومة والطفولة	معدل النجاة من السرطان (بعد 5 سنوات من العلاج)، مصنّف بحسب الجنس	وزارة الصحة، الاستراتيجية الوطنية للقطاع الصحّي
			عدد مراكز الرعاية الأوّلية والشاملة المؤهلّة لمعالجة الحالات النفسية	وزارة الصحة، الاستراتيجية الوطنية للقطاع الصحّي
			عدد الحالات النفسية التّي عولجت، مصنّف بحسب الجنس	لم يُحتسب، وزارة الصحّة كمصدر
			نسبة الأطفال ما بين عمر 6-23 شهرًا الذين يتناولون الحدّ الأدنى من النظام الغذائي المقبول، مصنّفة بحسب الجنس	دائرة الإحصاءات العامّة/ مسح صحة الأسرة
			نسب الإصابة بفقر الدمّ لدى الأطفال ما بين عمر6-59 شهرًا، مصنّفة بحسب الجنس	
			نسب الإصابة بفقر الدمّ لدى النساء ما بين عمر 15- 49	
			عدد النساء اللواتي تعرّضن لإصابات من جرّاء العنف الجسدي أو الجنسي	
زيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بتغطية صحية شاملة	برنامج توسيع نطاق تغطية التأمين الصحّي	توفير تأمين صحّي شامل لكافّة المواطنين الأردنيين من خلال تغطية فئات جديدة والعمل على تغطية الأطفال ما بين عمر (0-18) تحت مظلّة التأمين الصحّي بالتعاون مع القطاع الخاصّ ومؤسسة الضمان الاجتماعي وتوفير الدعم المالي المناسب لصندوق التأمين الصحّي لبلوغ هذا الهدف والتعاقد مع قطاعات طبية أخرى لتوفير الخدمات الطبية للأشخاص الحائزين على التأمين الطبي من خارج نطاق مؤسسات وزارة الصحّة	نسبة التأمين الصحّي للفئات الأشدّ فقرًا	دائرة الإحصاءات العامّة / نفقات ومسح دخل الأسرة المعيشية
			نسبة إنفاق المواطنين من أموالهم الخاصّة من إجمالي النفقات الصحية	استراتيجية وزارة الصحّة

4.3.3 العمل

الهدف الاستراتيجي	البرنامج	هدف البرنامج	المؤشّر المقترح	مصادر البيانات
زيادة عدد العمّال الأردنيين في سوق العمل	---	---	الأفراد العاملون (في عمر الخامسة عشر وما فوق) مع تصنيفهم بحسب الجنس	دائرة الإحصاءات العامّة/نفقات ومسح دخل الأسرة المعيشية
	---	---	النسبة المئوية المنقّحة للمشاركة النسائية في الاقتصاد	دائرة الإحصاءات العامّة/ مسح العمالة والبطالة
	---	---	توزع الأشخاص الذين حصلوا على وظيفة جديدة في عمر الخامسة عشر وما فوق ، تصنيف بحسب الجنس	دائرة الإحصاءات العامّة/ مسح فرص العمل المستحدثة
			الدرجة التّي تحصل عليها الأردن في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في المشاركة والفرص الاقتصادية	التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين
زيادة عدد العمّال الأردنيين في سوق العمل	برنامج التدريب والتوظيف	زيادة نطاق خدمات التدريب والتوظيف المقدمة للأردنيين	عدد النساء العاملات في برنامج الفروع الاقتصادية المنتجة	وزارة العمل
خفض النزاعات العمالية الجماعية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين	برنامج بيئة العمل المناسبة	صون حقوق العمال	عدد الأشخاص العاملين الذين يبادرون طوعًا بالإبلاغ عن تعرّضهم شخصيًا إلى التمييز أو التحرّش، مع تصنيفهم بحسب الجنس	لم يُحتسب وزارة العمل كمصدر

4.3.4 الشؤون السياسية والبرلمانية

الهدف الاستراتيجي	البرنامج	هدف البرنامج	المؤشّر المقترح	مصادر البيانات
تطوير آليات الاتّصالات والمشاركة المجتمعية في الحياة السياسية	برنامج التنمية السياسية والشّؤون البرلمانية	زيادة درجة التعاون بين السلطتين توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتنمية الحياة الحزبية	عدد المشاركين في الاجتماعات والحوارات مع قوى وأحزاب المجتمع المدني، مع تصنيفهم بحسب الجنس	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
			الدرجة التّي تحصل عليها الأردن في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي	التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين
			نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	وزارة الشّؤون السّياسية والبرلمانية
			عدد مؤسّسي الأحزاب السياسية وهيئتها العامّة، مع تصنيفهم بحسب الجنس	دائرة الإحصاءات العامّة/ المؤشرات الجندرية

المراجع

- «تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير»، تقرير منظّمة العمل الدّولية، منظّمة العمل الدّولية.
- التقرير التحليلي السّنوي للميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي Annual Analytical Report of Gender Responsive Budgeting، وزارة الشّؤون السياسية والبرلمانية، (5).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw27/tun3-4.pdf
- مكتب الخدمة المدنية، http://www.csb.gov.jo/csb/SocialRole/Number-of-government-employees
- الخطّة الوطنية الشّاملة لحقوق الإنسان للأعوام (2016-2025)، سفارة الأردن.

http://jordanembassy.or.id/_2file_obj/pdf/Comprehensive-National-Plan-for-Human-Rights.pdf

- دائرة الموازنة العامّة، وثيقة الموازنة (2019)، دائرة الموازنة العامّة.
- جداول المؤشرات الجندرية ، السّكان، المملكة،(2010-2017)، دائرة الإحصاءات العامّة.
- التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf
- التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، (2018)، https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2018
- تقارير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/JOR
- قاعدة البيانات التفاعلية، الولادات بحسب الجنس والمحافظة، دائرة الإحصاءات العامّة.
- الدستور الأردني، www.parliament.jo/en/nod/150
- «رؤية الأردن 2025»، (59)،

http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report Details/ArticleId/247/smid/420/ArticleCategory/58/Jordan-2025

- دستور الأردن، المادّة (20)، https://www.constituteproject.org/constitution/Jordan_2011.pdf
- «رؤية الأردن 2025 »،

http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/247/Jordan-2025

- قانون العمل، المادّة (72)، وزارة العمل.
- الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحّة والتعليم (MOHE)،

http://www.mohe.gov.jo/ar/Documents/National%20HRD%20Strategy-ar.pdf

- «برنامج تمكين المرأة في قطاع الصحّة لوكالة التنمية الدولية التّابعة للولايات المتّحدة» «programme empowers women in health sector USAID»
http://www.jordantimes.com/news/local/usaid-programme-empowers-women-health-sector
- «دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي»، التقرير الدولي للجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة «أوكسفام»، لجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة.
- تسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إفريقيا. تقرير التنمية البشرية في أفريقيا 2016. نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

الملحق (1)

لائحة بأسئلة المقابلة المعمّقة

ورقة سياسات:

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي – السياق الأردني

دليل المقابلة

وُضع هذا الدليل لإدارة المقابلات المعمّقة التّي أجريت مع مختلف الجهات المعنية من أجل جمع المعلومات والتحليلات المتعلّقة بالموضوع المطروح بصورة أفضل؛

المقدّمة واستمارة الموافقة – 5 دقائق

مقدمة للمقابلة التّي أُجريت مع الجهات المعنية

أُجريت هذه المقابلة للحصول على معلومات بشأن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وقد صيغ عدد من الأسئلة، طُرح معظمها على كافّة الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلة، فيما طُرحت في بعض الحالات أسئلة عفوية على أشخاص ولم تطرح على آخرين واعتمد ذلك على خبرة الشخص الذي تُجرى معه المقابلة.

السّؤال (1):

هل إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في إعداد الموازنة العامة موجود في التشريعات؟

هل تعد الموازنة العامة بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي؟ كيف؟

هل تأخذ هذا بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات؟

السّؤال (2):

من خلال السياسات الحكومية، ما هي فئات المجتمع التي تعتبر مهمشة أو تعاني من اللّامساواة؟ وهل لهذه الفئات بنود في الموازنة خاصّة بها؟

السّؤال (3):

ما هي خبرة الأردن في إعداد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي؟ هل هناك قطاعات أو مشاريع يظهر فيها؟

السّؤال (4):

ما هي الأدوات المستخدمة في إعداد مثل هذه الموازنات؟

السّؤال (5):

في حال وجود موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي، ما هي الآثار لمثل هذه التدخلات؟

السّؤال (6):

من هم الشركاء العاملون على هذا الموضوع؟

السّؤال (7):

ما هي معيقات إعداد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي؟

السّؤال (8):

هل هناك اهتمام من الدولة الأردنية بتحسين آلية العمل على إعداد مثل هذه الموازنات؟ كيف؟

السّؤال (9):

ما هي الاحتياجات للعمل على إعداد مثل هذه الموازنات؟

السّؤال (10):

ما هي أهمّ المؤشّرات المستجيبة للنوع الاجتماعي التي يجب دمجها بإعداد الموازنة؟

السّؤال (11):

ما هي آلية التّوفيق بين العمل على اللّامركزية وإعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

السّؤال (12):

ما هي أهمّ الإحصاءات والمعلومات المطلوبة لإعداد مثل هذه الموازنات؟

ورقة سياسات:

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
السياق الأردني

9 789957 427788

مركز القدس للدراسات السياسية

7 Haifa St. Jabal Al-Hussein
P.O.Box : 21356 Amman 11121 Jordan
Tel : +962 6 5633080
Fax : +962 62 5674868
E-mail : amman@alqudscenter.org
www.alqudscenter.org